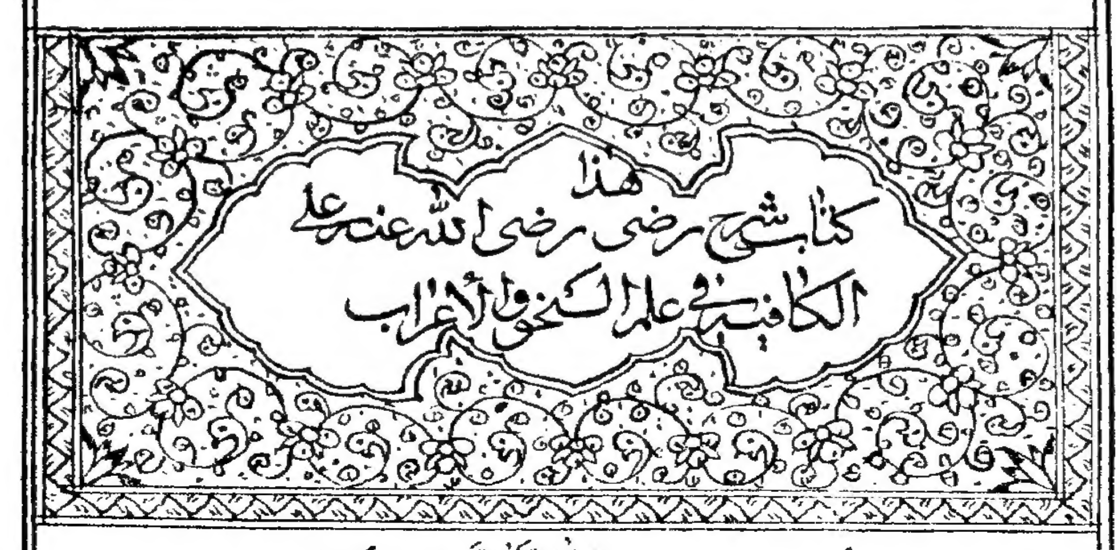

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت فى موامى سابلة الافهام وغرقت فى بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد على ضمائره اولى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده على عليه السلام واولاده وبعد فقد طلب منى بعض من اعتنى بصلاح حاله مسعف بما نفع مقدرتى من مقترحات ماله تعليق ما يجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب فى النحو عند قراءتها على فانتدبت لجمع عيون ما يحتاج اليه الغائص فى هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج لفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسئول وتحقيقا للمأمول ثم قطع الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروى صلوات الله على مشرفه لا تقاعد بنوع الافتقار وتصور مؤلفه فيما يخبره والله تعالى الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء كما يجىء تحقيقه فى باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه فى الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجىء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك وضعته اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ لمعنى فى الاصل لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها او محرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد الجرى الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى اذ الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور فى اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان ولا جزء له كمعنى نصر ضرب فالمعنى المركب

في تعريف الكلمة

على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا اسم لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك لشدة ما بط المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فهو اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحرف وعن المهمل وعن المقلوب لانه دال على معنى بحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كليم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب اذ لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه فان قيل لم لم يقل لفظه لتطابق الخبر المبتدأ في التأنيث فالجواب انه لا يجب تطابقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ معناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قال وقالوا كلاهما يقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثاني فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا فان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهم اياها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي وشوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنسبة المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يجب تغير البنية لئلا تغير حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا اختلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول

وزن الطاري على حروف والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر
ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة
المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كالمصار بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا
في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يغير تفسير اللفظ
المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا
قوله اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم
والاحوال التي يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه
احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه
الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد وضرب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت الجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا
قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر
وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريد به ان
المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما
محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما محكومين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد
وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة الا انه
بل ان اريد الحصر معا او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو
كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت
على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم
لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة
اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ
هذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول
هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اي ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ
معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ فكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان
الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما
بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل
في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه
فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه
وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت
معناه الموضوع قوله وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول
مطلقا مشعور به بمعناه اذ هو ما لا نعرفه فهو جميع ذلك مثلا ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر
محكوم عليه بنقيض ذلك هو الكلي بلفظك منه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله
لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاول
الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اي لان الاسم او من الجزاي لان حالها اما
دلالة اولا لانها ... لا دلالة ويجوز ان يكون ان تدل صفة احد وف الخبري لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم
واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اي المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر
بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني
الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة فهذه قسمة دايرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر
المذكورة في
حد كل واحد من الاقسام الا انه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن

كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم الكلمة على حد الكلام مع ان المقصد الاهم من علم النحو معرفة
الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم
وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما ان زيد قام او الفاعل
كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على
ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي
نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه
لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية لكنه خفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب لتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في
زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر
الافراد لانه لا دليل على ذلك كما يجيء في مرفوعات ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون
الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اماما يوم الجمعة ضربا شديدا وضربت زيدا يوم الجمعة
اماما ضربا شديدا فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد
الاصلي المقصود ما ركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسند
اليه ليست كلاما واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل معنا كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما ركب به لذاته الاسناد
الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة
القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية
فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر
ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي
في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثابتة الممكنة بين
الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه
مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتعدى
ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا
والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع
الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى
اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي مركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى
اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به
ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب
والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل
وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى في الضمير البارز
في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على
معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى و ان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا
اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره ينقض قولهم
على معنى في نفسه او لا يفهم في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او

غيره لكن وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره ينقض قولهم على معنى في نفسه ولا بد في مقابلة قولك فيه الذي في نفسه
كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة للمعنى والضمير لها اى الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك
الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف
باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا
النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه
كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف
مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى
الجدار ولم يدل عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى
التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم
عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام موجود فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه
غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد
يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى
الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون
نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء يعني
من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه
الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز
الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ
آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناها فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف
وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء
بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض
على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى
صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي وفي معناه الطول
وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به
الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فليكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا
له وكونه اياه مثل المصدر في قولك ضربني زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دلت
اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج من
بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض
الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعل عن
ضاربية بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى
قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع
في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له
اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان
وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح
والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل
وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند
السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان
عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عاملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج
اسماء الافعال لان نحو هيهات ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على
احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

وكذا

وكذا في الاستعمال والتبادر لتلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا لا يدخل الافعال الانشائية لعروض
الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره او غير لازم كما في بعت واشتريت
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل
الحالي الآن لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى
في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد
مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة
كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن
ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تع
كانت من الغابرين وانما لم يقتصر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يجوز
في الحد وذا لا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية
وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة
وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا لتفيد معناها الذي هو الشيء المبهم ويجدناه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي
مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها الكشف في تلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات
ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص
فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنا فيما بعدها
بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما اوجب القول بهذا في رب وكم والكاف من الاسمية
والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن
لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث
المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم
تضرب وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى
الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز
الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا فلم يتمثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال
فكان الاصل ايهم تضرب وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لا
زمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب
اضرب اي ان من تضرب اي ان ابا تضرب بجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا
الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر
والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد
بالاطراد ان يصح لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدا او يجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس
ان يجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة
كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه
عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن
وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم
ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل
الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص لام
التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا تضمنا
والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست
اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء في ضرورة
الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث فقصدوا من المضارع الذي

وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود

في الفرق بين الحد والخاصة

في بيان الاطراد والعكس

في اقسام الكلام اجمالا

في تقسيم التنوين

هو فرع فيه واحد منها مفعوله ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب أمّا التنوين
فاختص من جملة أقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي أربعة أقسام أحدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه
فلا يختص بالصوت واسم الفعل وأمّا التنوين في نحو رأيت أحمد وإبراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لأن الاسم منصرف
وأما لا ترى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فربّ حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون
فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وإنما اختص تنوين التنكير بالاسم لمثل ما ذكرنا
في لام التعريف وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن إلا في الاسم وإنما لم يجعل إعراب المضارع علامة لعروضه
وإنما حذف علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي أصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف
إليه كحينئذ ومررت بكلٍّ قائما وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات على الأعرف من أقوالهم ولا معنى له إلا في الاسم وإنما قال إنه تنوين مقابلة إذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو
قوله تعـ من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الأعلام وليست عوضا عن المضاف إليه ولا للترنم فلم يبق إلا أن نقول هي في جمع
المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لأن هذا معنى مناسب أدّى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع
المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم و
ليس في النون شيء من معاني أقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس
فيها أيضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى لأجل
تحركها وقال الربعي وجار الله إن التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وإنما لم يسقط من عرفات لأن
التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لأن عرفات
مؤنث وإن قلنا أنه لا علامة تأنيث فيها إلا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه إلا بتأويل بعيد كما في قوله ولا أرض أبقل إبقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر
الذي هو سبب واحد لم ينصرف والأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط
لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب هو حملا فما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيه كالتنوين في غير
المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع أنه جوّز المبرد والزجاج فيها مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسرة ويروى بيت
امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف
التنوين ويروى من أذرعات كما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والأشهر بقاء التنوين في مثله
مع العلمية أيضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة وأما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لأنه إنما
يؤتى به إشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك أن الألف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد
وهذا التنوين يلحق الفعل أيضا والمعرف باللام قال أقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي إن أصبت لقد أصابا ولم يمتنع دخولها
في الحرف ولم يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لأنه يجاوز الحد
وحدّ هذا التنوين أن يكون بدلا من حروف الإطلاق دلالة على ترك الترنم فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج
به الشعر أيضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه أيضا وهو كقوله وقاتم الأعماق خاوي المخترقن تنفتح ما قبل النون تشبيها له
بالخفيفة وتكسر للساكنين كما في ح على ما يجيء في آخر الكتاب أما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وإنما اختص كون
الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه إما في الحال أو في الأصل كما ذكرنا ولا يخبر إلا عن لفظ دالّ على
ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات إلا تضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم وأما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتأنيث والتثنية والجمع راجعة
إلى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع إلى المفعول المتعجب
منه أي هن مليحات وأن التصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما أن التأنيث في ضربت في غير
موضعه وأما نحو قوله تعـ رب ارجعون على تأويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه أي اضرب اضرب فليس
الأول بجمع والثاني بتثنية إذ التثنية ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره
في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد و
التقرير والغالب فيما يقصد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنى
والمجموع لمشابهتهما من حيث أن التوكيد اللفظي أيضا ضم شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى أيضا فقوله

اضربا

اضمر ما بعده مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى ولا تثنية واختص الاضافة
اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص
من خواص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم يتخصص المضاف ولم
يتعرف فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل والدليل على ان
المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمر
هذا المثال ويجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب
ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسم فلم يذكر الاسم ههنا
فالاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او على الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب اي ضم الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال
ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخصمين هو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول
وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا
منه على عنايته وينبغي ان يجتنب في الحدود والرسوم وضع الالفاظ في المعنى الغير المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ في غير المعنى المقصود الظاهر ثم وان تنزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع
مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل
هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح يجده منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما مر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني
الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعا اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون
المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل
بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به معه
اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا
عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كنخ وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التعريف في باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله
وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله
النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل فقال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف
الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب فلو قال حددنا المعرب بالاختلاف كان
معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فيتوقف كل واحد على الآخر فيكون دورا واقول ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز
عند المبتدئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح يتوقف به كالقرآن
وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب فان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم

التعريف لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف

المذكورفات المبنى ايض يختلف تقديرا وذلك في احد ضميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جائنى هؤلاء فهو مثل جاءنى
فتي فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي بتقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال
كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في محله وهو مناسبة المبنى لا في آخره نحو هؤلاء
وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملة نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
في جاءنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا
تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله
آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما
ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التي هي الاعراب فيهمل في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا
ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني
ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال با الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر لاجل
ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء
آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث انتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع
وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى ياء المنسوب
والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها الا ترى انك اذا عربت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي نقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف
لا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر
على ما نسبه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا
ولهم ان يقولوا انك ايضا ما اثبت الاختلاف من حيث لا تدري يقول ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا
وهناك فاعل للفعل متضمن للدلتين فيقال لو ثبت الاختلاف بضم فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر من
كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فلا اختلاف في شيء واحد ولا اعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء
فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا اصطلاح بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب
حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها
بناء فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يكن متحركا بشيء من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف
اي انتقلت من حالة السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير
انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات التي انتقل اليها
اي التي انتقل اليها وان كانت في احالة في مطلق الاختلاف فالاختلافات اذن ثلاثة كالاعراب الاعراب ايض هو الا ان المذكورة هنا
الاعراب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فانتقال الآخر اذن احد حرفين احدهما حرف محذوف من الكلمة فقطا وردّ
منها كما في [illegible] اعراب [illegible] بالحروف ردت عليه الواو المحذوفة رفعا وحدها وقلبتها الفا في النصب وياء في
الجر وبابه مما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع انقلابه اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر
وكذا في [illegible] مال فقد اختلفت الالف والواو وقعا لانهما صار السببين بعدما كانا الشيء واحد ويحتمل ان يقدر كل
واحد من الكسرتين في نحو ابن المسلمان والمسلمين الاختلاف في آخره ثلاثة فيهما كضمة فعل مفردا وفعل مجموعا وكذا افتحنا
نحو ان احمد واحمد وبابان ان المسلمين والمسلمين وان المسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي
التثنية والجمع لا يجوز [illegible] بذلك نجد ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة
حركة [illegible] كما [illegible] اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في
العكوس [illegible] تحول الضمة [illegible] تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه انتقال الآخر
من السكون الى الحركة [illegible] وقال البعض لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب لما

في معنى الاختلاف

او جعل مثلا ازيد اسم التخصص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد واجيب بان معنى
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة
لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون
به الاختلاف اذا كان فهلا العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع
الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر
كما في الكلم المشتركة نحو القرء للطهر والحيض وضرب في الثابت المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها
ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا
كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ
احدهما او احدها على الآخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف علامة بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع
السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طارئ المعنى لازما للكلمة فان
كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان
كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة ممكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التي هي طارئ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا
في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما يعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل
هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة
ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف متاجنبة لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة وعينها
علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف ثم جعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة
الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة او بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ
والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمدة واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى انه فضلة بحرف معنوي اخر منضما الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار
مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة
كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا
والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فيما ناسب كونها فضلة فيكونان ايضا ناصب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب الى الاصل
الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفقد الكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فلما حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا فلم يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف

في ان محدث المعاني في الاسم المتكلم

الجر كما يجيء فاصل الجران يكون علما للفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه
فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الجر في المسند اليه نحو من زيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان فيما
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يعملا عملهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هنا
واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد
طارى كما مر بل قد يطرء عليها في بعض المواضع احد المعنيين المتلبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال
فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل
في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في اسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فالمفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج
عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وحيه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لا انها لم تكن
في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك
الحروف الحكية الا لفظ الالف فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف
الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان
في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورته لا ولو نظر الواضع في التصغير الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم
يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ
كثيرا منهما على حرفين كنخ وحيه وبا وتا وانما صاغ على اقل من ثلاثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف
كالذي وبعض الضمير وكاف ففعلم انه يبني الواضع لثبوت علته يجوز بناؤه على اقل من ثلاثة ثم تقول لا يلزم الكسائي والفراء اما الزجاج في
رافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على
المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزم هذا ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على
اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر فينا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متأخر عنه من اخر واذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا
له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان
متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه
بالتقدم الذي فيه فرافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة
على الشرط اذ هو مؤثر تعلق الشرط فيه متأخرة عنه لتأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع
كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على
الفاعل وعلى ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلات اصول
في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر رافع المبتدأ والخبر لما تقرر
في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فانتسخ عملهما اكثر ما دخل عليهما من نواسخهما
معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصار العمد في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان
ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن وخبر مشابهتهما للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية
على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجوده والخبر عنه على
الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا لجواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا
فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يسقطوا اتجاه المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك
ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما ذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض
وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله نداعين باسمه
شيبت في منسلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وباء وتاء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة وفتح الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان

بعد بشيء من الالف الا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تعرض الاصوات الكل لما كانت تاتى عقيب الحرف بلا فصل

ببعض حروف المد تسمى بحرفه متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن

بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به توهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد صارت حرف مد

تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل

هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك

نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا

واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوى الى سفل فسمى حركة الاعراب جرا و

خفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين واضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف

والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعراب جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى العرب

معربا لان الاعراب بيان المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة

واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بيناه ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا

يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع فى الاصل

علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما اشبههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى

غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جائنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة

الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد

وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فرع عنها كما يجىء وبين الضم والرفع عموم

وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى

جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارة البصرية فهى لا تقع الا

على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضم رفعا

والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا

او المحرك فيجىء مثل ما عرف من قال الاعراب الاختلاف فقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر

انتقاله الى علامة الاضافة ولا فى اصطلاحهم ان الاعراب فى الاختلاف لان ذات البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق

البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف

قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه

وتحقيقه ليتقوم بخواص نسبة العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والمفعولية

والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات

هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء

فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا

المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به وقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل

بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم

ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فالنحاة فى المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل

هو الموقع بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر

مهنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبه وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف

اليه او منبئ به كما ان النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجىء فى باب

نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل مطرد بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف

وهو الاولى قال ان حرف الجر هنا منسوخ والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى

كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشىء لانه ان اراد

بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين

المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل

فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا

للاضافة

تعريف العامل

المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو والالف والياء والمثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو
والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة
فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اى معرب يكون قيد بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل
في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع
والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد
احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لو يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع للشروط
فقود الجمعية احترازا عن مثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع
الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة معبرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المخالفة
في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر
المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار و
المجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام انهما مع
هذه الحركة الثابتة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على
عاملين مختلفين المجوز عند لنص فيما سأتيانوان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجئ والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو شئ واحد اعني الجر بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو
والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع
الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ في بابه
ثم ثنى بمعرب اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة
بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لبنيته وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لمشابهه الحركة وانما
اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن الاضافة محركة بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا
يتبين اعرابه على ما سيجئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا
العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف
اليه مع كونها بدلا عن لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فنقول مذهب سيبويه ان هذه الاسماء الست معربة
بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركاتها
اعرابها كما في امرؤ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو بالكسرة ما قبلها
ياء فبقيت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد
ودم في رد اللام في الاضافة والتعرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل
وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الفك فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر
مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف
لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به
ما نادى المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك
مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء بكسر ما قبلها والفا لانفتاحه كما
في باب قال وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة
بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل
ذلك لضرورة الشعر ويتنوع حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى قولنا ذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما

لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدوا وعليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما
اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه قال المص
ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في ذو وفم ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة وهي بدل
بقيت ما لم يقع المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت بقيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف وفيه
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ
هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم محوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه انما اختاروا هذه الاسماء لاجل شبهها
المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في ابو بعض منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة
للاعراب كذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة لزوما بالميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حم فلانه محذوف اللام لعلة واما
نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء الواو فاختاروها لكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو سابق الاعراب ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها و
وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في معرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض
حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما في الباقيين فطردا للباب اي معنى حمو ابوه وجه او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم قريب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما
حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا
على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك بنان واسمان محذوفة اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا نحو ذوان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذروى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره
وذلك ان معنى ثنى لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثن اذ ليس في المفرد
معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان
ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان نحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرين في الجمع كلها
صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد
مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ثم اعرب بالكسرة جمع المؤنث السالم ما بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب
المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفتها لقلة
عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم
وهما وهم وكما وكم ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع الى

ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على
الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو بقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا ومع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان قيل فيقع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطاردة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف
اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات
كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما البدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ ففضلة الاعراب
اللفظي فنقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى لا يعرف كما اخترنا ان نجعل ما هو علامة المثنى
والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول
الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بالحروف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لابد لها من الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلائل الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها تدل من اول الامر على الاعراب ففيه نظر اذ ينبغي
ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي
حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
عن مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في
الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب نحو اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها
وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فاذا كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخرها فيكون
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون
على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا ينوب بها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه
اجتماع حرفي التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير ولذا يسقط التنوين
ايضا في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو
التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة ضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف حذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة
بينهما وان كان الساكن حرفا اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لن يضرب ومن كم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت
واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال بعضهم النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف اعراب متضمنة الحركة فنون التثنية عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على
الحروف عند بعضهم لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين
مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان بافتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد بدل من التنوين فقط وفي رجلان وقائلين عوضا منهما ولا مراجعة فيها وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة
البناء فقط وفيما قال نعد لان حرف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترناه ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
ولا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المرفوع والمنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في
المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه

خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا وجبال وعشرة فلا يلزم خرقهما الا بنونيا واحدا لا
احد ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يعرب وهو مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى الظاهر
وكلا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث وجعل اعرابا في كلا واما جيء بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا
من اللام في المؤنث كما في بنت وثنتان ولهذا لم يتفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس
اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخففت بحذف احد اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه تعالى دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما
نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما ضبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثنايا و
اما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليها ضمة في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المصنف اما اذ حدث
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له لم يات اول في المفرد وكذا عشرون
واخواتها وليس عشر وثلث واربع احاد العشرين وثلثين واربعين وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل
عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء
ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما
ذو فهو داخل في الجمع المذكر على اي وجه كان لانه جمع ذو قال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء
المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا وحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر التلفظ به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستعمل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه تخرج عن جوهرها وانقلبت همزة فلا يكون تحريكها

الالف مع بقائها الفاوالثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر
الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب منقول
انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع حركة ما قبلها بحركة تقابلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
لم يستثقل الحركات عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي
ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة و
القصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء
المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاني مسلمي وفي الاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلبا لثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية
واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وادغم بعد القلب
اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء الادغام ما شرعوا فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر
الضم في نحو سبل وقبل لانه لم يسبقه تخفيف فاخرحتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة كالمتباع
انضم ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها لذا قيل في جمع ابيض بيض في فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في
المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سبل كخيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على
اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله نحو الى في جمع الوي لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاني صالحا القوم
وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر رحوفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي
فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيد
ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما ثبت لا شعدة من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها
شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل و
وصف
وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحه وزينب و
ابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان
الشيئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
لمناسبة بين ذلك الشيئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمان لا كسرة
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف
سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين
او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تع ويدخل في الحد الذي ذكره المص
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب كذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز
صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

من الحركات

المعرب

القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة
او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره
هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة
فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه
الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا
ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة
ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما
لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون
فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي
بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما
الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بطفل بعضه وهو المضارع على الاسم
في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا
يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى
بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو
خلو منه بل يمنع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا ويمنع الكسر والتنوين
معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا
اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه
الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يجيء في اسم الفعل بمعنى الفعل وفي
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يجيء في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل
والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك
بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة
الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف ما حتياجه الى غيره كالموصولة
والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على
الحرف فيما يخصه وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف وسوخه في البناء
دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في
عسى ونعم وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه

وتن فيهما صح

علم صح

علم

والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا المعدل والوصف فان قيل الوصف
في هذا المكرر عارض لعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه لم يعتبر الوضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف ان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما
لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه
عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فعلى
على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع
حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
واخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل
فمعنى آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل
الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات
المتاخرة وكذا الاواخر ثم آخر وسائر تصاريفه لما عري عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل استعملت من
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة
اخرى ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على
وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير
الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا
البناء او مع دلالة المضاف اليه على ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة لان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك
لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدول عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي
اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومنع بانه لا يجوز مخالفة المعدول للمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى
اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا
عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع
الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واخرى واخريان معدولة
ايضا عن لفظ آخر لان اخرى واخر عبارتان عن اعتبار العدل في الف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا
يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كاحمر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن
ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا ولي في ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ
الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي
معدولة عما كان حقها ان تلازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل التفضيل الذي
هو مستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسر
سالفا اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع
عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه
وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما
اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومتناه اعني من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس
جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع
على افعلين واجمع مجموع على اجمعون لا اجمعين بقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن
جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال واخوان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى

في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه ففي اجمع عن الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولمانع ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد
لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا فعليهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف فقال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي لانه صار اسما بالغلبة
في باب التوكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو من باب احمر
حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى
الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأتي من كل شيء تفضيل لقولهم جمع
نحو احمد واشهر في المحمود والشهور جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل كما ذكرنا في اخر بعينه فعدل في اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فنحو اجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع
فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى
التفضيل جاز ان يغير بعض التغيير نفيه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء وانما جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكرها احسن واخشن واعلى لكونها صفات
فكيف ما انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور
ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد
من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق ولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد
مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهمع
وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء
نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان لان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساويا ما هما للمبالغة في شيوع الاستعمال
كما ساوى حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب واقول لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجيء لهذا مزيد في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع
فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها نحو فعل لا ينصرف
اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال والثالث الا ما جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم نقل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وحاج وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله
عن فعل الجنسي نقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه على
ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا
ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فاذن وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا
فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء

مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالاً وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضاً قبلها فهو منصرف كحطم وختم علمين
لجواز نقله عن فعل جنساً فان لا يكون معدولاً عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين
فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل ايضاً نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى تأبى
الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولا
عن فاعل وان احتمل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفاً لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجله التي هي نحو موهب و
مكوزة ومحبب وحيوة ايضاً انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس
الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما محبب
ومكوزة فظ واما موهب فلانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح
العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملاً على الاكثر وذلك
لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح
الضاد على الاصل واما موزرق في اسم رجل مما صرفوا ما بناه على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل كما
في التصريف او وهموا انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك مو كل علماً واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس اذ لا يلزم جواز صرفه ونزل صرفه كما في هند لان امر العدل خفي وليس
كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي لساكن الاوسط واما جيوة فلان الصيغة لو تغيرت بالعدل لخرجت عن الصيغة
الاصلية نوزن حية وحيوة جميعاً فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز فبنيها ايضاً عدل مقدر
عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنث
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأي النحاة كفجار للفجرة وصفة المؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهما ايضاً مبنيان بالاتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلاً ووزناً وله يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولان عن فاسقة والفجرة
والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضاً لنزال وزناً وعدلاً مقدراً وبنو تميم افترقوا اكثرهم على
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم
يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر لان بعض النحاة يقدرون شرفيه من غير ضرورة لانه
من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضاً طرداً للباب اقلهم على ان
جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف
شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك انصرف مررت بنسوة اربع فلا تضره
الغلبة فلذلك منع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما
قولهم مررت بنسوة اربع مصروفاً فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فان تربيعها
تقولهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر
في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان دفعوا فيه النظر لانا نقول انا لا نعتد بالوزن
الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل
على حال تخرجها عن شرط اعتبار الوزن وهي قبوله التاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلاً فيهما والمخرج عن اعتباره في حال
اخرى سواء كان تلك الحال قبل او بعد فالاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال
الاصلي اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفاً بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاماً
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه
كابن عباس فانه كان عاماً يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى القرينة بخلاف سائر
اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاماً في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى
لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت بها ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا

قصد ذلك من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي سود من الرجال يعني الشرح يثبت لك انه لا يخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا لا يبقى قبل ادهم لكن
المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث اللفظ لا من حيث المعنى فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه ؛ ولي لما ثبت منقلبا ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بعد
تخفيفهما معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب سود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تخفيفا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد
منهما باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم احمر لقيته فاذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في نحو
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا او بقصد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب
الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما لا
نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه
ونحن نعلم ان معنى سود الغالب حية سود او معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد
اي قيد من حديد بل لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمد المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بالربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم انما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باقيا فيهما قوله او ضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اي لكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
في اصل الوضع ولم يثبت ايضا في الاستعمال نحو ابتز افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما رأوا انها الحية الخبيثة الشديدة من
قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد
قيل في الذريع جدلا لانكاره موثق الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم تخفيفا ولذا ان نقو
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف بها لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة
والجدل طائر ذو خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير بعينه لا ان يقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد بهما معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تخفيفا
كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله ضعاف وهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف فتحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ويجيء بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء ونحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء
للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بل
نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فلم يحصل له يجيء الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وصفا
على ما ذكره المص حاصل ذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم
يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة
وغيرها كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها محفوظة عن النقصان
فلزم التاء بسببها فمثله عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان
التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع
التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل واسرائيل

فقالوا جبرئيل وجبرائل وجبريل وميكائل وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلامهم الخفيفة وتركب
حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالاثر من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام منقولات
كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم
يجز زيادة مثلا مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم
يفد الزيادة الا ما افاده العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك
العلم على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة
واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو
هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام
فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا امتنع في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي
وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص المعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب
ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو عقرب
منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف
من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهر متحتم التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة
الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف آخر تحتم التاثير والا ففيه
الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يزاد ثالثة واما
نحو بنية وشاة فعوض من اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة
فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به مؤنثا حقيقيا لم ينصرف سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او لا مثلا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا
والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر اجتمع جميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول
في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في
جواز الامرين نظرا الى ضعفها لسد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب
صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لان التذكير في الوضع الثاني
على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما
بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون
فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف
في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين
اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد
مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فهما كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فانصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا
او لا فترك الصرف لاعتبار العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية
لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير
حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا
سمي به مذكر ذكرها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا
انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه
في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد
من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعمل
وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر
خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل

بل يجوز لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء
ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثانيها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك
لان اسماء المؤنثة السماعية كعقرب وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها
مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا
الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها
بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر فنقول ان كان اولا فان كان
الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجمل وحسن او زائدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التأنيث بالطرآن
مع ساد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف
متحتما كماه وجور لظهور امر التأنيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على منعه
نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب
قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الرابع الزائد على الثلاثة يقوم مقام
التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور
ولم تثبت ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة
بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث
المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة
قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي لذلك الامر الضعيف لاذ لم يسد مسد
علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون
تاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها
فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلاد فان كان
فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاكثر
فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تتخطاها كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا
وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن
بتاويل البقعة او البلدة ونحوهما وان جوزوا الوجهين فيها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور
وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وقد جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون
اذا انتموا الى ابوا قوم وعاف العلى وعرو فا ويصفونه بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه
بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني
قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ
ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مأول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين
الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود
فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب وثم يرفع
وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول
فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية
وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف
فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين
يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما
في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا
مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه
عيسى بجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهو مناف للام والاضافة
منعنا معها ما جاز ان يمتنع معها مما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل
الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل بتخفيف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذر
بايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرذج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما جعلت
الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس ويقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا
وان لم يكن صرف كلجام علما ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب العلمية في العجمي مع احد الشرطين الباقيين وهما
اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف حتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعتبرين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان
تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلثيا ساكن وسطه او تحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم
على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا
كان ثلثيا ساكن الوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يجوز
مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع ماه
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة
على الثلثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلثي
الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند
مع ان كل واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وقيل ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة
لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتيا بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست
من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح ع قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر
علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة
تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار وعوار كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على
انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء
في التصريف في باب الجمع نحو قولهم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم
خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان
ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فاتت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان
مع ان لكل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء قد تقرب
اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من
قال ان فيها ما مقام سببين لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع
لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير
الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع
صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

على

مبحث غير المنصرف

على كل واحدة منها وهو علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فيعتبر اذن الشرط وحده
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في ابنية عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يعتبر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما اذ المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين وقد قيل ليس بين الجمع
والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع
العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي رجلان بابنين جلالين فهو علم مع التثنية فيهما وان جعل كيثى واحد سمي بلفظ المثنى لانه يفهم من لفظ
ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تقيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فيتنافيا فنقول
الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة
لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم فلهذا لا نسلم ان ما فيه الوصف
لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التمول وصاحب ضمني
النبوية لما يخصص تلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وضعية بعينه لذلك المخصص وضعا ثابتا
فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص ونعينه لما الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو
العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية مثل الغلبة
هنا لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع ما
وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
العلمية قولهم انما سميت هاشما لهشمها وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا احمد وايضا نحن نعلم ان اللقب
كالمطرقة وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة
انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف
مع العلمية كيف يلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي يقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص باقترانه
مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هلال ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملموح فيه الوصف الاصلي قلت هذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سوا المح
فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاسود والاحمر والعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح فيها خفيا وبدويا لم يتم
محتلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انها معتبرة وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى
الجمعية وفي حاتم اذ لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة
حيث لم يكن له في الاحاد نظير كان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنه في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان
تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة ولكن الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال الغنوي فارسي في سراويل
دامع واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا
نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر صرفه لان جميع موازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو
اكاب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا للسبب بل لموازنة غير
المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كامل لكن الكلام في العجمة الجنسية
ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غير لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وغيره جمع

سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد
لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كعرفات في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدرة محقق
كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا مفردة فقدرناها لئلا
تنخرم القاعدة وايضا اذا اشمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار ولئن للخصم ان
يقول لان مثل هذا مختص بوزن افعال الا انه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بالاتفاق
والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم
الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيهه بالاجر لاجل التعريب فقط لا للعرب منصرفا
مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب عني الجمعية غير حاصل
فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقديره الجمع في سراويل مطلقا صرفا ولم يصرف ذلك لا اختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلعدم الوقوع على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خرابات تقدير الجمع وذلك لتجويز
بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمار خرابي وخرابيا فنقول هو جمع خرباء اي الارض لغليظة والجمع الخرابي كالصحاري
بالتخفيف قوله ونحو جوار اي نحو المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض
العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا
وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمرو لا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار
رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه
قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل
على ما بين قبل فالوا منفعلا الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء
الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكثيرا الراجح لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخرى تحكم وكل
ما حذف لاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف لثقل بحذف الياء للساكنين
وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء وفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارى بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف
الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين
لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته مفتوحا
وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق
معهما اوفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشباهه فانه قدم الاعلال في مثله ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الالف في احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف
ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة في اللفظ
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا
ورايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي
فيما علاوة لمذكور نحو فاخر اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله كما
لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة على الحالين
وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله
يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحي

مبحث غير المنصرف

في غير المنصرف

وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيًا يمنع الصرف لانه يبقى في اوله زيادة
دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيًا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما
ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علمًا وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيًا بل يعلّه اعلال اعيل وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيى في الاعلال
فاحى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اجوى في تصغير احوى كما سيجيء
في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معًا بخلاف في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذا العلم
كما قلنا مؤمن النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما
ابقاء الجزءين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان
زيدا علما وكذلك نحو مازيد ويقول ايضًا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاشهر
اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة
وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما اثرتا لمشابهتهما الف التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معًا ويفوت هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه
اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر
كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا
بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة تاء التانيث في حمراء معا وكون الزائد الاول
في الموضعين الفا فان اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال
المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا
مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي
فابدلها النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراءتهم على هذا الابدال قولهم
في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حروف مزيدة بهما مع كونها مبدلة من حرف
يناسبها ولهم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به فذلك الآخر اما العلمية كعمران واما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا
بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما
ان يقوم علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة فانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث قال
قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير
او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المصنف مثلا كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه
فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانه تم خصص هذه
اللفظة بالباري تع فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لنصرف به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذا على غير
لفظه كأن مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف
مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم تقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما

من شرح الرضي

في المعرب

على هذا الوزن وهي في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء فعلانة اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم
ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هو رجوع الى الاصل ... ان تنبهم في فعلان صفة لم يعلم
هل انثى منه فعلانة ام لا وهل وجد له فعلى ام لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لان الغالب في فعلان
وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كمر دون بيته من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب
وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة واذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان فيهما اما من
الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ودهقان قال الاخفش اذا سميت باصيلال
منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اخيلال من قال الشرط انتفاء فعلانة صرف ندمان وقولك الله رحمن رحيم نحو
الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى منعه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة
كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل يختص بالفعل كشمر اي هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل
وبقمات في الاسماء الاعجمية نحو بقم وشلم لبيت المقدس وكلاهما في كلام العرب منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر
لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر وتغلب خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس
الاسماء العربية ويزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب وترتب واعصر واصبع وينذر واثمد من الغالبة
في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس
وان كان قليلا كقولهم ان الله نهى عن قيل وقال وقولهم اعيا تني بأشر لاخر متوسط لتلويله عثير فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان
يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دأل والذئب يدأل اي مشى بسرعة واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون
منقولا من دئل والنقل ... الى العلم كما مر في شمر ان ... فيكون في دئل علتان الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما
نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي
في الاسم زيادة كزيادة الفعل ... فلو سمي بابلم ... منه ما وقف اذا سمي بها انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ...
لكونه ملحقا بجعفر ... والهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما ... علما فممنوع من الصرف لكونه
منقولا عن جمع لب والقلب شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به وقوله فيشمل اصبعه لصرفه مع العلمية والفاء
ولو افوضع قول الشعر او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى
يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل
وقد اعترض المص على هذا القسم بشيئين احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب لو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة
في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل
الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل
قال لان كل فعل ثلاثي يجيء من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر
واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لان
كلها فلم يجمع نحو افتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واحال واطن واوجل وازعم على اعلم وارى قال ويجيء
افعل مضارعا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشم والجم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في
القلة نحو ابدع واتكل وابيب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء يجيء من جميع الافعال الثلاثية التي جاء على ما اخترت
انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ويجيء من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي اي افعل التعجب الفعلي
والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس
في المضارع نحو اذهب احمد يزيد على افعل فعلا اذ لا يجيء من باب غير فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف
انشاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن
الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن
الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بتحرير كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في
الفعل قياس في الامر من يفعل لكثرة الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن
خاصا باحد القبيلين وهو قد يزيد نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر واما
الشرط في وزن الفعل مصدرة بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

متصرفة الاول لم يمتنع ولا في المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فانه قليل فصار وجدت هذا الزيادة

الاطراد منه في جميع الافعال دون الاسماء اشتد اختصاصا بالفعل بحيث الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى

صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل

منك وقد لا يكون كاربع وافكل واصبع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الزيادات ان تكون لمعنى واما اشترط

مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن قابلا لحوق تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ

الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرية الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى الاصل السليم من الخلل بالوزن

المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارمل وربعة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا عبرة لان هذا الاختصاص

بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء وهذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو انفعل وافعل واستفعل

واسبر واجمي ومنها تفاعل وتفوعل وتدحرج ودحرج وافتعل وافعول وافتعل وكذا انفعل وافعنلل وتفعل وغير ذلك واذا

سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن والاشتراط

من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهور من اعني النرجس على وزن نضرب وترتب على وزن نقتل

وانا نرجسة فالفعل كما كان على فعلن كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل لان

الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وان كان التغيير بغير ذلك

فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرية المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها غير وزن الفعل ويدل عليه غير بعيد

ويجب وكذا الحذف في الغير كقل وتبع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا الحذف في اللام نحو يخش ويرم وتغز وكذا

اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون فيه همزة

الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة ولو لم تواز في المضارع ما بعد حرف المضارعة فان سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم

او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بقل او خف

جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في الغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما

كالمسمى بقيل وبيع وعدا ويقيل ويبيع لم يعتبر الوزن الغابت الاصلي فتقول جاءني يقيل ويبيع وفي قيل وبيع وخف جاءني قول وبيع

ويخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يصرف ايضا بالوزن كان رددو بيع وقال المبرد ان كان التغيير

قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن

العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن الفعلي الا مخففا هذا

واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل

مطلقا سواء غلب في الفعل ولم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط

كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان

علما فمحكي لكون الفعل مسمى به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن

علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امرا اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا

بشرط تذكره في باب الصفة وما نحن في ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف

لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر

بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون

سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا لا سببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وثلاث

في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر وكاصبع واثمد ويزيد ويشكر في موضعين على

الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي الجرمي والسبب الثاني عنده شبه العجمة وعند الجزولي شبه النظير

في الاحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف

عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا

يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالجمع المجنسة عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول جراء على ما سببان

الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال

الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد ودون مذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي

مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما الجمع

وهو الاقوى

علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا أكتع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع وكُتَع اعلاما اذ الغا
وضع أخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم تغيّر اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيره
وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور معنى في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر
وأكتع عندهم بخلاف الثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرط فيها
عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين
العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في ثلاثة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب ونحو ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع
الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح
كلام المصنف فنقول انما يصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب
معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة تجامع الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلل
التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة وعدم النظير في الاحاد
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخر
لان اوزان العدل اثنا عشر فُعَال ومَفْعَل او فُعَل او فَعيل او فَعَال كثُلاث ومَثْلَث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم
ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا وزن الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من وزن الفعل الثاني انه لو لم
يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا فاذا اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن
العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل ويمكن ان يقال في اصمت علم المكان
القفر ان اصله اصمُت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير ويوهنه انا انما عدل علما كما قلنا في ثُمَس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن
فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن ثم قلنا ان صيغة العدل محصورة فيما
ذكرنا من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي تجيء لعينه لا لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث بانهما لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي
مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يبقى من دون العدد وقد زال
العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى
رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الاوائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان
او في غيره وسيجيء تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنكير لانهما من باب
افعل التفضيل كما ذكرنا وسبق ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالاولى
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت فيه قبل التسمية ليكون المراد به سحر يوم ما وكذا امس
رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه
لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافية له فكيف لا يعتبر التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو عدم
النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا
ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كاربع
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على
موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن

معرفة قبل التسمية بمعرفة بصفة بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثاله فعلان الصفة اذا سمي ثم نكر سوآء بحتى فيه الاخفش خلافاً لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او معدي مساجد ثم نكر منصرفه لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذو الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظراً الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى قوله موثرة حال ومفعول يجامع ما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظ ما بعد استثنائها اي لا يجامع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر ونحو قولك ما ضربت الا زيداً الا عمراً اي ما ضربت احداً غير زيد الا عمرا فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطاً فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن فقد ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد فقال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفاً بعد التنكير اذ لولم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجاً الى هذا الاحتراز اذ لولم يتضادا ايضاً واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمرآء وسعدى مونث اسعد علمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم ينظر بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها غير معينين فيكون للعلمية تاثير لكونها احد الثلثة الموثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض والجواب بمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر فيل على ما بيننا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علماً اذا نكر اعتباراً للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتباراً للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبراً او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر المنكر فذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر وانه يصح اعتبار الوصف فليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصلياً وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمى مثلاً باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه موجوداً فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمى مثلاً باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضاً لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلاً ما يلي ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضاً وفاقاً للاخفش في كتاب الاوسط

علامة في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وفعلان فعلى
واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا فلا يعتبر فيه سيبويه الوصف
الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل
التفضيل في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء واذا تجرد من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه
كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف اما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق
الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته
كون فاعلى من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام
افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت
رجلا بالجمع الذي يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل مع
العلمية وتنحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع من حكم جمع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يغير الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك لان الوزن مراعى في العدل
اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيّع ومسيجد لو
سميت بهما ثم صغرتهما انصرفا ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير
لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخنضف ودحرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما يقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر
واما ان عرض الوزن في التصغير ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبر العروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة
في التصغير الى هنا ذكر بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير الى هنا لكونه مستانفا كما اعتد بالوصف العارض نحو
متى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا يصرف ادير مع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل وكان القياس ان يصرف العلم في نحو حمير في تصغير
حمار لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر
عدم جمعه صفة فلا يقال شخص رجيلون وربما قال نظرا الى انه لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح الشيء ليختص الذات المبهمة المدلول
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف فهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون
فنقول ان بقي الالف في التصغير كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء
كما تقول في سلطان سليطين وسرحان سريحين انصرفت بهما وهو معرفة فما ينقلب الفه مما لا ينقلب يبين في باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان يدخله مما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب
في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف في منع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانهما لا يجامعانه اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم
تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقب اللام والاضافة
التنوين صارا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذفوا الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانهما من خواص الاسماء فيرتفع بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
بعرفه ظاهرا او مقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى الاول قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتهما وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه
قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر

يجوز مطابقته المبتدأ له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائية والخبرية وما يجري مجراهما فكلّ ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ
والخبر وخبر انّ واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ دلّ كل واحد منهما على كون الاسم الذي هو
في آخره عمدة الكلام فكلّ ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان
الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيّنا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرّر قبل قوله فمنه
الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدّم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي
مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما انما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناء على انه
اصل المرفوعات ولهذا سمّي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حدّ الكلام معنى الاسناد
وله بقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله وشبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد
قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدّر خلافا لمن قال ان
الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدأ قوله وقدّم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدّم عليه
عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل كما
في حدّ الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع
مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ كل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدأ نحو انت زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك قائم زيد يدخل في حدّ الفاعل لان المسند قدّم عليه قلت هو مؤخر
تقديرا او بتقديم كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله
سواء كان ثبوتا اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق
بما اسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغيّر صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل والى
اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكلّ ما اسند اليه الفعل
على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال
المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن احدهما
ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا
فلا يحتاج ان عنه لم يدخل في الحد عند من حد بحد الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة
فاعل او لا وليس خلافا معنويا وفي تمثيله بزيد قائم ابوه لو قيل شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على
ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب
انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقصود في المعرب لا الى المعنى
المقتضي كما قالوا في المضاف اليه ان العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقديم الفعل على الفاعل قوله
والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسألة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك
ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم
على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه
فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده
الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا
فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسألتنا فانه يجيء لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء
من يجيئك به تفسيرا فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي
في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوّز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا
اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل فاستشهد

بقوله حرى به عن عدى بن حاتم جزاه الكلاب العاويات وقد فعل ويقول لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ويجوز التاويل ورب الجزى واصحاب لعصيان ويقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب ولا ولى تجويز
ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا يقول يحسن اعطيت درهما زيدا لان مرتبة المفعول
الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجى فى مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم زيدا ضرب غلامه
زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت بالحجر
زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فوجب
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخر عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما
اى الفاعل والمفعول بالذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة
الدالة على التمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجى فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى
والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضربت موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل
نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى صلى الله عليه واله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففى المثال الثانى وردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء
فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب لاتصاله بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف
ضربك وذلك لانهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف
نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان
من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان يعرف ان لا لانك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا فى المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك
المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
الا زيد اى مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يحتمل ان يكون ضاربا لغير
عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء فى زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا
تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان
يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا
يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيد مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى الاصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير
المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربنى الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربنى الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين
فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا
وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا ابقى المستثنيان غير
محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام حتى يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام حتى
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فى ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول فى البدل ما اعطى احد شيئا الا عمرا الدينار ويجوزه مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

معا فانه ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاستثناء
يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا فليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد
عمرا وهو مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا
كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الاعلى وجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى
اى بلا روية وتدبر فلغيرهم ان يعتذر بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز فى غيره وان اوردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرو زيدا ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى
من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعل
الجملتان واحدة فالاولى ان لا يشغل المعمول فى الخبر الاجنبى عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم تعلق
بها من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الخبر الاجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق
الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة
اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها و
والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى
قولك ما مررت الا واكبا بزيد فى الشعر او فى غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فيبنى لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فيما
ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد
الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد
الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها بمعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف
بعض الاصوليين فى افادتها الحصر استدلالا بنحو قوله عم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى الجزئين
التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان ما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل
عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا
حكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل
ونوقيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها الجانه لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
لانه الاتصال الذى بين الاولين قوله فى ما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او
معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الا عمرا
فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بل الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير ضمير
المتصل وغير الضمير المتصل ما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير
متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
فى مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما يطيح الطوائح ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا الا يحذف شئ من الاشياء الا العلم قرينة

سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى
ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى
نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر
زيد قام بكى قولهم الا حظية فلا الية برفع خطية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا
لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية
فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول
عليه بالفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سائل سائل من
يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
يكنه اى يكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضا
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومه متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ملبس يقوى في المعنى والمختبط الذي
ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب
وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ادرس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل تامر ولابن اى ذو دفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اى يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى
التي اى لاجل خذلان الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر
هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصابا
جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر
لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود
منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فتمثيله
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعي ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا بالاضمار فعل رافع لمنفسا اى ان هلك منفس او ان هلك منفس وهو
مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا
زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع
للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تع لو ان الله هداني اى لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل
نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي حكمت لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فيقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف
الجملتين بعد حروف التصديق جائز لا واجب ولهذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو زيد ضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت
واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يمتنع تنازعه وذلك ان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ولا يتنازع
النازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير فوقه معمولا له لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه

والاقم

رجل يبكيك اى شجاع لا يبكيك عدو اى يبالغ فيه

الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه يقال منه اورس المكان وادرس الرمث اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ

اى عجزت

الخلال جمع خلة بفتح الخاء وهي الخصلة وهذا اللفظ اذا كان مفتوح الخاء بمعنى الفقر والخصلة واذا كان مضموما بمعنى المحبة واذا كان مكسورا بمعنى بطانة الغمد وقيل غلافه شرح مقاصد

يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير

كاو ه

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل بان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول
اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلابد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو
الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا
وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما
قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا لانحصار الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الافلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا
انا انه لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
المتنازع وفي نائبه اعنى الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع
اعنى الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة
عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون
ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا
هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد فيجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند
الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريون ايضا في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني
عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجئ مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني
او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ما مررت وما مرت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب المجرد ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك ثقت وعدلت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدها لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين في التنازع
على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو
ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا
ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يلتبس بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت
زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعا
اى فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يلتبس
من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اى البصريون
يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا كذا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما
اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف
في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لان اول الطالبين واحتياجه الى المطلوب قدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول في الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو
ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا

فيما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر

وبك وثقت و بك تعدلت

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما يتاتى في الاخر لا في المقدم لان الاول اقرب اليهم لا في المتوسط لان العامل في الاول قد يتقدم عليه ولا ينافيه للاصل في الاول مع تساويهما في القرب والتباين الاول لا جيئه منه

كان في بعض النسخ زيد وحذف المفعول كمرا بهما واعادة الشارح بعد لان يشرح عليه ما ودع منه

ضربني واكرمت الهندات وضربني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول
حذرا من الاضمار قبل الذكر فيجاوزه كما قيل تكنّ كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني
واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني
اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا
للفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين
التامين على اثر واحد مما قول على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تأتي بفاعل الاول
ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية
مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت
الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول واتفق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف
هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف
في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته
واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب
علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان
المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت
زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة
لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال
تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على
غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبني
وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم تجوز فهو كالفاعل
فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر بمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار
قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني
وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر الشارح في هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر باجنبي شيء ولا
شيء بالاضمار في نفسه قبل الذكر بسبب كون مضمونهما معمولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون
حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية ويقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات بضمير الفاعل في الثاني
على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما في الرتبة على ما عمل
الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار
فيكون ضميرا بارزا ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب
الطالبين فالاولى اذ لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يهزل ذلك المطلوب للابعد
الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى غيره فلما
اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول
في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرءوا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار
اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا
ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان ذلك المعمول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه
مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فالمتم لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق

فتحسبنكما واحسبتهما منطلق اذ نهيت في قولك اعطيت

وشي به الى السلطان اذا كذب وشي به ...

قوله

مفعول

قوله الا ان يمنع مانع حشي من الحذف والاضمار

واللفظ ...

المفعول

التنازع

المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل ونطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لمخالفة المعود اليه وهو
منطلقا ولو اضمر ثم مفردًا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اظهاره هذا كلامه والكلام
على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة
بينهما قال تع فان كانت واحدةً ومثله فان كن نساءً والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردًا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت
وحسبتني وحسبتهما اياه هندًا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندًا قائمًا وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى
هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كفاني فاختار اعمال
الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما ترى فيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر
اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان
لو تنفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال
منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا
دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لما اكرمتك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان
من باب التنازع فنقول اولاً ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف
عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيًا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه
في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول
ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدًا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد
ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا
فان قلت فالام توجه قوله واما اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف لدلالة المد لول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي به لكن
لانه قد حصل لي ذلك ولما كن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي القبض
والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك
الوجدان بل كنت استغني بالمنى ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا
للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم
السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم

هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت
والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضُرِبَ زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل
الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له
قوله الى فُعِل ويُفعَل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم أُفعِل وانفُعِل واسم
استُفعِل وفُعِّل وفوعِل وتُفُعِّل وتُفوعِل وامثالها وبضم اوله في المضارع وبفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل
ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب
الهمزة فهو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

ولو انما اسعى لادنى معيشة

علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت منفول ذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجار والمجرور بين نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كالا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قولنا تنح بالارض بلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان مذهب الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل فلو لا انه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابته عن الفاعل معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك ولم يرفع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفته نحو اعطيت زيدا خالد فان لم يلبس لقرينة جاز العدول كقولنا افرايت من اتخذ الهه هواه هذا مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزومه مركزه نحو اعلمت زيد اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك تماما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض الكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل واما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والحال ليسا من ضروريات الفعل واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن فلة مجيها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب مستدلا لا بالقراءة الشاذة لولا نزل علينا القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا والمثال ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لاتحاده بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما على المفعول به ووجههما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتعين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغنى بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

وقوله اولم يهد لهم كم كيف فعلنا بهم

الا حكاية او مؤولة بالمشتق المفعول بمعنى لكن يلتبس والتقديم منع قيام ثاني غير لكنه مقام الفاعل

من حيث المعنى ان جاز ان لا يذكر لفظا كالات الفاعل من ضروريات الفعل

والخبر المبتداء

ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط
في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم
في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها قوله تع كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا
المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد
المفعول به فساوت البواقي في النيابة ولو بفصل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف
ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان
يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك امر الى اختياره قوله والاول من
باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس بمبتداء وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد
عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوة عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتداء هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعهما في حد فعرف
المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي
كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يختص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف
الزايدة التي لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال
هو ان ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزايدة فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعامله والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل تحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها ومثل المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه مخرج اذن هذا
المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب فيكون بمنزلة كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تع سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وعدمه
ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم
تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا
هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف تسد فاعله مسد الخبر وليس
بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد
حرف النفي والف الاستفهام مثبتة نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوز
في نحو في الدار زيدان يعمل الظرف بلا اعتماد واجري نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم
لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها

من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي
كما يجيء في باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان
وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام
او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح
تقديرها فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض
بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم
الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده
الى شيء اخر في المبتدا الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده
حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا
لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي
والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع
الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء
قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتداء
ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فمقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كان
مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا او لا فالمفرده المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها غير مفرد
مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو افائمان الزيدان وافائمون الزيدون
والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده
عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة
يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا
الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد و
امتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون
ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر
هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرو
عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو قائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في
العمل وقيل تما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل فقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن مصيرورته كلاما
باسم اخر مؤخر ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا
لان اصل المبتدا التقديم والتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي
امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون مضمرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد
وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر
المواضع التي يجب تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار
ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة
او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيص
ما بحكم نقض كان بغير الحكم تخصيص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته
ونقل ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم
عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار

من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها

للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل

دون

جاز ذلك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى
ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار
ان قام رجل في الدار ولا انكار ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل
فان فعله المتقدم عليه يجوز الا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب
سيبويه كما يجيء في بابه الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شر ما اجاءك الى
مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف وجار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع
بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو
ما اراك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما فاما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك
رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له
كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في التعجب
وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه
وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي
ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص
في الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينفع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة
ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز
الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز
للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في
الدار وامرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر ههنا يخصص المبتدأ قوله وفيما احد خير منك ان
وجه التخصيص فيها ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك ما احد عمم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص
بجعل البعض من الجملة شيئا ليس لنا برأسه وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد
فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه
واما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكم على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو
من ضربته ضربته انما يحصل الفائدة منها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانها اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا لم ينصبها
ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الحماسة من كان الناس نقمته ورجاه فانت نقمتي ورجائي وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر لها لهذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال
على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما
ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل للفعل مقدر او معمول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان
انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر
وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما
تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما فاصل
المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل
لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت بضاء ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان بقي
تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند
اليه وانما تأخر الخبر منه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا نفر ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال
مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من
لبيك وسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله لمعنى

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت فقول سلام عليك يعني ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ
سلام عليك وليس كذلك بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمت اي جعلتك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والمعنى على الحدوث فالقصد الى الدوام رفع
سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصلك وبك لك هلكت وبك ويلا اي هلاكا فرفعوا
بعد حذف الفعل نقضا للغبار معنى الحدث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل ان اسم الخبر
المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك ان زيد عندك
بمعنى الظرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكرناه وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون
قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت
لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا
بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي
في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا
كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود فالا ان
كلهن ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا التجرد كل موجب بل هو ان ردها الى الجحد كما تقول في زيد
ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير مع ان السماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب
ايش ثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضاربه ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة
وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما يتقدر بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع
المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من
ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريات فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه
يجوز في الشعر بلا ضعف وفي غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا
متيسر بجر منسئ وان رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال
الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا
وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو عمرو اذا كان زيد مكنيا بابي عمرو قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ووضع بعضهم في التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره بجريه مجراه في جميع احكامه حتى يسميه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كان هو في حواز واجبة امها ثم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بالخبر واما
البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه قال بعض النحاة العامل فيه

معترض

المبتدا

المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار
والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد لان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل
من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر
لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل
اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا
شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر
الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج
وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى
نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد
فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا
نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة ولو انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها
ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد
الفاء نحو اما في الدار فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل
من الاعراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
معمول نحو زيد خلفك وامامك فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر
لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر
انما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان يك
عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة
خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدأ او ذي حال او حرف
نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية
كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لاجرائه مع المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياى وسط المجالس
فلاعتماد الظرف فسر انما عمل فيهما بلا اعتماد لشبههما بالمضمر في انهما لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر
مقدم على مبتدأ واما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه
هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا
كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق
المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد
قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد
فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين
من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره
زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف
اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك
في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة
له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان
يكون اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايه الثالث ان يكون
اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على ان اللام بمعنى في اى وقت وقوعها نفس
كاذبة ويكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة لتخصيص حصول شيء

فان يك جثماني بارض سواكم

موضعين

زمان هو في غيره حاصر مثله ويكون ظرفا لزمان خبرا عن اسم معنى لشرط حدوثه ثم شرط ان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون
صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة
المذكورة وان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وقد يرفع واما قوله تع الحج اشهر معلومات فللتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى استعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو
زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وداري منى يمين او شمال
وهو بناء على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف من المبتدا اى مكانك منى مكان قريب ومن الخبر اى انت منى ذو
مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاخر سبيل ما منهاجا خلافا للجرمي
وسائر الكوفيين … مكان واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا
عن حدث نحو … خلفك ومنزلي … جوزوا رفعه في السعة والمراد تعيين المنزل من قرب وبعد قال … يستعمل منها الا
ما استعملته العرب فلا تقل هو منى مجلسك ومتكاءك ومربط الفرس وان … المكان في هذه الاشياء نحو هو منى مكان
مجلسك ومكان متكائك … المكان يستعمل فيما سلف في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو منى مزجر الكلب
اى بعيد ومقعد القابلة اى قريب ومقعد الازار ومقعد الخاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق
مقعد رابئ الضرباء فوق النظم لا يتتلع اى على موضع كالامين على الياسرين فان مقعده على منهم يشرف عليهم كيلا يحوفوا في له
بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعه اولى قيل لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف تحقيق للاحتواء وبعده عنه بعد عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان منكرا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو داري منك فرسخ
وانت منى يوم ومرحلة ومنى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى منقلي
يعد لون الخبر اى بعيد منى هذا القدر وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى انا مددت اليه يدي لما نالته وهو منى دعوة الرجل
اى اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري
خلف دارك فرسخين ومنه … سرنا يوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبهما على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذا
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان متباعدان لها كما كان الماء في امتلأ
الاناء ماء مائي ويجوز ان ينتصب على تقدير كقولك دونه … كما قيل في قولهم ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعهما وجعل ظرف الخبر ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك
فرسخين او فرسخان لان دخول من … وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو فاذا دخلت من في
الرفع على الخبر في الظروف التي بعد الخبر … تميز بعده … من خروج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت منى فرسخين بالنصب ايضا على ان منى خبر المبتدا اى من اشياعي في فرسخين
حالا اى دونه فرسخين او منصوب على الظرفية اى في فرسخين اى انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا واعلم ان
نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا
مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلس خلفا عندهم اى متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا
اى مستبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون
نصبها على ما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو قليل لخروج الشيء عن معناه
… الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اى فيما قبل يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين بمعنى … الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاكثر رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليوم

ولا يجوز نصب اليوم خبراً عن الاحد والاثنين اذ لها معنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما
اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن شغلي يوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ونذكر
طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنى كقوله تع وازواجه امهاتهم
او بحذف المضاف من المبتدأ او الخبر معنى والاخر عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تع ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو ولكن ذا البر من آمن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن
معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري
اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا شعري مليح ونقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال اذ قومي وقالوا يا اخو بلى لا
ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه
لما لم يثبت له الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت
او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا
نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تع قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والشأن المتفق عليه في
مثل هذا المقام من غلام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام فتى وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى ذي الشرط
او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والاسم يجر هذه
على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف قلت ابو حنيفة ابو يوسف فهو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل اي
بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم
اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما او الزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من ضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر ان اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني
فله درهم نظرا الى الاصل لان الفاء الذي هو للتعقيب فيه ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لا يستحق صدر الكلام ويجب
ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا
في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه هذا
بيان الموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني

نحو أدري ومنك فربخان اي بما أدري فربخان

القاع المستوي من الارض

العرفج شجرة

وهو الذي يقتضيه اصل التطابق بين المبتدأ والخبر

تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
فلا يقال ان من يأتيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فلان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر
كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب المشاهد جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترازا من اللفظ المقتضي
للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فلان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ان مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مفرد قلت لا شك
ان لفظ ان اسم مفرد وقوله قبل انما هو في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فان قلت ان زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان
يقال انه خبر مفرد وان كان الاستقرار ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد
او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة ما يقتضي الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من
زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكره قبل في جواز تنكير
المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم
ظرف خبر عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء او العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
المنكر اغتفر لان اللبس قليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدا اي لمتعلق الخبر
بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على تمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا
ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير
وما تأخر عنه نحو في الدار الكها ما تم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبة التأخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم
ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله
فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي
قوله او عن يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها نحو عندي انك قائم لان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها فقد تقدم
ان ان مع صلتها فاعل عند الى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر
ان المفتوحة متأخرا ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي وغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتح الخفي
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر
المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
تعين انحصار المبتدا وتميزه في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا
مفرد تعين ان ما بعده اعني ان المفتوحة مع صلتها مبتدا واذا كان ان المفتوحة بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه
يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا
يجب تأخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر
وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه ما لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم
له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم

وعاقل

وحامض وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما نعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جميع المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال التاريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهه نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علته الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل فاكما اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم لان الفرار ليس سببا للملاقاة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله تع كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يعم

القرم السيد الهمام الملك العظيم الهمة الكتيبة الجيش

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء يجي تحقيقه في حروف الشرط انشاء الله تع والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل قال غدا فله درهم ما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هي وهيا سيبويه باول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمتنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهته المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى تاما وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الاية واخوالها اللكن بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنهما اراى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز في محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل كما اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضوع للمسار البراحو بما عرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعد ها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المض اتباعا العبدا لقاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقله العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المض من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التنافي وذلك لان ما بعد ها الفاء الخبرية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطعت النعت بالرفع كما يجي في نحو الحمد لله اهل الحمد فانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه قوله جوازا ووجوبا منصوب على المصدر اى حذفا جائزا او واجبا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعد ها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما وعامله متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى فوقع لك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى فاجات وقت وجود السبع بالباب لا انا خواج لا اذا عن الظرفية اذ هو ادن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف معنى فهو لخبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعلها اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعد ها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هي زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال التزمته الشئ فالتزم اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتداء التى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم التى بعد ها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم لمشابهته [illegible] لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى [illegible]

[illegible]

اى نحو اهل الحمد

[illegible]

انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما سيجيء مع غيرها من حروف التمني فمعنى لولا علي لهلك
عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر فانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا لامتناع
ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع
البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو لا اذا اضمر وجب ان لا بد
من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب
لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول
شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان
خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب
لولا وقد دخلت لولا هذه على الفعلية قال قلت اما منه لما جئت ابتها هلا رميت ببعض الاسهم السود ولا در درك اني
قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اي لولا الحد فهو الحرمان وثانيهما كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى
المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعده ذلك
حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا
الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي تجب معها الواو والحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال م اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لان الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
منكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه وذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء ولا خبر
مثل هذا المبتدأ انا قال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما ما اضربه قائما
وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد مسده الحال
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم
مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتريت اللحم واشرب
الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال
تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب
المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس
في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان
الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر
من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق

بالقيام لحصول الضرب المقيد

عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا غير ثرات مثلا وغير ملتوت الفترة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا انتهى
رات مثلا فانما اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان
الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الآن يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن
الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا
تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي
يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع
ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى ان
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي وقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما التزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال و
صاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره
ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي هو الباء او زيدا فنقول حذف كاين او حاصل العامل
في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف مثله في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم
اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس المجاز ويجوز ان يقدر في فعل المذكور زمان مضافا الى ما يكون بخلاف
اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات
ما يكون الامير فيها اي وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير
انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ايضا وكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه
الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح
بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو
وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو فاذا كان وضيعته
عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي
في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو
مقامه لم يمكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرفا نقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
فينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف
حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متوقع محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما ضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير
كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم
العطف مقامه ليبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف
اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة

لان في الحال معنى الظرفية اذ جاء زيد راكبا اي في وقت الركوب فحال القائم مقام الظرف

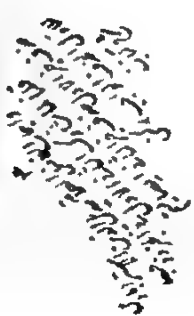

وانتم والساعة في غير فلا يكون ادنى من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولى معطوفه على مبتدا فصل لاحد هما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على الفاعل اولى فالاول نحو زيد والريح يباريها اى يباريان اى يجريان معا لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين م فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونهما على ان يكون الفعل حالا والخبر مقدر اى زيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان اى زيد ومن يقابل زيدا قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدا في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما ساد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والتنكير مناسب للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا ومحمد نبينا وخير من زيد خير من جوابه ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد ليس لفظ زيد المعرف على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدا وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه حق الخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خالة ابنه بنته صهر جارية ابنته سيدها صديق بنتها قادم فللمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديق قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الى المبتدا الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوائد للاول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر قائم مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرو بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم واحرى كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبهم ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهو مشبه بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعية العمل وخبر لا التبرئة شبيه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها القوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف ويخرج خبر المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه

لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف لتنكيره كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما تجرده مما يطرد او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وتبقيته على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم وانما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب الاخوة المخاطب الى زيد لا اسناده اليه لا اخوته ع

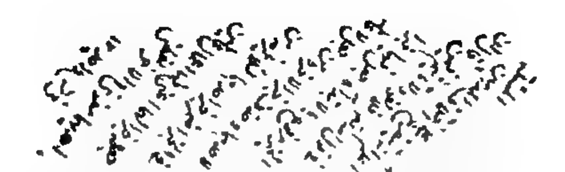

الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس خبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقدمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فريما ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما عملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولا سيما لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانها لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها فالمص ليس بمثل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف يحسن لانه في القاصفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وانبع منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف اظهر في الصفة وقيل في مثاله لا رجل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ فتدبر كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا الا انه اذا كان معربا فحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي لا اعتبار فلكونها اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا ان التي للابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فما صار نصبا تابعه حملا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا وزوالها بزوالها مساو بالرفع تابعه حملا على معناه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثالنا يفهم ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها الخبر ولهذا ينبغي في الدار غلام رجل ظريف لو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله نقله من سر فك والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يفهم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه مع بني تميم اذن كاهل الحجاز فما نحاه الابتان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر حذفه عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

فقد تقدم من قول الكرماني ان عن بعض ... شاذ لهذا الاجماع والاولى ان يجاب اراد ان جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لا وان واخواتها في اخبارها ...

قوله من الرفع بالابتداء لا يخرج عن ...

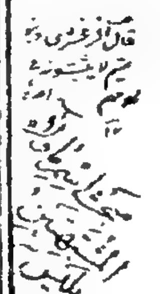

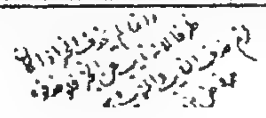

ولا دخل

تعلق ... مبحث المنصوبات

كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان

مبحث المفعول المطلق

خفقت النجوم غابت

ولا رجل افضل منك وهو قليل شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو
في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما وليس فهي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو
لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة و
يشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او لم او غيرهما من حروف النفي او النهي
او الاستفهام ويحتمل ان تكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص
في الاستغراق وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال
الحال هو مفعول معه قيد مضمونه اذا قلت جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم انزووا التحقيق في التشبيه والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ثم جعل المفعول معه والمفعول
له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان
الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل
فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر
ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله
الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا في البر لاجل الزيارة ... ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له اذ رب فعل بلا علة وقدم المفعول
به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم الفاعل
منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه والاكرام مضروب له فيتعلق ذلك الفعل
بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد
يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر وقال ليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية
البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مثلا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب ثم ان مرتبته مع المصاحب ايضا
بعمل الفعل فيه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التشبيه لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى
اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فلا تقل فيها اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور فان قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول
فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما ويتناوله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل نحو لفظ زيدا ويوم الجمعة واما مثل

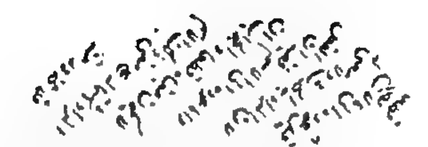

فقط او جمع الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الشيء
فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه فلم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان نقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا
وفي فناءه جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل بنفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه
والضمير في قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوب
مفعول به قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد المصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا
على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يبين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا او
منه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تقصد غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر واما بين نحو ضربته انواعا من
الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب [illegible]
وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد
ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان اولى وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضربته الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوطين او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين او اسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها اذ تلك ربما
قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضرب بالعدد المذكور الا بسوط واحد لكن تثنية الآلة وجمعها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان
لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ولا ملجئ اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى
مضمون عامل نحو قوله فهذا اسراقة المقابر تدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله

نحو

نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامل نحو اعجبني ضربي ضربت ذلك ومن غير المصدر نحو
اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسمان بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في انواع الحذف والجائز من القرينة
قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه وجوب
الحذف قياسا اما قوله الذي اي ان هذه المصادر وامثالها ان لو بان بعدها ما يبينها او يعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما
بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله
جدعا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه
حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك
ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا
لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف
او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون
هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ويستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه
يقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله
وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ
منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحنانيك فبعد حذف الفعل جعل المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل ومفعول
فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرا لك
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين
المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوقع
وذن نحو قوله تع ان امرؤ هلك واما قولهم حججت حجه وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب
الاسماء ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دع السعدي اني من هواكا والمعنى قصدت
جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حججت حجه الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي
يكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه
المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه يبين الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه
قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للفاعل نحو قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفتها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد
يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان
قدرت مرحبا بموضع ترحيب اي اتيت موضعا رحيبا وان قدرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المقدرة لمحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما
مقامه كالمصادر المذكورة اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فينبغي لقيامها مقام المبني ان لا يكون لها
اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لبقي مبنية
على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل او المفعول بعدها الى الوجه الذي كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ويقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع
كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل او المفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون فهو
بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل وكذا لو بين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لنصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل لا كالمصادر الاول من حيث
لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قد به مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب فانتصابها

وقولهم دواليك اي تداولا بعد تداول

والمشهور الغضب

والرحب السعة

عن ان ينفصل مما قبلها وبناء الاولى عرضنا اقامتها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الا ستعمال الذي اعني
يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويكون نحو ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو فرادة
اي نشا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء على ان جميعها مصادر
لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا له لم يستعمل ناصبهما ويلي بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء
فما استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب للمقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير ننتن فرا وتعست بهرا
ومنها اسماء اعيان هي قائمة مقام المصدر نحو تربا لك وجندلا اي سفت رمانا ترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناك وعائذا بك اي عياذا وقيل
مثل قم قائما اي قياما وقعال جانبا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال
المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كما هاملك اي توجعا وواها لك اي طيبا واقا وافة لك
اي كرهة فيقدر في جميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار والمجرور نحو اها اي كفا
وويها اي مبادرة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل
الناصب نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو افا وويها ويجوز بقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه
على الحوالي واه من ذنوبي وانظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب اصل كلها وي على ما قال الفراء حتى يلازم الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك وويك ثم خالط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خالط اللام ياء في قوله محبرجن عند الناس
مثلهم يا للداعي المثوب قال بالانفصال معربا بانه يمة تلتبا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لتصيرورة الاولى لام الكلمة
ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما قيل سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل هذا كما قالوا قاتله الله يعني
لعنه ثم استعملوها مكنيا بها فانه وكان من ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويكون
في كل صوت يدعي صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى الاصل حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل
فصار نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان
على المصدر وقد يستعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك
الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكا
قرح الفؤاد فيجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل
يمان وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا ابلغ كذا وقعيدك وقعدك الله
لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال
والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله
تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك
الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا منه كذا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال بعمرك الله اي سال الله تعميرك واسال الله عمرك او اسال
الله قعدك اي تقعيدك فيكون على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي
اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان
يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

نعمرك

لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعيل من مذهب
سيبويه وهو أن نصبهما على المصدر على تأويلهما بالسؤال نعمرك وتقعيدك أي بمعنى القسم ظاهر فيهما مع أنهما لا يستعملان
إلا في القسم كما ذكرنا إلا أن يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لأنه قد يبتدئ السؤال بالدعاء للمسؤول
كأنه قيل سؤال الله عمرك أن تفعل كذا قوله ومنها أي في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
أو وقع مكررا مثل ما أنت إلا سيرا وما أنت إلا سير البريد وإنما أنت سيرا وزيد سيرا سيرا أقول قوله ما وقع مثبتا هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين أحدهما أن يكون بمصدر خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن إلا بمجاز لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني أن يكون المصدر مكررا أو بعد إلا أو معناها نحو ما زيد إلا سيرا وما الدهر إلا تقلبا وإنما أنت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا أن دخل على المبتدأ نواسخه نحو إن زيدا سيرا سيرا ويجوز أن يكون نحو ما كان زيد إلا سيرا من
هذا وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود في مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا نحو قولك زيد يؤدي الضريبة ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك أيضا للمشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا لكونه إما فعلا وهو موضوع على التجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
إياه فصار العامل لازم الحذف وأيضا أرادوا زيادة المبالغة فجعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد إلا سير كما في
المسند في قولها فإنما هي إقبال وإدبار فمنع إذن عن الكلام معنى الحدث أصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق
الدال عليه ولمثل هذا المعنى أعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قد مر أن عاملها أو مفعولها
يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما لتبيين المعنى الدوام وقالوا عجب لك فصبر جميل وقالوا مني فكم على تلك التنصب
العجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله
مثبتا بعد نفي إنما شرطه لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولو لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل إذا فقده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي ونحو النفي
على الاسم المذكور شرطا وذلك لأنه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد إلا سيرا وما وجدت الأسير إلا سيرا أن يكون منصوبا
على أنه مفعول مطلق كما يجوز أن يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط إذن ما ذكرنا أعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون
هو المصدر خبرا عنه إلا مجازا قوله ومعنى نفي يريد به ما في إنما من معنى الحصر نحو إنما زيد سيرا واعلم أن هذا المصدر
الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو ما زيد إلا السير وكذا
يجيء منكرا نحو ما زيد إلا سيرا سيرا والنواسخ حذف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه قوله أو وقع مكررا فيه نوع اختلال لأن مراده
أو وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تع دكا دكا وصفا صفا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة إلا بتعسف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تع فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء يعني بمضمون الجملة
مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول فمضمون شدوا الوثاق شدهم الوثاق ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المترتب
منه وسماه أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيله ذلك الأثر
بيان أنواعه المحتملة واعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد وأغراض فجاء ذكر
تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها وذلك لأن
تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد مستعملة كثيرا صار قبلها ما لزم قيام متضمن
المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تع فشدوا الوثاق جملة تتضمن شدة الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أو من أو فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فإما منا بعد وإما فداء وتقول في نحو
زيد يكتب فمرة نعتا أو سيما وعمرو يشتري طعاما فإما بيعا وإما أكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني بقوله صوت
حمار مصدر فائدته التشبيه إذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
هذا المصدر المنصوب هو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم أي الذي قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي أن يضم إليه شرطا آخر وهو أن يكون معمول الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى
المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قوله له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فإن الثاني

اذن يكون مرفوعاً لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت
حمار اي تصويت حمار ثم اقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث ثم اقام بعد ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان
المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت به في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك
ضربك زيدا خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل مثل وليس
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع
وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها
ما يؤدي معنى افعالها فقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المنصوب
اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجي
في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز اذن تعريفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد
ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي مصوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجي في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له اما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد
مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الموصوف لم يعرفه فللوضع مع
وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال
سيبويه في نحو الا ماء ماء باردا فان كررته فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنونه جعل الثاني لكونه
نكرة للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون
الثاني اعني صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجي في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى
المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وضعا او لا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد جاز
النصب فيه على المصدر او على الحال كما روي في بيت ذي الرمة فيها ازدهاف نصبا مع امتلائه بذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا
لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا تحتمل الجملة من المصادر الا
ذلك المصدر ويقال ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه اعترافا في على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة
فكان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هيهنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل
يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه
قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر والاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق
ورجل صدق وحمار سوء ومنه قولك انه لا محالة لصديق قد تثنى فيما اليك مع الصديق لا مثل لان فيها معنى التوكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل عليه اي على المصدر نصا ومنه صبغة الله

وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه يحصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر فضابطان لوجوب حذف فعلها الاضافة منه
وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة
وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى في ان المصدر فيهما
موكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان الموكد لغيره في الحقيقة
موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
فكرره انما تؤكد نفسه وبيان كونه موكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما هو
في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل
قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدريته اي قولا غيره ومعنى هذا زيد كمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول فيه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا
قوله والبث لا اتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل
وعدمه قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة واخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم احقا البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة قلت بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة منى التي لا تردد فيها فمفعول التقدير الاصلي في مثل هذه المصادر ان يجعل الجمل المتقدمة
مفعولا بها لقلت وهذه المصادر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدم لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهي مقولة فمعنى جميع هذه المثالات كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان
الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من الموكد لغيره كالبتة يدل ان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب
تركه واما قولهم اجدك لا تفعل وقال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس موكدا للنفي المذكور كما توهم بعضهم
اذ لو كان توكيدا لكان قوله لا تقضيان كراكما لكان موكد المضمون المفرد اعني تقضيان بلا نفي على ما ذكر بعضهم
لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها
قضاء المخاطبين لانه قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون موكدا للجملة للمفرد قلت
سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما فيعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان المصدر في هذا المثال بيان لنوع الرجوع لا
للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا اكد مضمون القول الذي هو
مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقال اجدكما لا تقضيان كما قلنا في بيت ابي طالب قول اتبعناه على كل
حالة لفساد المعنى فتسميل جد لما ذكر بطرح اباه والمعنى ... مثل كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء
سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي احق ومعنى حقا وجدا ...
جهة له على الحال التي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مسندا الى ... الكلام
ان يقال هو بتقدير الجد ان جدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله قياسا
اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر الموكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة
بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في الموكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز ذلك ان تقول زيد قائم غير حق او
هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان توهم في نحو زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر
موكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع
الخافض كما قيل في اجدكما وعلى المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا
لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد بمثل هذه التوكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت بلفظ نص في معنى لفظا محتملا
لذلك المعنى وللنقيض والنص غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يرد لمثل هذا الغرض فسمي
توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التوكيد العام وقال

اللهم معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع غيره وليس بثبوته في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس وانما

وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وذلك تمكين مقامه

اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف فان الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا

اخوك وانا لا ادري باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملين في المصدرين لانهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المعمول

ان عليهما لضعف العامل فلا يكون اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله ونسلا من من اظهار الفعل

مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك لبرد قوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب

حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تع فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته

ضربتين اي مختلفين من الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله الاضافة الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند

سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى ولكن يوجه لبقائه مضافا الى الظاهر في دعوت

لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة

من وقف على افعي بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع

والتثنية للتكرير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده

ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع ما

حتى يمتثل ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى

لبي قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما

فمشتقان من سبحان الله وسلم عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اي اسعد لك اي اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى

بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداولا بعد تداول والامر دواليك وهذاذيك اي اسرع اسراعين في الضرب هذا ذيك و

حنانيك ومعناه ضربا بعد ضرب هذا ذلك تقول حاجاتك ..... وحجيجك اي كف كفين كانها مصادر تستعمل

الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا .... مستعملا وحده فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو

نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا بعض كل ما كان

توبيخا مع .... ولا نحو قولك ارضي .... الخطوب توبخني وامكرا وانت في .... وقياما وعلم الله وقعد الناس وانما

وجب حذف فعله حرصا على انجاز التوبيخ عما ينكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد

الناس واقاعدا وقد علم الله وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه

ان يكون قياسا كل مصدر يعطف على جملة بالواو وانترد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة

عين اي نعم وانعم عينك انعاما اي قرها حذف الزوائد واضاف الى المفعول ونعمت عينك نعما اي قرت وهذا مصدر

بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول ان راد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ابضا ولا كودا ولا مكادة

ويقول النادم على الناهي لا معن ذلك ولا عما وهو ... ويقول اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل

في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا عند من ...

وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت

دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافهة ويجوز ان يكون مثله انما

بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذف فيهذه فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها

لسك معنى المصدر اي اضافة داهية فانمحى عنها معنى الجملة والخبرية صار معنى فاه الى في المنصوب اي مشافهة

مشافهة من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها

ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها لفوه فاها لفيه وفي

المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها الداهية الى فيك اي جعلها

مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفا

لفظ جلاله بريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجد الله ضربا واحدا

مثلا وكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او قعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه

بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور ان في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة

الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

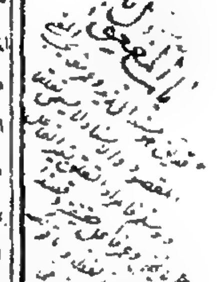

قوله الزيادة خاتمة هذه الاضافة الملتفتة المفروض عليها الاعتذار عن دخول في المصادر في ضابطة الا ... ان اصحا ذكور ... كما ذكرنا ...

ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء المفقا اي ولا اغتديت

الاشياء

الا شبه في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا
بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله فيخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخ
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد ان زيدا ممرور به ومقوم اليه وزيدا في ضربت
زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مفرور
منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت والمجعول مثبتا ليتم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا و
افعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما
قيام زيد لكن تعدى بهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قيل لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساه ومعطوة اي مأخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفور
النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفر بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لتضمنه لمعنى احمل
وذلك الفعل المطاوع حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمت زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العالم هو
المخاطب في قيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما
قلنا في باب علمت وقوله المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يتعامل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال
هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك
لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة
او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخر
عن مرتبته اي الصدر ونون تأكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان ناصب فعل التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا
ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما
يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء
الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرطها نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام
خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله ويبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له
قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متأخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه
ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديم

المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله

قوله احدهما من ذي الاخر مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك م

الفراء

غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واغنيت
بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى منه سد مسد الفاعل واعلم انه لا يؤتى
بفعل او علة ضمير منفصل على مفسر الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجىء فى المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا فى اضمار بعد مواضع الاول سماعى نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا
اى لقيام القرينة الدالة على تعيين المحذوف فقد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت
شخصا فى يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اى دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف
فعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تع انتهوا خيرا لكم نصبه سيبويه
انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله
المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى يكن محسنا وهو عنده يقدر انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم
حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك يقدر حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه
اى تقدير ايت فى الاية وكذا قوله قواعديه شرحتى مالك والرب بيتها سهلا اى تولى ايت مكانا سهلا وكذا قولهم انته امرأ قاصدا
اى انته عن هذا وايت امرأ قاصدا وقرينة ايت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شىء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو
مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشرى فى ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرأ قاصدا
باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فلا فرق بينهما لمقارنة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ ذا قصد
القصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفى قصد الامور ذميم قوله اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اى
وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هو منصوب على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلك الله اهلا اى
تاهلت تاهلا وقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل فى نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من
قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم
هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فكره ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا فانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما يقال
فى كيف انت وفصيحه من شرها اى كيف تكون ويقال هذا لمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا وروى زيد بالرفع
اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع
او العذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذره وعذره بمعنى العذر الا ان العذير مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات
كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال حاتم لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى
على بعيرى يعنى بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى
المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التى يعذر فيها ولا تلام وهى فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تعامله
تسوء صنيعها اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما
يروى عن النبى صلى الله عليه واله قال لابى بكر اعذرنى من عائشة اى من جهة تأديبها وتعريكها وفى الخبر لن يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فيؤتون من انفسهم اى من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائه اياه اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من يعذرنى ومنها
قولهم اهلك والليل حتى لو كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف
انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اتختار هذين زبد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر
اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى تجمع حشفا وسوء كيلة وكل شىء ولا شتيمة حر اى اصنع كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر وان
تاتى ما من الليل واهل النهار اى فتأتى اهل الليل والنهار اى هلالك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اى اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف اليه اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا
وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شىء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شىء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكرنا وامثالها
لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجىء فى بابها

وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال

السرح شجر عظام الواحد سرحة يقال هى الاء وذلك الاع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المراة فيقال سرحة فلان

او يذكره بذاءة

كالانين النئيم صوت ضعيف بين اصوات القوم وصوت بعير الاسد

وكذا

وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف

المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف

من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تع لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما التضمين الفعل معنى اللازم

كقوله تع يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضرعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح

واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط قوله اذ أي المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج للندب ولانه المتفجع عليه

لا المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف في هذا الحد وقال ان الزمخشري

لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بانه معنوي اي كونه مطلوبا الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد باسم لفظ

اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب لانه ليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى

عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به في فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر

من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال

فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته

فقالوا لا تبعد اي لا تعدم ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو وا ويلاه وا ثبوراه وا حزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك

والدليل على كونه مدعوا قوله تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول وا ثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله

معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب في نحو يا للماء ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منك وكذا الامر على المخصوص

فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به

وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته

فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا

الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه

جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء منه مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر

ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى

ومما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء

تأمل ولي ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قال ابو علي في بعض كلامه

ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال الحقت

اخواتها لكثرة استعمال النداء يجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب

لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون

فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث

وكذا في مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى

اتضجر او تضجرت وفي وه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض

للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر

اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما

واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله

بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله

ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من

قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى

المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يخفى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به

انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو

فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل

فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب

بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم

النجعة الرزية وقد نجعته
تنجعت له اي توجعت

الاولى ان يقال في قولك
ليتقبل زيد فان ما ذكره
ظاهر في الاخبار فلا يكون
زيد فيه مطلوبا اقباله
بل مخبرا عن طلب اقباله

ونحو المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيد فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
وقوله لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا وقوله مفردا اي انه لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون ونحوه
بالمعرفة ما كان مقصودا بالقصد سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاض لانه لو بقيت لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مري من يا ارى فرخوه من الاجحاف بالكلمة
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني فالمضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما لم يشابها الكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى الظاهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي
طلقت عام جعت وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك فالاولى ان يراد ان يتكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على
الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم
كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه
وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث
به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار
لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع
ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف نحو قوله يا لقومي ويا لامثال قومي وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت
اللام المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقة و
حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله ويا للدواهي ونحوها
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما يدل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال فهل لك
بالبكر ابشروا في كليبا بالتكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة تهكما استغاث بهم ليشركليب واستغاث بهم للفرار تكلف
ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان لنا
وانت تخاطبه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع
بها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد وقوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في المستغاث
والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حروفا واو
او مزج باء مثل الكلام زيادة المندوب على ما يجيء وما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين
لان علة البناء المنادى ضعيفة لانه لمشابهة للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع
للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد

يقال ابشروا اي حقق انا سميت بالاشرار اولى من ارق الشعر ش
بشره وابشره وبشر وابشر وابتشر ثلاثي بشره بالمولود وابشره ابتشر اي بشره ش

معيّن ذا ربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركّب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما اوّلا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش
هو تامّ مضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او يا ثلثة والثلثين كيا زيد والحارث في
التعاريف اذا قصد جماعة معيّنة والاولى يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معيّن والاولى اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشدّ واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ وقال أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا
وقال أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ وقال أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرّف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرّف لعدم
القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظريفا وفي المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظريف وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدّوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكّرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفّار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل
منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصحّ وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرّون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف به بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي فتصحّ وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن جدّا عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرّح الكسائي والفرّاء بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعيّن بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا راكبا للمعيّن على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعيّن وفيه اشكال لاستلزامه
جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمّى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضمّ متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معيّن الفرّاء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ويحتجّان بقوله فيا راكبا امّا عرضت فبلّغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدّر اي
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضمّ المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمّهما ولعلّ ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا اصلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محلّه نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكأبي عمرو والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمرا
ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرّد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

ارفضّ الماء ترشّش و ترقرق الماء تحرّك او جاء وذهب ش

ويا عبدا حلّ في شعبي غريبا وتقول ح

ولا يصح الحمل على الحال اذ ليس المعنى على تقييد النداء ش

موضع الاختصار اي الى الترخيم وحذف حرف النداء ح

يا رجلا، وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا لفظيا نحو يا زيد

وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله صاح وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى

مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا وعلى

الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق فلو او نظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجازه لا يمتنع

نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب كل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في

المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان

هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل

فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر

لمتبوعهما فلم يجز في رجل غلام تعرض في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيهما الا ان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل

ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا او لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى تغيرها

عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز تغيرها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها

فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف اما الضرب الثاني من التوابع اعني

النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذي اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بتعينه اعرابا معارف

كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث

ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل ولذا جاز ضم عطف

البيان في التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقيل ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا

ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني

على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا

والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو

يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع

والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع له اذا كان تابعا للمضموم فهو واجب النصب كالمضاف واما اذا كان مناد

فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب الثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان ويا زيد

ذا المال في الوصف ويا تيم تيم كلهم في التوكيد وجعل تيم الثاني نظرا الى لفظ تيم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام

لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة

جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التوكيد يا تميم

اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا

وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة واني

وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان

البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف الثاني

نحو يا زيد زيد الطويل نحو عمرو بضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوفا وبدل منه يحصل له من الوصف كما في قوله

نعم بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لرب صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك

لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب مثل الثاني على انه توكيد مثل يا تيم تيم

لا يمتنع اذن رفعه وذلك لان لما وصفه صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف

الترميمها لو لم يوصف لعبرته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انما جاز الرفع في المفرد حملا

على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة

تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها

حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت

كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة

لانها كالتابعة للمرفوع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير

بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف فان المنادى المضاف واجب

قوله اللفظ اعني اللام جعل في كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء

النصب، أمّا ابن الأنباري فلم ينظر إلى تصوّر وقوعهما موقع المنادى بل نظر إلى مشابهته متبوعهما المرفوع، وتابع المرفوع مرفوع أيضاً
سواء كان معرباً أو مبنياً، وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت، فإن قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لا رجل ظريف، فكنت تقول يا زيد الظريف، واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر، قلت إنما جاز ذلك في لا، لأن المنفي
في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكأن لا باشرت الوصف، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين
فيها، لنفي مضمون الصفة، فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال، فكأنه قيل لا ظريف فيها، بخلاف يا زيد الظريف، فإن المنادى لفظاً
ومعنى هو المتبوع، على أنه أورد الأخفش في مسائله الكبير أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام
بشر إنهما مبنيان على الضم كما في البدل، وقد قدّمنا أن عطف البيان هو البدل، قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع أي
في المنسوق ذي اللام، وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعنى لأنه منادى مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف
النداء له، فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل، وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب لأن دخول اللام يمنع
وقوعه موقع المتبوع فيستبعد أن يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف، فكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعاً، والوجه في التوابع أن
تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء، ويلزم الخليل وأبا عمرو نظراً إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم، قوله وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل، أي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو
اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها، فكأنه إذن مجرد عن اللام، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقاً فكيف يضم، ويحتاج هاهنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك
أن ينظر إلى العلم فإن كان غالباً أي كان في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس، فلا بد أن يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به، وصار لكثرة الاستعمال علماً
له وبقي في ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك
ما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب، وأمّا في الصفة كالصعق، ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وإن لم يكن غالباً فإمّا أن يكون منقولاً من الصفة والمصدر أولا، والمنقول من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم توضع مع اللام أعلاماً حتى يكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها
بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف، وذلك للمح الوصفية الأصلية ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالفضل، والقبح
والجهم لو سمي بهما، فكأنك أخرجتهما عن العلمية وأطلقتهما على المسميين بهما أوصافاً، ومن ثم قيل في المثل إنما سميت هانئاً لتهنأ
والصفات قبل العلمية ما استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب، وكذا المصادر
أجريت مجرى الصفات لأنه قد يوصف بها أيضاً نحو صوم وزور وعدل، وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطرداً، ألا ترى أنك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي، بل يجوز دخول اللام في أكثرها، وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر
فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جواز لمح الأصل نحو الأسد في المسمى بأسد والكلب في المسمى بكلب
قالوا بنو ليث في بني ليث بن بكر بن عبد مناة، وإن لم يكن في الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي فح إمّا
أن تضيف العلم أو تعرفه باللام، وإن كان في الأصل فعلاً أيضاً، وليسا بمطردين نحو علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي
الشفرتين يمان، وقيل رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأحناء الخلافة كاهله، وأمّا أعلام أيام الأسبوع كالأحد والاثنين
والثلثاء والأربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام، وقد يجرد الاثنان من اللام دون أخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركاً فيه
وإنما حكمنا بكونها غالبة وإن لم يثبت الثلثاء والأربعاء والخميس أجناساً بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناساً صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد، فيعتقد كونها أجناساً، وكذا في نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت ألفاظها أجناساً، ولم نعرف في بعضها أيضاً معنى شاملاً للمسمى المعين ولغيره
كما عرفنا في الثلثاء والأربعاء، وربما يكون في هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنساً لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس أصله فمحمول
بما عرف، وعند المص ما لزمه اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره
كالثلثاء والأربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لأن العلم الغالب ما كان جنساً ثم صار بالغلبة علماً، فلذلك بل هي أسماء
موضوعة لمسمياتها، وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة إجراء لأعلام اللازم لامها مجرى واحداً في التقدير مهما أمكن، وكان الأكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس، فألحق القليل بالأعم الأغلب، فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام، أحدها
ما ثبت جنسيته لفظاً وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولأخواته كالنجم والصعق وابن عباس، وثانيها ما عرف

به من المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كاثنتات وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا يصونه ومثله المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فكلا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه يجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية فكل وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيدا التعريف فليس الاسم كالمجرد عنهما فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهو في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا تجرى مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المحوف بمعنى شبحه دون نحو يا صاحب يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه فتقول مع صلتيه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونقول على هذا في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف فانه ثانيا فلا وجه لما قد مناه وهو ان المضاف للفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب لما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكمه حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرطان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذا مثله غير كثير الاستعمال والشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط للكثرة وتنوع المنادى به اما فعلها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتح حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا ايضا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن او واقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن والمستجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن بكر قول جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وا لا ابنتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلم وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ومن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستنكر دخولها مطردا في المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا تنكر كما في لقد والا ان على ما يجيء في موضعهما فالاولى ان يقال المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله وبان بل يمتنع اجتماع ادات التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة بنكر ثم يجبر بحرف النداء القايه من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا قيل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا على ما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ابا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي

مع صلتيه

تنبيه

مبحث نداء المعرف باللام

وان لم يكن

وتنبيه

واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة
فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما
نحو رأيته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انا بالمقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا
هذا دون يا ايها ومن ايهة ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم
في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازني والزجاج فيجوز النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما قطع اي المتوصل
بها الى نداء ذي اللام عن الاضافة فلما ذكرنا من قصد الابهام ايضا ولو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصف
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لا نسلم يكن يخلو
من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في
قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم تكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب لهذا يؤتى بحرف الخطاب
كما يجيء في بابه فنحو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء فصل بينهما باي في بعض المواضع تنزيها
في اللفظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على
ما ادعى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في ايها
الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا
سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويضعف قوله مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء
في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما يأتي في الموصول لحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك
يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الحق
وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها في الصفات المشتقة الا بما يختص
ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اسم الجنس لو قلنا صفة لاي في هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع
تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى اي وهذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبته ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصفه اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالزم
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم

اي اوضح من اي يدخله من بعض المواضع نحو يا بهذا فيقتصر عليه فانما توسل باي الى نداء اسم الاشارة

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل نفسه زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما
اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه تقول يا هذا الرجل زيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الاحمله على هذا
نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز
عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذا الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق
الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له
ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان التابع من نحو والحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و
مؤدب خدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بتقدير عامل
كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان المقدر ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولهان يتكلف ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعت فاذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا
لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدله
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ربرب ولا عقيلة واما النجم والصعق والذى
ويا بن فلان لا يستعمل الا بهما لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصلها اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انه يجوز ان لا يقال فى الشعر اناس فلكونوا اصلها الاله فعال بمعنى مفعول والاله
العبادة والمه بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل
معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما لذلك لكثرة استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فلذا اجتمعا عما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجئ الاله فى الشعر اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم الى خففت
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيان والاكثر فى يا الله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع
يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما سقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما فى اللهم وتالله والله وها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر فى القسم
وافالله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانا شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى
اللام مطلقا فى الشعر والميمان فى اللهم عوض من يا واخرتا تبركا باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف

الهمزة

المنادى وليس بوجه لانك تقول اللهم ذو بهم بالخبر ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما و
لم يرد في آخره ماقال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواتها اعني اسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستأنف
ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله
المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان او بدل على ما يجيء في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التوكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في الشعر مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها
غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر
يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو
مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار داعية الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما
وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول
مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم
عدي تيم فقدم تيم على عدي مثل ما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان ههنا فهو كالوصف في تبيين قوله
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم
فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها مم وذلك انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه
للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير
وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون
مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلانه موضع التخفيف الا ترى
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان
لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى ياء واشتهر بها لدلالة الشهرة

لا بعد المضاف اليه

فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجها رابعا
في نحو يا تيم تيم عدي

فلا يبتدأ بالساكن ولان
حركتها الفتح لان الواحد
ولاسيما حرف العلة
ضعيفة لا يحتمل الحركة

على الياء المغيرة بالحذف أو القلب فلا تقول يا عدي ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلامَ ويا بابَ بالفتح اجتزاء بالفتح
عن الألف وأمّا فتح يا ابنتَ وأصله يا ابنتا فليس بشاذ كما شذّ يا غلامَ لاجتماع الياءين وقد يضم في الندا ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة ربُّ احكم وربما ورد في الندبة الحذف والقلب
في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء
لبيان الألف كما يجيء في باب الوقف وإذا وقفت على ياء غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون أجود ويجوز حذفها
وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على نحو القاضي بإسكان الضاد كما يجيء في باب
الوقف وإذا وقفت على ياء غلامي بفتح الياء وصلا جاز الإسكان للوقف وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح وقوله وقالوا
يا أبت ويا أمّت يطّرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء التأنيث هذا عند البصريين
قالوا والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما وإنما أبدل تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علّامة
ونسّابة والأب والأم مظنتا التفخيم ودليل كونها تاء التأنيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء أيضا
مقدرة بعدها ولو كان الأمر كما قالوا لسُمع يا أبتي ويا أمّتي أيضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا أبَ ويا أمَّ على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء والقرّاء يقفون عليهما بالتاء لأنها ليست للتأنيث
المحض كما في أخت وبنت والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء أخت وبنت فمن وقف عليهما
بالتاء كتبهما بالتاء ومن وقف بالهاء كتبهما هاء لأن مبنى الخط على الوقف وأمّا فتح هذه التاء فلأنها بدل عن الياء وحركتها الفتح
لو حركت وقد [illegible] يا أبت ويا أمّت يا أبتاه ويا أمّتاه فيجمع التاء والألف وهو ضعيف لأن الألف خفيفة لا يستثقل
فيحذف وأما حذفها في يا ابن أم ويا ابن عم فلثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا أبت إنهما كانا يحذفان الياء ثم زيدت التاء
مضمومة كما يجيء في نحو يا أميمة انصب وقد يقال يا أبتُ ويا أمّتُ بالضم وهو أقل من الأول وكسر التاء فيهما أكثر
لمناسبة الكسرة الياء التي هي أصلها وجاز يا أبتا ويا أمّتا لأنه جمع بين العوضين بخلاف يا أبتي ويا أمّتي فإنه لا يجوز
لأنه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن أم ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف إلى ياء المتكلم إذا أضيف
إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غير المنادى إلا الأم والعم إذا أضيف إليهما ابن أو بنت منادى فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء فيهما
بالحذف والقلب الغالب فيهما لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فإنه لم يكثر استعمال نحو يا غلام أخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامي من الأربعة الأوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن أمّ ويا ابن عمّ اجتزاء بالفتحة عن الألف لزيادة استثقا
لهما بولغ في تخفيفهما أكثر من تخفيف يا غلامي ومنه كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها أكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد بعد
الفراغ من النداء للإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا قوله وهو حذف في آخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا أيضا حذف بلا علة وحذف اعتباطا
مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر إن كان حد ترخيم المنادى
خرج منه ترخيم غير المنادى فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لأنهما بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجملة الأخيرة من نحو بعلبك لأن المحذوف صار آخر الكلمة
بدليل تعاقب الإعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ألا ترى أن مورد الإعراب
ما قبل ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لأن الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج أيضا حذف لام نحو يد ودم لأنه لازم
الحذف قوله وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون إما علما زائدا على ثلاثة أحرف وإما بتاء تأنيث شرط
ترخيم المنادى خمسة أربعة منها عدمية متعينة وهي أن لا يكون مضافا ولا مضارعا له وأن لا يكون مستغاثا وأن لا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو أحد الشرطين أحدهما كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف والثاني
كونه بتاء التأنيث وإنما لم يذكر المص مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف وإنما لم يرخم المستغاث والمندوب لأن المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موتة
فيجيب أي يا آل عكرمة ويا أبا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ديار ميّة إذ ميّ
تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الأغتام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والفراء والأحمش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط علما لأن حركة الأو

كالحرف

كالحرف الرابع فيرخمان نحو يا حار ويا جعف ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي ساكن الاوسط او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من ثلث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه وللمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما روعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب المركب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس آخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوزان بعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لو امتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم ترخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في تركيب ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذى في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع ولشبهه بالمندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم من التنقيص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع النداء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط تكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة لان التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فاشبهت كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا سد التاء مسد جزء الكلمة لكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والذي يدل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرف وغرف وكذا في جمع السلامة نحو عرفات ونقديره في نحو الدار والشمس والبئر اعني التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولعلية الترخيم فيه عدم ملاحظة غير المرخم منه في بعض لوازم معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر المبني حركة آخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ثوره وثمره وانه وحيهله وان لم يكن هذا الذي يلحق حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاق ها ان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قول فقوي بالاقرن باضباعا فلا يلزم موقف سنان الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح وفيه شذوذ فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولبس اطرف كرا منه لان نكرا اذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان وقد ضروره الى ما قال مع ماذكرنا من الحمل الضعيف ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تقال يا زيد الظريف لهم انى حليف صداء كانهما رايان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما

مستقلا من حيث اللفظ اى لم تغاير حالهما قبل العلمية عن حالهما بعد العلمية عن كل من جزئيهما

موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه ثلاثيا نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما

معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفى وردى وكرسى والف
التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء قوله كاسما هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن
على ما هو مذهب سيبويه افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجىء فى
النص تحج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبل مدة زائدة وذلك لانه
لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرف فيكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما فى مسماح وسميع ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الف
وواوا وياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور وتشبيه
لتحصنهما بالحركة وتقويتهما بها ولا تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون وطحفر
بجرهد اولم يكونا له كعليق وبنبط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما ولان المد فى الاغلب لا يكون الا
فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى نحو منة الموت والحسنين وتقفا فمما انفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف
الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان يما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على المخالف على انه يحذف فى الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا
يبقى بعد الحذف على حرفين والفرا يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون
وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا فى نحو ثبة
وشاة وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون وقلون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما
غير ثابتتان للواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم فكانه مثل عمود واجاز الفرا حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه
المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذوات الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة التمام لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم مثله ترخيم المثنى وجمع
المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين لئلا يلتبس بالواحد وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لا لتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع
منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لو ضم لالتبس بمذكره فيلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا
اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به ولما قال المصنف جوزنا الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه
اغلب اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم
الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على نية المحذوف والا فلا
ولهذا يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يبقى الحرف نحو نعم واطل
وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعنى الالفين
مع الياء التى بينهما للزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركته من الحذف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضوين
منفصلين عنده فهو اولى بالقطع من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير منه لكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تقلبها
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث
الا فى بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشرة مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجىء فى باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير المحذوف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف

صحيح عند الناء قبله مدة زائدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمود ويا
كرو ومنهم من يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصو وقاضو في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم
متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى
ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواو
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب من جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان
قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يتغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها
متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة
يا اعلى يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المبرد نعم ما قال لو قيل يا اعل
ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة
الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول
يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان فحرك الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجيب
لمولود وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بتقدير انه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي
هو الاصل في التصرف فحركه بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو
لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرجحا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما
تاما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارذب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثرة كما في هرقل والفراء
يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في ارذب بناء على اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصلي
السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فمنهم من يقول في المسمى بحاب يا حاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم
مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل
حركته لانه لا نرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر
كما يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن
ذلك في نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصلا في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى الاصل حركته قياس مذهب الجمهور
في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في يا قاضي اصل في الثبوت في بعض
المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لانه في اللفظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل المحذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه فتم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو
نحو يا حار ويا مرو ويا فري في حارث ومروة وفرية ونقدر ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترى في قاضية
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثرة فلنسو
يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتنقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي
لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد
فتحة قلبتهما الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفي الكثرة يا غلي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل بتقدير
حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو
يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا

نظيرا كما يجيء في التصريف وإن كان ما قبل المحذوف ثالث الكلمة وهو حرف لين فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته لأنه ما كان كما شاه
في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين إلى سكونها عند الأخفش ويا وشي ويا ودي بإبقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في
باب النسب فمن الأخفش يقول وشيء وسيبويه يقول وشوي وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفت الثالث ذا اللين كما تقول يا لأي في
المسمى بلا وإن لم يكن الثالث حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا شب يا عد في شية وعدة كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعرب
كامر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وإن
أدت هذه اللغة أي لغة من لا ينتظر إلى قلب ما لا يكون منقلبا عن ياء أو واو ولم نعهد الألف الثالثة غير منقلبة عن شيء وقياس قول الأخفش
جوازها لأنه يكون إذن ملحقا بجخدب بفتح الدال وأما السيرافي فأجازها وإن لم يثبت فعلا قال لأن هذا شيء عرض وليس ببنية
أصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدى تتمة الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له أن لا يرخم إلا على تتمة المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان وأجاز السيرافي ترخيم جميعها على تتمة الاستقلال نظرا
إلى أن المثل ليست بأصلية ألا ترى أنه يجوز اتفاقا أن يقول في منصور على تتمة الاستقلال يا منص وفي خضم يا خض مع أن مفع
وفع ليسا من أبنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعو ويا هندل ويا عنفو قالوا وإذا رخمت حمراوي على القول بقلب
الواو همزة فلو أزلته عن النداء لصرفته لأن همزته إذن ليست منقلبة عن ألف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة
عن ألف التأنيث فبعد التأنيث فيها والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا أو وا واختص بوا وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الألف في آخره هذا منه بناء على أن المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا أو وا خرج
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لأنه يستعمل فيه الأحرف لنداء المشهورة على ما ذكرنا دون
أخواتها لأنها أمهات فتصرفت ودخلت في جميع أنواعه وقد أخل المصنف بأحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه وا ويلاه
وا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء
والندبة ويمكن أن يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا
جبلا إذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة
وقال المصنف بناء على مذهبه أعني أن المندوب غير المنادى أن المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص بطلب الإقبال
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في أمر عام كقولهم في باب الاختصاص أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل فاستعمل فيه صورة
النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الألف في آخره أي لك إلحاق الألف في آخر المندوب ويجوز أن لا تلحقه
سواء كان مع يا أو وا وقال الأندلسي يجب إلحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والأولى أن يقال إن دلت قرينة حال على الندبة
كنت مخيرا مع يا أيضا وإلا وجب الإلحاق معها تقول يا محمدا على إلحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة
نحو وا زيد وا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذه الألف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء للسكت في غاية
البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وإن خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه أقول آخر الكلمة لا يخ
من أن يكون ساكنا أو متحركا والمتحرك إما أن يكون حركته إعرابية أولى والمعرب بالحركات لا يلحقه الألف إلا بتقدير الإعراب نحو
وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفراء يجوز إتباع المدة للحركات فيقول على مدة
الإنكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت وإنما غير الحركة الإعرابية لأجل مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن مدة الندبة
من مواضع مد الصوت إعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء فلا تقلب
الألف واوا ولا ياء إلا للضرورة كما يجيء وأما الإنكار فلا يطلب مدا تاما فليس أصل مده أن يكون بالألف بل حروف العلة فيه سواء
وللفراء أن يقول إن الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن هذا وإن لم تكن الحركة إعرابية ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس
كما في قطام وخذام وحيث أعلاما مشهورة فالأجود الألف لأنها أصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب إلا لللبس وقال الأندلسي
والمضمر تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه
ياء الإضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد فقلت ولو اخترنا هاهنا إتباع المد للحركة غير الإعرابية
كان أولى لحصول اللبس وقلب الألف ياء بعد النون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها فوا زيدانيه أكثر من وا زيداناه
لئلا يشتبه المثنى بفعلان وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله وا جمجمتي الشاميتيناه وإن كانت الحركة غير إعرابية
وأدى الألف إلى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووا غلامهوه
في المسمى به لئلا يلتبس بالمثنى منها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معا

في حالة، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه، والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفا أو
واوا أو ياء أو ميم جمع أو غيرها، فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن
أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف، وأجاز الفراء في التنوين للمندوب ثلاثة أخر أخرى أحدها فتحها لأجل
ألف الندبة، والثاني حذفها للساكنين وإتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة الندبة
للحركات الإعرابية، والثالث كسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها كما في مدة الإنكار، وما ذكرناه أولا هو المشهور المستعمل، وإن
كان ألفا حذفت لها ألف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واعلاماه لأن حذف أول ساكنين إذا كان مدا هو القياس كما يجيء
في التصريف، وقيل لم يحذف بل استغني بها عن ألف الندبة، وإن كان واوا أو ياء فإن كانت الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا
قاضياه ويا راماه ويا مرمياه ويا مسلمواه، وأما إذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها
الفتح عنده، وأجاز المبرد يا غلاماه بحذفها للساكنين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو وانقطاع
ظهرياه، قال السيرافي: فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين، فلا لبس الحذف لبس بوجه، وقال نحو واغلامه
أو حراما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء، وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي
بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الألف إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة بخلاف ألف التثنية فإنك تقلب لها الألف
المقصورة نحو مصطفيان، وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فإنها لا تلزم المندوب، أما قولنا أصلهم السكون
فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه، وأما قولنا السكون العارض فيه كالأصلي فيقول ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة
فجاز أن يغني عنها كما ذهبت إليه، وأما الياء فلا تقول يا قاضياه في يا قاضي إن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة فإن كانتا
مدتين أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا غلامهي وواضربوا وواضربي ذا سمي بهما فإنك
تكتفي بإفهما من المد عن ألف الندبة لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة، وألف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقصد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة
وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقصد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف إذا كان في آخره
مد أصلي، وإن لم يكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه، وأما ميم الجمع فلا يؤتى
بعدها ألف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهمي، والواو والياء بعدهما اللتان
حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن ألف الندبة كما قلنا في غلامهوه
وياء غلامهي، وأما ألف المد فقلبت واوا أو ياء للبس، وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق الألف نحو يامناه في المسمى
بمن، وسيبويه يجيز نحو واقنسريناه إذ لا منع، وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه، وإن أعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الإعراب ولا بد إذن من أن
يلزمه الياء كما يجيء في باب الأعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه، وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى
وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا، وليس بشيء إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع بهما امتناعا فيه، وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالألف في اثنا لأنه غير مضاف وعشر معاقب
للنون فكأنك قلت واثنان، وقال الكوفيون واثني عشراه تشبيها له بالمضاف لأن نون المثنى لا يسقط إلا في الإضافة فكأنه
مضاف، وأجاز ابن كيسان الوجهين. قوله وتلك الهاء في الوقف، يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت
أو ياء أو ألفا جائز في الوقف لا واجب، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة
ألفا نحو يا غلاما، وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع الواو لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه
لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر، فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا، والفارق هو
القرينة، وإنما ألحقوا هذه الهاء بأحرف المد ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة يتبين كما يتبين بها
الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف، وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر إما مكسورة للساكنين
أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما، وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها
وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، قال: يا مرحباه بحمار ناجية، والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر و
في غيره. قوله ولا يندب إلا المعروف فلا يقال وارجلاه، وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس. أقول هذا الذي ذكره في
المتفجع عليه، أما المتوجع منه فإنك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة، وعني بالمعروف المشهور علما كان أو لا، فلو كان
علما غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه، وإنما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لأنه إذا كان

وانقيدوناه
قنسرون بلد بالشام بكسر القاف والنون مشددة بكسر وفتح صح

الأبيات الرابعة من ركبها
شرح

المندوب مشهوراً بالاسم الذي يندب به في الندبة عليه ولو لم يكن علماً وكان المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته فتقول يا ضاربا
زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وتذهب به المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب
ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب
هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف
اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف وا طالعا
جبلاه وكذا الحقها آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف
نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالها بها في المعنى
اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون بهما على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى
الاندلسي عن الكوفيين انهم يأتون بالمندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة
والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني باسم الجنس
ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فقصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة تقصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام
كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو
ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل
مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء
في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمر
فيستندر نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف
انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فلما الغرض في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لامر اهم واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى بان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها فلم يذكر المص لفظة الله فيما
لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان
يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله
اصبح ليل ادخل في الاصباح او صر صبحا قالته ام جندب [?] زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انها سألها عن سبب تفريكهن
ثم فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا ترخيم كروان يصيدون بها الكرا يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر
والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله
شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك ففيم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت
الاعلى قد ذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز

حتى لا يلزم بقاء على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها

حذف نداء انمت مؤنثة وانه علية بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياً منسياً كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا
بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وابن فل يرخم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف
نا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا لومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلة
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالذي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها و
مفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره أدى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل و
قال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله
النداء باب الاختصاص وذلك بان لفي باق وبجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف وصفا اي
بدل اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اخص من بين الرجال
باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
لان المنادي ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية وحال
ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اذنت ام نمدت ان اذنت ام قعدت وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف
العطف وقد يقوم مقامها اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للنزل او مضاف نحو قوله ١٢ انا معاشر الانبياء فينا بلاء اي قلة كلام وقولهم نحن ال فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني منبه
اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادي ونصبه بياء المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادي اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم تقول لكنهم جوزوا النصب في دخول اللام في
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادي حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام قد يأتي
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل فتوا وان كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس
من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله حميدا او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب والترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم بطير
البائس ولا يطير وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص وفي الجميع
اي امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل عن النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
فيكون نداء جرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب
عليه ما يشتبه به في القبح شيء مما قبله كقوله لحى الله حيّ ما كما اذ تشارف وجوه كلاب هارشت فازبارت وقد كان فادع
عوف لا انحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه لا يدرك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان
يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك اضح مامترا باك واجب اخولنا الصالحين

ان ينصب على المدح او رفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجيء فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لانفاق الموصوفين اعرابا وبناء واما اذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب لم يؤت بهما الا عند فقد الناصب بنفسه فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتاخر عنه اما الذا انه متحد المعنى او اللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما الغير ان احتمل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت ولابست قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر فلو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى نحو زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجيء فى مذهب لبقية تبين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى فى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ هلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا زيد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدد الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قم وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه والعمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المجرد لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل من العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى تمام فعل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله فالتقرير فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه

والاشتغال لغة الاشتغال عن ... يفيد معنى الاعراض وبالباء يفيد معنى الاولية تركيب

لان الفعل

لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله كلا ارأيتهم اصبحوا يعقلونه مجيبات مال طالعات يخرج
مما اشتغل الفعل فيه بمفعول لضمير اذا التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او ناصله
بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه و
الضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة
فانه وان لم يجب تصدرها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او
الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه واما لن فنقل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل
هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام لكونه مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد
الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرفا الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا
قم اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب
يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه وايهم يضربها واحترز به ايضا عن
الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل
في نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفاعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول
والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن
واجب في نحو ايهم اضربه تجر على ان ايا موصولة وكذا قولك رجل لقيته كريم ولذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد انا ضربه خير وزيد رجل يضربه موثق واما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا الا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اعطيته
كت وذلك لما ذكرنا في باب التفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف
يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان
يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما
منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب
ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم
لان الغالب ان لا يكون التغاير المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم
ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت
نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى

المجزم كبرازه يقطع انف الجمل والجمع المجازم ش

انما جمعها لان حا واحدة كما مر

البصريين

هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في باب حبذا نحو زيد ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو
زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة
واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فلا احتياج الى تقدم المفعول لتفسير ذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه
ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا
هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في
المضمرات نحو اياك ضربت فتجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضربا اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول
المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل
المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا
يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا
يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما يتعلق به ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير
الى نفس المفعول فلا يحتاج لما يتعلق به ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايضا الى ما يتعلق به واما
نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان في كل واحد منهما احتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يخرج بقوله مشتغل
عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد
هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا تمادا لا بل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر
اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جوابها لا شرطها لان الفاء زائدة لكون موقعها
موقع السببية صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء للتحسين للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قولك كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شيء فاجلدوا الزانية
والزاني ثم عمل فيه ما عمل في نحو قوله تع وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير
لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه وهو على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هذا
كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون
الاسم المتقدم عليه من جملته بل جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته ويقوله فيخرج على هذا قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير
عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربنا ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون
لا يعمل فيما قبله كما تقدم وقال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا فيما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
للمفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على تقدير العمل بحيث لو لم يشتغل عنه بالاسم
المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
زبدة كلامهم ثم قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي ويؤدي الى صحة
مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المذكور وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير
المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر
المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا
فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبرا لمبتدأ حملناه عليه

المتقدم

فلم يصلح

لما لم يصلح للعمل في زيد وأما في نحو إن امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر إذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية ولا يجوز نصب ما بعده لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر إليه وكذا في أزيد قام بل تقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وإن كانت الهمزة بالفعل أولى لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسراً إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الأخفش في نحو أزيد قام أن يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظراً إلى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أأنت زيد ضربته أن رفع زيد أولى لأن أنت مبتدأ لا فاعل على ما تقدم بيانه فيبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه أولى من نصبه لما سيتبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفاً نحو أاليوم زيداً ضربته فالمختار النصب اتفاقاً لكون الظرف متعلقاً بالفعل فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن يقدر داخلة على الفعل وقال الأخفش في أأنت زيداً ضربته أن نصب زيد أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام وأنت فاعل فعل مقدر وزيداً مفعوله أي أضربت زيداً ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ما تقدم بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وإن لم يكن مختاراً فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون إلا فعلاً إذ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل كهمزة الشرط وحروف التحضيض وأما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لأنه قد يفسر بلا ضرورة إلى كونه مفسراً كما ذكرنا في زيداً أنا ضاربه قوله أو مناسبه لنصبه ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني أو مناسبه والظاهر أنها ملحقة ولم يذكر في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منها وإلا خرج نحو زيداً مررت به وأيضاً نحو زيداً ضربت غلامه لأنه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيداً لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه فالمناسب إنما يطلب في موضعين أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف جر نحو زيداً مررت به قال الله تعالى فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة والثاني أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعاً عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيداً ضربت غلامه ومررت بغلامه والأولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر أن يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرد بعد تقدير ذلك المتعلق مضافاً إلى الاسم كما تقول في زيداً ضربت غلامه ضربت أي غلام زيد فنقول إذن لحصل ضابطان أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظاً أو محلاً يمكن نصبه بذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما أو رفعه لذلك الاسم أيضاً أو لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو أزيد عمراً ضربه وسيبويه ينصب عمراً بضربه المقدر بعد زيد المبتدأ خبراً عنه أي أزيد ضرب عمراً ضربه والأخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلاً الضرب المقدر قبل زيد وعمراً مفعوله أي أضرب زيد عمراً ضربه كما تقدم من مذهبيهما وأما في نحو أزيد عمرو ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظاً قبله نحو أاليوم عمراً ضربته والمنصوب محلاً أبالسوط زيداً ضربته وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو أالخوان اللحم أكل عليه وأزيداً أنت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو أاليوم الخوان اللحم أكل عليه وأزيد عمراً اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين أو أكثر نحو أزيداً أخاه ضربته أي أهنت زيداً ضربت أخاه ضربته وأزيداً أخاه غلامه ضربته أي لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته

زيداً

قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين إما أن يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيداً ضربته أي ضربت زيداً ضربته أو يكون لفظ المفسر إلا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في زيداً مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة أقسام لأنه إن أمكن أن يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع أي معمول كان فهو الأولى نحو زيداً مررت به فإن جاوزت المقدر قبل زيداً بمعنى مررت سواء كان معنى مررت عاملاً في بك أو في به أو في بغلامك أو في بأخيك أو في أي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيداً ضربت غلامه فإن أهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقاً مع أي معمول كان بل هو معناه مع غلامه أو أخاه أو صديقه أو ما يجري مجرى ذلك ألا ترى أنك لو قلت زيداً ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت في زيداً بل المعنى أكرمت وزيداً ضربت عدوه فظهر أن أهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون

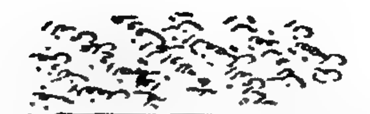

بعض بجاز من جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر بعد ما كان او ناصبا انك تنظر
فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته
وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعلا الملابسة مطلقا اى ان لابست
زيدا وان لابستم زيدا وكذا في نحو الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت
الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم
وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان جوزت زيدا وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر
تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقى عمرو اخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر في
العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول
في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم
زيدا ضربته وبالسوط زيد ضرب به لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان في زيد عمرو اضربه اى ان ضرب زيد عمرو
فلا اشكال وكذلك ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان

قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم
المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور
النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بحرفه يحقق فاعليته الفاعل بان يكون اسناد الفعل
نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعليته الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب هذا الذي ذكره فيه اشكال والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصابيح الاسم يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في
هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع و
خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك
زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه لبقي الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن
النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر
وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
اى منها عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي يجامع قرينة النصب ويكون اقوى
منها شيئان فقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا بالجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة

مثل ان زيدا ضربت
غلاما له ضرب
متعلق زيد بضرب
غلامه ح

بهما معطوف على فعلية كما يجيء اما امّا فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما
بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فقصد التناسب
بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو
ثم زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت قال اما من الحروف التي يبتدأ بعدها
الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها القصد مناسبة ما بعدها لما قبلها
اعنى الاستئناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله
وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستئناف كاما الا ترى انها لا تقع
في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم
معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لان امكن لاختصاص
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيص واما قوله تع بل انتم لا مرحبا
بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته
وعمرو لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لم يقتض الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الاسناد بل يبعد تخرج للامر والنهي الدعاء عن حقيقتهما كقولك في زيدا
اضربه زيدا طلب منك ضربه فانه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية نحو بدلها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه
مع انه يسمى الخبر فهل خبر للمبتدأ نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا بكر وزيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته
ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب انما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل
منه بعض المواضع منقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب والسالمة من الحذف والتقدير وترجح الطلب لعله لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستئناف
بعدها مثل حتى فهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت معت حرفا
عاطفا على الجملة الفعلية وهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد
واذا بكر يضربه عمرو وقد قالوا لو انظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية
من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص بمعاية التناسب المطلوب بعد ما عدهم وفي غير هذا الموضع
يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور
قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه
والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا صبا نخرت به لثم ولا جملا
اذا ازدحم الحدوج وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل
فاولى ان يليه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونها ولم وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها الفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

الفرق بين هذه الافعال لانها كرار للتقدير

ضربته وبعض من قال بجر بهما جوز الغاءهما عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في
باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز عن ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق
الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام عطف على او لو بيته بالفعل كعطفا او لو بحرف
النفي قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن لطلب
التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء
له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة
فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد الا انه للفعل كما يجي في قسم الحروف فهي
تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية
التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان
احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليها اياه وكذا يقبح
دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل
ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ها هنا احسن القبيحين وتقدم الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو أأمس زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
افتح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شي محقق لزوم اصل المتطفل
عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان
كان المتضمن للاستفهام نحو الاسم المجرور فرفعها اولى نحو ابهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كانت في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا
في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية الشرطية
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اي اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء تنشق بالفعلية اي اذا انشقت
السماء قوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي
والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه
كمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على ما ذكره وهو ان
بعضهم يجوز في بعض جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي
هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر في مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر وعلى رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي
موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها اسما للكلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل
على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كفت بما نحو حيثما فهي سائر الاسماء الجوازم
المتضمنة معنى الشرط نحو من وما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه و
يعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا
تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة اراد مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم
الا بالشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا

بمراى كل

اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر
اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى مماليك من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك
ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده
تعالى بكل شئ مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل
شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا
تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان
خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب
السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضاربت الزيدين احدا قلت زيدا بضربانه لان معناه ايضرب الزيدين احدا
فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدث عنه بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هند يضربها
فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هند اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله
ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمروا اكرمته اقول يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدث عنه اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على
الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان
وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل
بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا و
ليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت
زيد كلمت عمروا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على ما له محل واعتذر لسيبويه باعذار
احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان جملة اسمية الصدر وفعلية
العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ذلك و
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم
رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة لما يجئ فى المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته
وعمروا ولو قلت زيد لقيت عمروا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض
الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن
به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت
فيه الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام عمروا اكرمته قولك
زيد ضارب عمروا وبكرا اكرمته يستوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما
اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم
مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى حماره قوله ويجب
النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا
اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها

انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر ليجئ فلا يكون من هذا الباب و
تقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو ان يقرنه هلا والا ولوما
ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجئ من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت انه لا رونى وحروف التحضيض
لا مدخل لها الا على الافعال بالاستقراء لما فاتتهم وقد يفقد الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته
وغير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيفا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها يبقى
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام
عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا
والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اقول
اى فالرفع واجب انما قال انه ليس منه اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل
فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فقولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي
في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره مقدرا اى ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل
النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرد لضميره او متعلقه في الرفع او النصب
اذ ضميره او متعلقه نائبة كما ان عامل الضمير او المتعلق نائب عامل الاسم فيسوى في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه رفعا ونصبا ويسوى في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة نصبا قوله
وكذا كل شئ فعلوه في الزبر اقول اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور
بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحائف اعمالنا شيئا اذ لم يوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحائف عملهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد نحو في قوله تع وكل صغير وكبير مستطر فعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت
في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجماعة
عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو
وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى ابن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب المختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف المبنية ويكون الفاء
واقعة غير موقعها الغرض كما في وربك فكبر واما البيت فلا تفهم واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية
الخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد حكمه وقوله فاجلدوا هو الذي وعد بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايضا للسببية
اى لما ثبت ذلك فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير
المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرينة ونقد المبرد

او ينصب

اتوى لعدم الاضمار فيه كما في نقله سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم نضرب الا اياه ان نضرب زيدا لم نضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من نفي المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك
المفسر وكذا زيد في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل
المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض
نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد
يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان ضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل
ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم
يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت
المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني
اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها انظر فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبته لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اي ان علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا
بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيد او ضمير
زيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق
زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان
زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا
ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

ايّاه

اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله ق بالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما أي ان علم علمه قائما

بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص
ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي منه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور بمختلفات رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب الرفع والنصب فتقديره بالرفع
ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقديره بالنصب ان ضرب زيدا اي متعلق بزيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط
ان زيدا اي بازيدا ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان
تحذف الطريق الطريق اقول سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل
فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي جنبته
ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكره مصدر فهو عطف على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدها وما
قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني
كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير
اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان نقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور
بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لبعد
مدخل فالاول نحو اياك والاسد واياي والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء
الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر ونحو الاسد
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اي اذ قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وعبر
بعضهم في نحو اياي والشر حذار خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى لئلا يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
اياك والشر وقول عمر ليجاء اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اي لابعد
نفسي عن مشاهدة حذف الارنب امر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا
اولا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك
احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل
اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد في
الاتصال جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء
في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد

قوله الرابع التحذير

مبحث المفعول فيه

باعدا ويتخ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما
ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياى ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة
التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح الشارح بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على
الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله اياك احمد فمعنى اياى ضربت ما ضربت
الا اياى واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذى ذكرنا
انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف
جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف والمعطوف عليه الا في الجهة التى نسب بها المعطوف عليه الى
عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذ لجاء
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذى بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو
ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف
موصول طويل بصلته لكونها مع الجملة التى بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف فيها اما بحذف حرف الجر من الذى هو من الجر كثير واحد وكذا ان لانها مصدرية ثم بعد
حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائى هو باق على ما
كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخير اى بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر
قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان
قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على في قوله نعم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت لما
في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما للضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد
اى المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فيحمل في جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو
التى في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به
مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم
في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم
وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
او مكان يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك
لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس
فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل
في يوم الجمعة فعل لكنه لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بمعنى ان المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل
فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل

اى يعينهما وتوقيتهما

كجيئ

والا ولا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح
اقول ظروف الزمان كلها يعنى مبهما وموقتا تقبل فى للتى اى تقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره
معرفة كان اونكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية يحصره سواء كان معرفة اونكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف فى نصب المبهم من المكان فقيل هو النكرة
وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان
وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف فى انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء
وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل
فى جانبه اوالى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه
وتكلف المص لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه وقال
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق
ودار فان اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغى ان
يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فى اوائلهم زائدة
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ امر خارج عن مسمى المكان
مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضروب زيد وقعدت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان اولا والثانى لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والملقى
والمسند والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينتصب ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك وقمت
مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مرقده قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت معشاه وما ليس
فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمته
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذى
ذكره المصنف فى الكافية ثم قال واحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها
لمشابهتها للجهات فى الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا فلا ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان
مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء
الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص
موضعا دون موضع بل يجوز ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فاطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل لانه عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغيير
والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا
لمصدر بمعناه الاستقرار فى ظرف مخصوص مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كان تفسير ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص فى الشرح لما كان ظرف الزمان
المبهم مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشأها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور الذى له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل
على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اللفظ

مبحث المفعول فيه

اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسر قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف
حرف الجار عنها في معمولها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين
ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدره دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت
وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح اما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة
الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو
ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت
شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي
يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن
الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد فلا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز
في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يقع الا
جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما
يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مفردة ومعرفة باللام لا يصلح الا
جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه الليل اردت سير
عليه الليل شيئا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار فلا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام
كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث
المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر
الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا وقد يجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفه
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعد لدن ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في
المركبات وقد يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات
بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا
غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغير هاء انما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه
كلها يلزمها الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي مرافق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانك

والابتداء بكونه

صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير
منصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المنصرف ما عيّن من غدوة وبكرة وضحوة وسحوة وبكرا وسحر وسُحير وعشية وعتمة
بليلتك ومساء بها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة
يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن منصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما الظرفية
واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية
واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها
ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف
فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس
في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت
والنجم والصعق وقوله تع فعصى فرعون الرسول فلما وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا
الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني
كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومسي وصباح ونهار وليل معينة
فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة
معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه
اما غدوة وبكرة وقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا
قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك
التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون العلمية ولا اداة تعريف وتعينها كذلك مسند الى السماع فلا يقاس
عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت
منصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول دابته عند السحر الاعلى واما
الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من
اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته العام الاول او
يوما من الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتهما لفظية لا معنوية فهما
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضعها اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن
في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما
في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس
مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيت الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم
الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى وفي الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما
في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم الجنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه
لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية
للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا ما خوانه وبدل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

مساء وصباح ونهار وليلا اعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك او بكرته وضحاه وسحره وبكرة وسحرة وعشية وعتمة

ساكن الشين ودون بمعنى قدام نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وربّي وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين
متصرف وقد تدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت
دون زيد اذا كان اقرب منزلة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اى خسيس ومعناه الآخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه
آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان
تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ تالله لتخشى﴾ يوم تقيتها اراك
حديثا ناعم البال افرعا اى زمانا حديثا وجوز في لفظ قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه قريب ملي من الدهر
وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها واما الاخفش نصبها او
وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب اما عدم تصرف سائر ما ذكرناه من الظروف فمما لم يعلم
انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جزور جزور بن وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان جز جزور بن و مثل
زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف و عند ابى على ان المصدر يقام
مقام الزمان من غير اضمار مضاف في ذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب الفعل
مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اى وقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف
الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم وزمنة نشابة اى مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه واله
زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه
الذي هو حين نحو لا انيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اى وقت صياحه
هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ
ان يضمر مستغنيا عن لفظ في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر
الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا
على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فقد
لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا
الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس فعل متعدي الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة كنته
زيدا قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما
كان وكذا المفعول له ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما
مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف
حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا
وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما المقوية لانهما على الحرف المقدر
فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص رح في
نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض بنحو خرجت
هذا اليوم فلفظ هذا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
ولا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول
به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة مفعول في اضافة الصفة الى
ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك
يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به
الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اى حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام
لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد مر لطف وليس بمعنى في كما ذهب
اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله ويُنتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل
مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب

من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني
كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا اما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو أيوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة
سرت فيه ولا تسر فيه ومثال الخبر المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه و
هو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبني التأديب
فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالاولى ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله
مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بقولك بنحو
ضربت وقد اعجبني التأديب ضربت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجود
على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء
تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تأخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور
وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر
نحو قولهم في ضربته تأديبا ان الضرب علة التأديب انما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلول نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له
كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا و
يصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع
انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك الا عطاء
او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن
ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا
وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفيه نظر لان ذلك ان ضربت تأديبا ايضا يفيد معنى
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في
الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا
له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت فيكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك في نحو قوله عاذنة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين
قبلهما اى زعلا زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلته جهدك ووحدك على ما يجيء في باب
الحال ومذهب البصريين اولى من المذهبين للسلامة من الحذف والتقيد باللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير
اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل للفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اقول يعني ان تقدير اللام شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في
الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان
ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافأة
فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة والعلة ها هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر

المقصود

مبحث المفعول معه

المنسوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تأديبا لكن لو صرحت بما هو العلة اعني تأدبا لم ينتصب
عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ هما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشاركه الضرب في الزمان كما قال ابن دريد و
الشيخ ان قومه من زبيد لم يعنهم التثقيف منه ما اللوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بيننا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط الملبس والمعطي للنظرة هو الله فلا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز للعذر ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور
ليس بمفزع بل هو مفزع وكذا جاز ابو علي على عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذف فيها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا شركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه ينقدر
اللام جوابا لم وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملا على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا حالك امرك وضربته تأديبا اتفاقا
فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا يجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا وايضا فظاهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فمقول المفعول
له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويجري الى ما ذكرنا في وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ويبطله العجاج نص عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجرمي اذا تجرد باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك الاكرام لك ومنه لا
وقال لا اتى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما
والظاهر جواز ذلك لانه لا حاجة الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا فالباء للسببية ههنا كاللام قال المص لكن اذا حصلت
الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عن نحو صبغته في كل رجل وصبغته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في
واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في نحو قولك
ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو
العطف وانما يعدل ما يمتنع عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني
زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجي ويحتمل مجي احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط

مبحث المفعول له

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو العطف الذي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قوله لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعو والاولى المنع رعاية للاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قالوا في الظرف خبر المبتدأ والاولى حالة العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية
اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش ينتصب نصب
الظروف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعده عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع
مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام
زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف وعلله بان ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا
داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيدا وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف فيه
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب ذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلست زيدا والسارية اذ لا
يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف و
اجازه غيره مستدلا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري
النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا
وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تع ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم لما له والتقدير بالاصل فيه انت اعلم بحال مالك فانت وما لك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا الحذفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من
المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد ونحو
فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد بدا اي انت اعلم بربك فلعل الجزاء
عليه لما علمت من قوله مكافأته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك
بهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك
اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان
كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول
نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وشرعك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك فهو مصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك و
الحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المص العطف فيه واجب اذ هو كالامر

فلا يصار الى غيره لغير ضرورة ولم يثبت لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري
قلنا انه لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون
يجوزونه في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف
وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تع تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة وحق النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا وما شان زيد وعمروا ارجح
او جاء الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهاما
وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فنصا قرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخبار هذا لك
وبالك لفوات الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وما شان ملابستك زيدا ومالك وملابستك عمروا وما
شان زيد وملابسته عمروا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المقدر
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجي في باب
المصدر وانما فسر سيبويه بهذا ليبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما
هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما في مالك وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت
مالك لابست زيدا والواو دالة على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا عما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر مع بقاء معموله ونيابة
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد
القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل نحو مالك وزيدا وكيف انت وقصعة من
ثريد وما انت والتعجب والمنقول فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو
ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو فهنا مع قلته وضعفه
فتقديره كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه
تخفيفا فصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي
لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل للبرجد الامتحان وقول الراعي ازمان
قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف
اي كنت واياه في لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما
من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قولك كل رجل وضيعته وانت وراءيك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم
فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا
من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمروا
لقيت فقوله العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف انما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقته
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوزون ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مطلقين وسرت
وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم
وشركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا
شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص رده لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني

الاولى انتصاب شركاءكم

رجل عالم لان المراد في الحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ
عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم مهنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل
انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد
راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ يفيد دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم
فلم يرد في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في
حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة
الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك
قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم
يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثويكم اي موضع
مثويكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او
المفعول فلا يرد اعتراضا ولذا ان يقول ان الحال عن المضاف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن
هؤلاء للمضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله
فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه
حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى
ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت
حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة
الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعل حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع
القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل
او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول
المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحة على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى
فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف وفي قوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا للمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في
نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا
مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما
قامت من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا فان لم يفعله فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما نحو فاته الحصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت
هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على
ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك
انما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من
كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر
كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف نذكر المنايا مقتدرينا ومقلدينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء
بشيء واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا وحامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما
مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل

المؤكدة الاية ١٢

التكيل الفرس الطويل الضخم والاوابد الوحوش و يقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يحبسها من الفوات ش

السنبك الحاشيتان ١ من سنبك وشمال طرف مقدم الحافر ١٢

عو

نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضائفة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل
الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما
على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤما مدحورا وبمتضادين في
محلين متفرقين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تنكير الحال بعد اما
واجب لوجوب تنكيرها نحو اما ضربا فضاربا واما قائما فقائم واما قاعدا فقاعد وكذا بعد لا الا انها تنكر في الاغلب كما يجيء في اسم التبرئة نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا ويلزم تكرارها بعد افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا
او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر
مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي واشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا
من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان
المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر
لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام
في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عامل الحال
وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف و
الجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة
نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء
لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه
نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شأنك واقفا فلان الشأن
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانهما لا يشبهان الفعل
لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو ان
وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلل قوله وشرطها ان يكون نكرة
وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل
والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا
وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من
ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد
ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال لتعريف
الحال في الظاهر ويقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك
او معرف بالاضافة نحو افعلها جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة و
الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا
على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لا يستقر
على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعلها مجتهدا
جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف
العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب

سفود الشارب ما يركب
شرب جمع شارب
والراكب

مفتأد اسم فاعل على غير باب الافتعال
وهو من طبخ اللحم وشيه
صحاح

على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظرف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك تلمه
بذودها ولم يشفق على نغص الدخال بصفة الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه
فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انها لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم
جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان القض مصدر بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم
اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسر ومكسور والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ ثم نحي عن الجملتين بمعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فيّ معنى الجملة فالكلام لما انفهم منهما
معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه اعرب
ما يقبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء
وكذا ينبغى ان يقول فى يدا بيد اى يدا بيد اى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اى كل نفس وكذا قولهم
بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزء الاول
لقبوله الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ
التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه للتنكير لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف
واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبى وتبلتنى على خوف فما الفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف
وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنرجع الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله
فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم
اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا فى الحال او على
البدل اى بما قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب معا على الظرفية اى لا مع غيرهم فهو فى المعنى
مثل معا فى قولك جاءوا معا كما ان فى معا حالا فما هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد وكذا الخلف
فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا فى مواضع محدودة قريع وحده ونسيج وحده
اى نفرده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل
وحده فى المتعجب بزاية ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع توحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو
الكثير يقال ام جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر يعنى انها فاشية لكثرتهم وجه
الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اى جماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ويقال
ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول
فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاء فى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند
اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل
بالمعاملين العدد المركب نحو جاء فى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء فى باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فيّ وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى
من فيه الى فيّ ولا يقاس على قولهم فاه الى فيّ فلا يقال ماشيته يده بيدى فخذه كرمثلا فالمشام واما قول بعض اصحاب امير
المؤمنين عليه السلام فى صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل
اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه
قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث
سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو
نظرت الى جارية رجل بخالد او سبقه نفى او شبهه نحو قوله ما حل سعدى غريبا ببلدة وقولنا اجاءنى رجل راكبا او نحو
او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدأ او كان معرفة

مشتركة

مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف في نحو
رأيت رجلا راكبا فاطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل فلا
يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه
فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذي الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع
بالابتداء وهو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيدا
بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد
اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي
وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على ما مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فقام مع تقدم المبتدا عن الحال قائما واما
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فلا
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا
ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اي زيد
اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن
برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيرها فيه نحو ان البناء ابا بهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال نحو ان البناء ابا بهم والعامل فيه
بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت و
لعل ونحو ما شأنك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك
لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله
كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف
مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قائما اخير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان
يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد
الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف فلا يتقدم الحال
ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل
صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا نقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة
ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا
بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا سيرت كقوله تع لالى
الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب لقوتها بخلاف
الظرف بمنزلة الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف
بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان على الصران يقيد بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لا انه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التشبيه و
التنبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا او علقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغبا على تقديره فيك رغبة زيد راغب والحال دال
على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة فحال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا
على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
يجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى
الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
الحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التأخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكر في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاء ني مجردا
ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر
ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا ثابتا في حد العامل ان معنى الفعل ثم انظر في مثله وقال بعضهم لما كان
لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف فان كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على نية تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذا قال الله لكم آية اي دالة في اللفظ وهو نحو لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

وان حال من الياء المجرورة بإلى تقدمت عليه ... الحران العطشان ١٢

اي ارطب البسر صار رطبا ... البسر صار عليه بسرا ثم رطبا

للبين الهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد
عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن الاحوال التي
جاءت غير مشتقة ايضا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيء قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا
بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تأويل مثله وجهان
احدهما ان يقدر مضاف قبلها اي مثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة فالتقدير
اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في المعنى من المعاني
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة
شاة ودرهما وضابطها ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي
بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله
درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت
عندكما الدنانير دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر
قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل
المعين وضابطها ان يأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيه
معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا وامضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها ما
هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو
يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطها ان يفضل الشيء على
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره باداة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا
بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن جني العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان
يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشبه في
بسرا اطيب منه رطبا ان العامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك
لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال
البسرية كان الاشارة في هذا بمعنى شيئا تقيدت ولم يقع الاحال شيء نحو هذا والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب
ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة
لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا
يتقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا نوصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا
بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا بالبسر في
غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل
هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة
لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل واداة التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما
للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد وعمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد منهما من منصوب الآخر مفعولا به ولا يتميز حالاهما نحو
تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا متطابقين ولا يختلف
زماناهما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا
الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما ووقتيهما

غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن
منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلا
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدث الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان
فيها اقلها حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك
من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى بمثل فعلك ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه ما يدل على الحدث المعبر
فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت
مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال ولقد
رايت ولا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول فلان مولى مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه
اذا تقرر هذا فلنا ان نميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه ويلحق فاعل وتفاعل و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به
نحو (نقيس) قبيل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس حرصا على البيان فلهذا تقدم معمولا ما عليهما مع ضعفهما فاما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجابية والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه ومثله كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا
قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم لا المخاطب لكونه ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الذي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكامل في الرجولية علما او مثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي
العادات المصدر صفة مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمه اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو فارس كثيرا والخليل عرضا وسيبويه نحو وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما ليس من نصبه وانواعه فلا لانه لبس فيها فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على
حذف المضاف فنحو مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كان التنبيه ووقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهلم بقلبي عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب بجري
جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمو

الحال

الحال بمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى ولا تنشأ بنا اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت فى الطلبية ليست على
يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لان دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو
والضمير انما ربطوا الجملة الحالية هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع
ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانه لا يجئ بالواو ولان بالخبر تمام الكلام
وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى تلاثيمها بالضمير بل قد يمتنع
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل و ما جاءنى رجل
الا هو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى بها المصدرة بالواو وقولنا وبالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير فى الاسمية وانفرادها بالواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط واما انفرادها بالضمير فقال
الاندلسى ان كان المبتدأ ضميرا صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب لعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادى
معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضميرا صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى
زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله خرجت مع البازى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو و
ذلك لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادها بالواو وان كان
الضمير فى آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
فى الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه الفراء توهم جاءنى زيد جبة وشى بعوم شتمه عليه جبة وشى وبدانه
ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى حال جاز ان يرفع الظاهر كما ذكر فى باب
المبتدأ فان اراد انه يجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر كقوله تحفر بالهاديات جماهيرها فى جمرة لم تزل و
قوله فان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا نقول لمنبه وان عليه
جبة وشى ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كا
فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير وانفرادها بالواو اكثر من انفرادها بالضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب هو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى
زيد راكبا ولا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فيستغنى عن
الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية
تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذى نحن
فى بابه والحال الذى يدل عليها المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضا
رع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد
اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضى من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظة الماضى والحالية فقالوا جاءنى زيد العام الاول وقد ركب فيجئ
بلفظة قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك قوله وما سواهما اى ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد وما يركب
غلامه وما يركب عمرو وما يركب غلامه جاءنى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما فى المص وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو اذا كان مع

الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض في معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة
له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا نفي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تريد لا ازيدك وغلاما لا ازيدك كما جاز ان
تريد ازيدك وغلاما ازيدك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة لا مع الجملة هو الحال ولا ينفى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى
والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه
شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع
حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب
الاكثر على الاسماء فهو بتأويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل
الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمني في غير هذا الموضع بنظر فان كان مع
الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء تركها ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فلولا ان قد
فيه مقدرة لاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد
ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه ولم يجز
بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية قوله اعلم ان عامل الحال قد
يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع
التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها
بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرأ كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي
كانت كل يوم في الزيادة ومنها وقوع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقولها افي السلم اعيارا
جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحولون تميميا واتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم
اولادا لواحدة وفي العيادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدر
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند
سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
للمبتدأ تقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما
ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

ولا خرج عمرو

المؤكدة

الموكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم
مدبرين وقوله تعالى ... فاما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي
نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يقال ان هذه الصفات المنقو
كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست بقيد يقيد به
عاملها كالمتنقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر
وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة
ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل
كاملا وتصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا
الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو
الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك
كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا
موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقيقة القرآن فصار
كانه هو وكذا المرحومية لازمة ... في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال
سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققه
واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا
وقت تسميته حاتما ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي مذهب
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما ونحو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في
جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها
كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يعبأ
بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن
ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في رجع زيد
القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي
الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل
فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو
مائة رجل وثلاثة رجال الا ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره
اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق
لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر
قيل احترز بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

المستقر

الماهية معلومة والابهام في افراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال جاءني العالم زيد فان العالم المخصوص مفهومه من الصفة

[3] لان ... الضمير ... الرابع ... لا ...

واجيب بان الذات معلومة وانما الابهام في القصد وكذلك نحو عندي عشرون فان ذات العدد مبهمة اذ لا يعلم انه من اي جنس

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المغني ثم
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل الا ان يضع لفظ المغني معتبر ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في
اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي لفظ المقادير ولا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن في مثله يفهم ان ما بعدها مصدر لما قبلها او سبب له كما يقال فعلت هذا عن امره وعن نفقة ملك اي ان امره
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك
تنصب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز لتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما في قوله تع لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
يعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات
الوزن كالسطوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر الممسوح والمسموح كالذراع وكقدر راحة
وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تع ملء الارض ذهبا وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرها انسانا او سواك رجلا فمحمول على مثلك بالصفة وقولك بطولك رجلا وبعرضها رضا او بعلقه
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرين هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير مبهمة محتاج الى مميز ونصب المميز نص على
كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة
والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا ومائتين عاما واما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشر لك فخالف المضاف اليه معنى للمضاف سهلة الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره
نون الجمع كعشرين واخوانه مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها المباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها النون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرو زيد
ثلاثو سوله قد كرب تكمل اجواءه مجرى احد عشر له قوله واما في غيره اي في غير العدد والمراد بقوله رطل زيتا
ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم بالاسم المفرد لا انه يتم بالتعيين اشياء اما بنون الجمع كعشرين

فائدة

مبحث التمييز

وقد ذكر قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في ملؤها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير فقلت ملؤ الاناء ومثل زبد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء
اي قدر ما يملأ به الشيء فرجل تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون
الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك في الاغلب في ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها و
يا لها خطة وما احسنها مقلة ودره رجلا وويحه رجلا لفتنة وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن
هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لفتية اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واي رجل رد اعليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله اعني من ويله الى
با له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلم في نهج البلاغة
يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي
الرمة ويا لها نفحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا ولله دره
وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم لا قاتل الله من قائل ولقيت
زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
وداره زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا
فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما
ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره اقول ليس بتفسير حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس
اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
عدد الآحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون
ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد و
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثنه
ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير نحو ضرب وتمر بخلاف رجل وفرس قوله فان كان التنوين او بنون التثنية جاز الاضا

انما جاءت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين
مقدر وهو في بابي كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التميز كما يجيء في بابهما
قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي
مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا في التميز عن المفرد
وكذا قولهم ملؤه ماء ومملوءان ماء وملأى ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن
نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو ناشئ عن شبه تمام الكلام واما الاضافة
فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا عطف في ان اضفت
مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي
شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاؤه عسلا ملأ عسل لان الملاء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر
ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب
زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني
بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة
وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة
عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واجر مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه رجلا ويا لزيد فارسا قوله وفي اضافة
عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما
قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا
الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز في نحو لله دره ابا فارسا قد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير
معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز في نحو لله دره ابا فارسا وويلمه لذات
الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة
قوله فالاول ابوه ودارا وعلما تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو
كفى زيد رجلا ولله دره رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التميز عنه الاسم الذي اقيم مقام التميز حتى يفيد
التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصل كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في تفجرت و
تفجرت الارض عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان
يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل
يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب
عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما
ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب
زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء
زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب
فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تميز لشيء المقدر
وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى الاصل حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ورد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز
او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اسما او صفة له او غيره وصف اضفنا
التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمغلوب حتى
صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول يعني ان
التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب
يعني ان صح ان يكون نفسه نفسه متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

قطاب ابي زيد

جائز
كابا او صفة نفسه كابوه
ان يكون له ولمتعلقه
جاز ان يكون ما صح ان
يكون نفسه

وكذا

وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد
نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما
انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد
الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد
والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت
بالتمييز ما قصدت انه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتثنيه ان ثنيت زيدا وجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى
وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون
ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان
التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه
لكونه جنسا وكذا لا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى
ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فلا يلزم الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون
وجها ويطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تع فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلم فطيبوا عن انفسكم
نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحسنين والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب ضرورة لانهم
كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عينا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع
بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ها هنا تقول
طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علما
مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تع بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة فلهم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ
الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون
جنسا وذلك نحو لله دره وذر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم
هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته وتبع المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال الفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال
الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته ويصح تصريحهم بمن في لله دره من فارس دليلا
على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه
بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت بهذا من رجل وحسبك من رجل
وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالتمييز هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم
تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلا اوليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل
ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع و
يضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح انه لا يتقدم
على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين
عامله وبينه وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما كان الفعل تاما بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة كما ذكرنا
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا وطاب

زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير
الحرف الموصول ولبئس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة
كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح
نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون
قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل ولبئس لعله بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك
الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه
بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل
في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورطل
مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا الزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون
اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد الابهام فقد ذكر اجمالا وتفصيلا
وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف صائغا واجاز
الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى سفه نفسا اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى
في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف
الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
على التمييز فالمنصوب سببا لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد اكرم عبيد زيد
هو العبيد وفي قولك اكرم منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا
وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز
من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين
كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو
والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ارحت
ربا وارحت بنا ارحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ارحت اي صرت ذا شدة وكما لي اي بالبنت
وكلمت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي برح جارا هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم
كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شرا هرذا ناب
ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا
ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى فان ذلك
لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما
ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما
في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل
داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم
الا حمارا المخالفة الحمار القوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا نصبا المتعدد فانه
قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله
بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي

لم يكن

التشكيك

لم يكن داخلاً في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيداً في قولك جاءني القوم الا زيداً لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحوله على دينار الا دانقاً للعلم بان دانقاً من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً فقال بعضهم بختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي لفظ المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيداً قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضاً يتعين دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة الا واحداً لان واحداً داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريداً بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار وقالا في ابي هو غير داخل لكن ليس المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحداً بمنزلة قولك له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضاً غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسنان والا مفيد للاستثناء وواحداً هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضاً اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما قررنا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم نحن فقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما قررنا منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والبدل في بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيداً غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيداً كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ودابة غلام ما طريقاً الى الجزئي مع الكثير جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوباً الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما اما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوباً اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول فيجيء بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيداً لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا وأخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له على عشرة الا درهماً لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظاً لكن لابد له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدماً على المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر وبعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو من باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب لانه نصب بان مقدرة بعد الا وحذف الخبر فتقدير نحو جاءني القوم الا زيداً جاءني القوم الا ان زيداً لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد والاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء

واما تقدير الحرف الموصول فلا اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كأن زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ثم
فيما قال عن لا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قبل لا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدر ليبعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين وللم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما
مع تقويتها بالة الاستثناء والى مثله اشار سيبويه في كتابه في مواضع بقوله عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب يحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعد ما قبلها ويجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وما بعدها منتصب بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس منها
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء
والبدل لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما في ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال ونقول مالي الا ابوك صديق فابوك مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
ما احد الا ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدا على ... الخبر وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها الثاني
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ لزم عندهم تاخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب [illegible] وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا مخالفة لما قبلها [illegible] مفردا كان متصلا او منقطعا في ان لم يكن حرف [illegible]

الطوري البلد [illegible] الذي [illegible] الوحش من الطير والناس يقال ما بها طوري وطوراني وما بها طوري اي احد قال العجاج صح

و [illegible]

والحكم معاً نحو الا زيداً ضربت القوم وكذا جوّزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيداً لم اضرب والاولى مذهب البصريين
لكن سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضاً وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولاً كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضاً لان الظاهر انك اخرجت زيداً من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيداً
وان لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً
لكنه جوّز استعماله متقدماً على احدهما نحو جاءني الا زيداً القوم والقوم الا زيداً اخوتك ولم يجوّز تقدمه عليهما معاً في
المفرغ الذي لم يبق فيه الا الحكم لم يجوّز تقدمه عليه واعلم ايضاً انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيداً اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء والا الخبر قوله او منقطعاً اي
منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حماراً
وما جاءني زيد الا عمرو فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازاً او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في قبر برهوة
ثاوياً انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها سوى
الحمار لكن خصص الذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تاكيداً لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءاني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال ما الجواد الا يبقي لجاحمها التجمل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يهتدي الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فتوافق بنو تميم ههنا الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون
ايضاً متصلاً ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاماً بسلام اي متاركة ومنه من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاماً ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن مبرمان يقال
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قيل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
قول مخالفي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد تحسبه هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلواً في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احداً ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال ابن السراج لا اعلم خلافاً في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم ثم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموهما هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعل عدا وفاعل خلا ولم يظهر معهما فاعل مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضاً وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً ان زيداً لم يكن معهم اصلاً ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميراً راجعاً الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيداً كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن

عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثابتة من ان وادغمت الا في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعد ما فبان واذا اتبع ما قبله في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا تنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد
بما قال عن لا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه بحسب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمستثنى منه الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدر تباعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما
مع تقويها بآلة الاستثناء والمحتمله تفسير سيبويه في كتابه في مواضع منقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدرهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كانتصاب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب تحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم الا انها الكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس منه
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء و
لا يبدل لانه لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
الزاجر بالا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
الاحد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدأ عند الخبرى وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب يجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقديمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبما انسي
الظاهر يفسر له فاقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب زيدا الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا عند سيبويه مفرد كان متصلا او منقطعا ذمي واما لكن حرف مصطفى م

الطوري النسب الطوري والوحشي ... يقال ... ويقال ما بها طوري اي احد قال الجوهري صح

و نحو

والحكم معاً نحو الا زيداً ضربني القوم وكذا جوّزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيداً ما ضربت والاولى منعه لمذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة وإلا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً
لكنه جوّز استعماله متقدما على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوّز تقدمه عليهما معاً في
المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوّز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء والا فالخبر قوله او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرو فهٰهنا يجوّزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في قبر برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله مالي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوّها من الآدمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم الا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا الرحيم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدّران
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهره فيه
اقل وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد فحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المتلف لماله يعدون
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه ينفي عين الكمال عن معايبه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال ابن السراج لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعل خلا وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضماره في ليس ولا يكون واما عدا فتعدّى في غير الاستثناء بنفسه وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوّ
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلوّ الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سببا في القول والنصب في قولهم ما خلا وما عدا وذكرهم

بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ماوّل بالا ولم يثبت قوله وماخلا وماعدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على
الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وقل في الاسمية قليلا وليس بعد ما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب
والمصاف محذوف اى وقت ماخلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو
ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ماخلا وماعدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل
النصب على الحال اذا ضمنتا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتتني امرأة لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا لا
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على ان في الاخيرة
ما ترك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايض كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان قوله ويجوز النصب
يختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان اختيار البدل في المستثنى
شروطا احدها ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مأوّل غير
من كلام تضمن الاستثناء ولا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه نقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع
قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز
ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد ولا بدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج
الى تأويل لكونه في غير الموجب لو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت
ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله
وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقه الا زيد لان المعنى ما يصدقني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة
لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا
لظاهر معنى البيت فلا انصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا او ذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدا وفي حكم صلة وصفة معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا
او مأوّل به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير
لو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل فانه لو يجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير من
الصبح الاول فللاغلب الاقل ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف
المضاف اليه ما قل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة ولم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايض لا يجوز في القياس قال ومن جوزه فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو
لبيبه وعاقله اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا
حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول
ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم
الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذلك اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون فقال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مثناة او مجموعة فهو مثنى

المجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك
تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف، واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما ينفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ اقل اذ لو ابدلت منه اضمرته
في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه
اقل على المعنى المؤول بها الكلام اذ التقدير ما رجل يقول فلان الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظ ابى وما
تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا
يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ جئت يجوز الابدال ويتاول النفي في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال
والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقم وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه ودفعه النحاة
واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود
به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيد فالنصب ههنا اولى لقصد
التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا
يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان غيره يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال
الفراء والكسائي الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل
والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ
كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل
الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادة
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع
منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده
صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في
نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرفة فلا
يجوز جاءني القوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في
الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول
المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز
جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني
الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جملة
للقراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب من اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط
المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة
على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع لا من قوله
ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا
تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا
في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء
مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش

المفرغ يجوز

والمستثنى حيث المعنى في كلام

مثبتاً لا تحتمل فيه، وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل إلا عمرو خير من زيد فعند سيبويه الإتباع أولى من
النصب لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الإبدال نظراً إلى أن الصفة
كجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وأيضاً فإن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه والإتيان بوصفه بعد ذلك
علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني إلا زيد إلا أن يستقيم المعنى نحو قرأت إلا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد إلا عالماً أقول هذا
الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا لأنه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب ثم إن أمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه في
الإعراب فهو أولى كما في قام القوم إلا زيد إيذاناً بكونه من تمام المنسوب إليه وعند إمكان إتباعه إياه يجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب إن لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز إتباع المستثنى إياه بل وجب
نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلأن المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين أما المبرد وبعض الأصوليين
فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم جاءني رجل إلا زيداً والأول هو الوجه لأن الاستثناء إخراج اتفاقاً
وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفه إذا قام به دليل والدليل المطرد دلالته على المخرج منه هو
المستثنى لأنه يعرف أن ما قبل المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير متعين
لأنه لا يتحقق إذن دخول المستثنى فيه ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقديره جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام إلا زيد لأن اشتراك
جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل
منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الأسفل عند الأكل إلا التمساح ويعلم الله تع الا ما
العالم احد وشبهه ويستطيع ذلك تع إلا المستحيلات وقرأت إلا يوم كذا وضربته إلا بالسوط قال الله تع ومن يولهم يومئذ دبره
إلا متحرفاً لقتال ويمكن أن يتوجه في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه فليس كما إذا قيل ما
لقيت صناع البلد فيقول لقيت إلا فلاناً لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما
في قوله تع فأبى أكثر الناس إلا كفوراً فإذا تقرر هذا قلنا إن المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب إليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم أولى بأن يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءاً أول صار المستثنى
متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بأنه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام إلا زيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لأنه ليس تمام المسند إليه في الحقيقة في نحو
ما قام إلا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند إليه في قام القوم إلا زيداً بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة وإن كان المسند
إليه لفظاً والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر أما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب إلا زيد
وما ضُرب إلا زيد وليس منطلقاً إلا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت إلا زيداً وما مررت إلا بزيد وإن نظن إلا ظناً وما رأيته إلا
يوم الجمعة وإلا قدامك وما ضربته إلا تأديباً وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا فلا يقال لا تمش إلا وزيداً ولعل ذلك لأن ما بعد
إلا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفياً أو إثباتاً فإلا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
تستعمل على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد إلا وعمرو
كما يقع التفسير وأما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو
هو مقدر ويقع بعد إلا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد إلا راكباً والتمييز نحو ما امتلأ الإناء إلا ماءً ونحو قوله تع
وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم الواو للحال لأن صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة وأتى بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبإلا فجيء
بالواو الرابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس ما بخول ليس أحد إلا وهو خير منك وما رجل إلا وأنت خير منه وكذا في قولك
ما كان أحد إلا وأنت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيداً إلا وهو فاضل وقد جاء الواو
في خبر كان بغير إلا كقوله على علة قد كنت وما اهتديت بالحرب تشبيهاً بالحالية وأما التفريغ في المبتدأ والخبر و
فروعهما فنحو ما زيد إلا قائم وما قائم إلا زيد ولا غلام رجل إلا ظريف ولم يكن زيد إلا عالماً وما ظننته إلا جاهلاً ولم

علته

المنتهي

وصفته التي هي جملة بإلا لحصل للصفة انفصال من الموصوف

اعلم

اعلم ان فيها الا نبذا فيه بداسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا نبذا فيها نبذا لا راكبا لم يا تو لم يعتبر لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك وابن الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم
ابن وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك
الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا
اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مشتمل
على ذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى
يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد تعلت عن الضرب ما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جائني زيد جاز ان يتوهم
انه جاءك من يجري مجراه فقلت جائني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم
صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا
ضربا قال وما الفوا الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما الفوا الا
الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع فهو البدل نحو ما جائني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا
منع من كون ساير انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض
اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها او
الوصف نحو ما جائني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو
ما جائني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جائني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا
بصفة القيام وما جائني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب هذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها [illegible] الا التخير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات
الوصف المذكور حتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل لمحذوف اي ما جائني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل الا
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه
مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يجيز ما قام الا زيد
قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك
لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية
في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي
يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا يوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالنفي
والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا ينافيه واستثني
من جملتها العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف ولكن المص وجه اخر ههنا في منع
نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان
يقول ما زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما ينقض شانه نحو
ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملين بعد الاثبات لانهما عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هو لاجله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما قوله اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور

ولا هل الا زيدا عند احد

التوهم

لانه لم يوضع الفاظ غا شاملة لالفاظ التاكيد

كما لو ظهر كونه مثل قولك ما جائني احد الا خويلد على الاستثناء ولم يمنع وا لقراء بجواز النصب على الاستثناء

الاستثناء

بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد بذا وليس زيد بذا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
وامرأة والا المثبتة بعد غير الموجب تنقض لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر
الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا
لها نحو ما زيد بقائم اي بمقائم غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا المثبتة بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي هو علة العمل فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يتكلف جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو الفتى بحيث وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم
من تجويز زيادة الباء في نحو الفتى بحيث اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا بشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان الاستغراقية
لما كان من المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر
لمشابهته ما ينبغي ان يعمل فيه وان كان في حيز الايجاب سهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما ما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل
جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها وهذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح لا يطرد وانه لا يجوز
جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل فيها الا رجل فاضل فانه لا يجوز نصبه بالحمل على اللفظ اجماعا وقلنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لانهما عملا فيما بعد الا بمقتضى بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي وفي الا بمقتضى
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا بمقتضى بقاء نفيهما
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكم بذلك للحوق علامات الافعال بها نحو لست ولستم ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون الخبر هو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر هو معنى ما فهي واحدة في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر وذلك هو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المخبر
فيه هو عارض كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قيل فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت لانه المبتدأ او الخبر بعد انفعال
كما مر في حق الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا فاذا كان العامل حرفا
لضعفه قوي تقديرا اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه بد لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال

ما زيد

ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في
اعجبني ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحل الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او
شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي
رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا
في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني
احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس
بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل النصب الجائز في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها
وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امرا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيها اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و
في نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا
زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجري
مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لان احدا
اصطحب الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان يذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام
الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو المعية واخواتها في
المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب
الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال في ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل
وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي
عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة
ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لتوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما قرب من الكلية والتمام بان يكون
الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه ويبعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه
مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا ولو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني
زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيد على العكس وكذا تقول في
العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه
لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما
ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو
قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا
فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيد اي زيد اب بار وابن بار
فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد فان الاغلب مغايرة الفاعل
للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ما فدى وصي نبيا الا
عليا عليه السلام بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما
مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا

ابدا ومن ابن وان لم يكن لاحد مما مر نوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلنى الا زيدا احدا على احد ونقدر للاخير عامل على ما تقدم فى باب التفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى ان يؤخره عن المستثنى منه فذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل فان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا الا انا فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجى وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حروف العطف قبل الا نحو ما جائنى الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جائنى الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبنى الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جائنى الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتانى الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون فى العدد او فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جائنى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فى الموجب ولا يجوز فى كل منها الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا ونحو فى غير الموجب ما جائنى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب المستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذى فى العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فالموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان فى موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب فى الشفع والوتر كما مر فى موجب غير العدد ونقول فى غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منه ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشىء لان المعنى ما له على عشرة مستثنى منها تسعة اى ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة وفى الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثنى ولا فرق بينهما اتفاقا فى نحو ما جاءنى القوم الا زيدا وزيد وان بنوا ذلك على مذهب ابى حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من النفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة لم ادر صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان فى العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلثة منفى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك النفى وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كان الا ثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما منفيتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما يتناولهن كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء اولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثانى لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزمه احد عشر وان كان فى غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءنى الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه

وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولى المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاءنى احد الا زيداً او الا زيد الا عمراً الا خالداً الا بكراً وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب على غير على الاستثناء ووما من المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءنى الا زيداً الا عمراً واحد الا بكراً او الا بكر الا خالداً وان كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوباً لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضاً فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءنى الا زيد الا عمراً الا بكراً الا خالداً ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل ولئلا يضمر حرف العطف بالفاشى المشهور واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياً مما مخرجه من متعدد واحد ظاهر فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك جاءنى احد الا زيداً الا عمراً الا خالداً زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اى ما جاءنى غير زيد الا عمرو وخالد مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاءنى غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتاً وكذا فى المفرغ نحو ما جاءنى الا زيد الا عمراً الا خالداً فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجباً نحو جاءنى القوم الا زيداً الا عمراً الا خالداً ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جاءنى غير زيد من جملة القوم الا عمراً وجاءنى غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالداً وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان فى غير الموجب لم يجز فى ثانى المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيداً لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيداً فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئاً آخر ايضاً فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكره جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئاً الا الخبز الا زيداً فان كان الكلام موجباً فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيداً والنصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن موجب اما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب فى المعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيداً وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الآية فما يقتضيه مذهب محققى البصريين وهو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عملَ عشرين فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعداً لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافاً اليه وفى سوا اربع لغات كما فى حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا فى الاكثر الزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلاً لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرداً كخلا وعدا ومنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشاً فانا نحن افضلهم فعالاً وما حكى المازنى من قول بعض اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلاً وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد فيتعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منوناً كقراءة ابى السمال حاشاً لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيهاً لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحاناً قال سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد فيجوز على هذا ان يكون حاشى فى جميع المواضع مصدراً بمعنى تنزيه وتنزيهاً واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافاً كما يجىء فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لمشابهته لفظاً

كائنة

بقوله

ومعنى تحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولبت اى قلت لولا ولابيت اى قلت
لالا وسبحنا اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول تلك
الالفاظ التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت
زيدا قلت حاشا زيد واستدلالا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال يحذف
منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي
غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى الا في هذا المعنى وربما اراد وتنزيه شخص
من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤن من ارادوا التبرئة على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل وما عدا
لا قيل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا في
الاستثناء كما حملت عليها الا في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا وضعف في غيره اقول قوله غير مبتدأ و صفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للمفيد لمغايرة مجروره لموصوفها
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول
والثانى مجاز فان الوجه الذى يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وما هية المستثنى كما
ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع
ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في
المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا
يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل
حرف لا يحتمل الاعراب وعلى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل
غير على الا واصل غير من حيث كونها اسم جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابا الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة
كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها
في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب
او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى
ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ كما يجىء في باب الاضافة ويجوز ان
يكون نحو قوله غير ان تداسنعبن على الحم اِذا خَفَّ بِالثَّوْبِ النَّجاءُ من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان
كما في قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجىء
الا في المنقطع مضافا الى ان وتليها قال صلى الله عليه واله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بناؤه
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا عليها في الصفة اى حملت الا على غير في
الصفة قوله تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء وقد قلت لانه لا يتبدل في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءنى
رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غيره ذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا
لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال الا والقوم الا زيدا احتمل ان يراد باستغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان
يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعين ايضا الاستثناء الذى هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا
على اصلها من الاستثناء لو ما خير كونه منكرا غير محصور لانه بحقيقة يدخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

الشتق

تنزيهه

[illegible]

بيناهما

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه قطعا فيتعين الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فهي الصفة لا غير وكذا في المحصور
الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او
معرف باللام الجنسية قال ابن جني قال أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها يجوز في البيت ان تكون
الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلم كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة
للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعل استثناء والشذوذ الثاني الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا انه
لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى
ومنصرفانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول
في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما
آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس
والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله
في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل
الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند
المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى
لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك
فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال يخاطف عن اهل اليمامة ناقتي وما
عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه

المذكورة

فليجئ

الاولة

المجلة

عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ويقول لي دونها السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل ويقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس هيهنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعده بكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول حينئذ ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فاضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي ونكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرء القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما ينقد بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل لاستوى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاؤني اى هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقائه ظاهرا على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر لمبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيها من الاسم لا مكان مشاكلتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المعنى

المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو اللازم
وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان تعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف
النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما تزورني الا تزورني (?) ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي
بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا
المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل
عن العامل بالا فكان ان يستظهر مظهرا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الرابط اي الواو ونحن ثم اطرد نحو
ما زرته الا ويكرمني وقد دقت واصلت عنه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني
ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الرابط المذكور
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا غدا
اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما آيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا آتيا اي عازما على اتيانهم من قبلهن
جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ملا بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك
بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا لكتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى
اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدتك بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله
تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت لما فعلت
الا تفعل والا تفعل معنى النون الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل
مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك
الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو
مثل قوله تع وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك
قال فالاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل
فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما
على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على
الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر
بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع
قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى
واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد ولا يقدر دخولها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة
فلا هو ابداها ولم يتقدم وفي قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من تلازم
شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان منفيا من ما زال
وما زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

كذا فنشدة

كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت منها الا انه نكستني وكذا
مازال واخواتها موضوعة للاستمرار فيكون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو
هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذه عادته
لا يزال كان في الاصل يتجدد ذا لا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعماله فلذلك اذا قلت كنت اراه تظاهره الاستمرار فيما سبق لا لحال ذاته اي الجامد والصفة والمضارع تصلح جميعها
للاستمرار اي يقع اخبارها لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
لم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المقيدة للمدة نحو مازرت تقلب الماضي في
الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله
تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل
للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم
يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس واما ههنا فلا لبس ان كانا معرفتين او متساويين لان
تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا ويمتنع ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملة في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونحو
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عاملة اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع
اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا ويقول لا
لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو سر راجلا ولو راجلا وان
راجلا اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاء بالفاء واسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير رب او معه او نحو
ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف ان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في جنبه وقت القتل سيفا هذا الذي
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزئها ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت نقدره للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقديره مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فانا راكب وربما جاز ما بعد ان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدره ما هذه
يحرى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن الممرور به صالحا فالممرور به طالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار المتقدم ذكره فثبت بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فنصبه اولى لان رفعه
باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل
لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان بغير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء في الجملة الاسمية مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني زيدا ضربته فاذا
ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل بعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف لام الجر جوازا على القياس
المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منها ما لوجوب الحذف لئلا يجتمع العوض والمعوض منه واجا

وانما يدل الا بدليل على الاستمرار واذا قلت كنت

المبرد كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع
المنفصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا نفر فلست واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله
اما انت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي قوله وما تأتي اى ما امليت عليه من السفر وقوله وما تذر اى ما تركته في وطنك من
الاهل والمال اى يحفظك فيه في السفر والحضر وما تذر ومع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو حرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فلا جزم ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى
اذ فاما بمعنى ما واذ ما الشرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر
الذي هو معنى لكونها لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لست لان معمول الخبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم فيصح الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما الظاهرة كما
في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر
تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما انت والعامل فيهما اما انت مرتحلا معنى اى يكلأك الله
لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا
لم يتغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف … وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستنكر فاذا تغيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
وجوبا وجب تغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كالعوض مستنكر فاذا تغيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست
في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان
يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او يحذف فيها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف
شرط لان الفاء علم التسبيب فيجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى ان يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اى ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اى هو
منطلق لا محالة ولا بد اذن من ان اما جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة
بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قوى دام فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط
كما اثبته الكوفيون فليس ببعيد وقد يحذف كان بعد ان المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي
لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثمة جاز في اما تخافن ومن جهة ما بينهما من تشبيهها النون كما جازت مع اللام في نحو
ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اى لدن كنت
قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اى من لد كانت شولا والاتلاء اى تلدها التالي فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلاء التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لاء التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب
بل يجيء ولو قصد الى حد اسم لا جنس كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها نكرة مضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين
درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا
ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والنكرة في نحو لا رجل عند الزجاج

واخواتها

والتنبيه الى اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول
فاول المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن بني ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراق
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها فطبيقا للجواب بالسؤال
ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين في حال الوصل
من الاسم المتون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعمولها اعني اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما
بعدها مبتدا سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع
الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما
جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة
معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين سبق خلاف
للمبرد فان قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب
مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المثنى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا
الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تع من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسره
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما
ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة
في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان علة لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل التشبيه لان ان
لا بد لها من التصدر وقد يفتح نظرا الى لفظ لا فيقال كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم
زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق
بالمنفي الا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدا كما في قولك
عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا
وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

واجابة

لا تثريب عليكم

مع المنفية

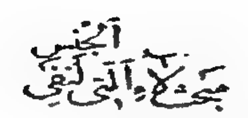

من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثاله متعلق بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدأ كان او منفيا كما تقول لا نكار عليك
واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر
عن مار فلهذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع
اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى
ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في
نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة ومفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا
غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي
مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم
تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس لمعرفة لفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد
عنها وكذا لما بطل العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما
بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لاجل التركيب فاذا انتفى
التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما انما تركبا لتعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع
الثلاثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب في لا اذا اعملتها او
بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض لكونه
الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فالتزم جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان
عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل وقال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار وقال وانت
امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال
اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي
الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله ويشذذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ
ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى
حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعما اي لا نعمت عينك
وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى
لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو
لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى
غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او
ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

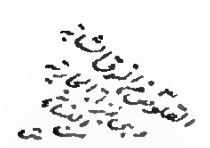

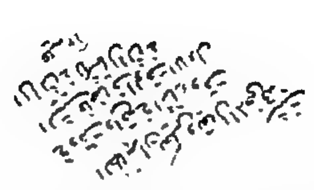

من حروف الجر وانه يلبث انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
ولا وقتان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه
اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه
وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن
فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل و ثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير بقوله كقوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين ونحو قولك زيد غير فارس ولا شجاع ونقول ايض زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير
زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف
في غيره مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو رجل ولا غلام رجل
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلابد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المراة واستضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا قبل الخروج وجوز عدم تكريرها نحو انت غير القارس ولا الشجاع و
الرجل النكرة قبل خروجها القوية هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكريرها ايض نحو قوله تع الى
ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام
نحو اما لا راكب اللانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال
لا مع غير وهو مع الشرط الثاني معلل ببعدها عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقديرها من الاستعمال فيه
بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلا اجاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها
كالنكرة لان غير بمعناه ويعني يكون لا بمعنى غير بمعناها او بمعنى يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير
فلا يكون لها صدر الكلام ويكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر
ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في
الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما فان لا هيثم الليلة للمطي وقال ابن الحاجب عنه ابي حبيب نكدن ولا امية
في البلاد ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في
صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي مطلقا في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي
صلى الله عليه واله اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى
المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا تأويل ويأتي في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا
وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع
الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر لهما اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخير فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايض عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا فذلك الخبر يكون مرفوعا
بالاولى والثانية معا لانهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فيأتيا
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايض عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله وللثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله

فلا اب

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا الاول
مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر فكا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين
مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عنده
اذن لا وحدها ويجوزان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوزان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتداء
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في الخبر ويجوزان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس
لكن تلغاها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغاءها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل
ههنا شرط الغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت
الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا
قوة ويقدر الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا بعمل عمل ليس كما قال
بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء
لا التبرئة لضعف عملها ويلزمهما التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني
واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط
فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني
على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع
تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب انا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فانقريه فلا حاجة بناء
الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث في
التابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط وهو في الجميع لا للتبرئة الغيت فلم يبق فيها التنصيص على
الاستغراق ويقدر الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الا انها
او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بالجواز لعل الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد
اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير
وقد مثل الاقتاص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كانت الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الى سبيل الى نصر بن
حجاج فللمازني والمبرد فلا حكم لها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء
وخمرا شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى
خبر ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما وانما ما يلي الا اي اسمه ولا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
ثبت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكره في قسم الحروف والفعل
عنده مقدر اي هلا تروني رجلا وروي لا الغاء في لا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل
قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف
على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي
هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني
الذي وليها على اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف
هو الظرف لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا المبني صفة المنادى في يا زيد الظريف لان
متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما المبني لا واحد اسمه هو فلبناء النعت اربع

من الشدة والانعام
للفقراء الا الطعان
لكم ولا فرسان لكم تنشو
بالاقواط الاكال الى ان
يحصل لكم التخمة فاحرقه
حول التنانير ويوصل
الباء التين

شرايط ان يكون نعت المبنى بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثاني وما
بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها
ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما
ولم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا فهذا
لما فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع
الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والتبرا في نفصيا من هذا البحث
لان في هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته يعمل في محلهما كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا منه وحدة على ما ذكرنا عن او مكابر تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره عن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعا لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بان بالواو باشرت المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلزمها النصب لما رفع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما رفع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بناي فكان حمل وصفه المضاف
الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناي على
قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي
هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرية ومن مذهب ابن برهان ايضا انه رفع وصف مبني لا في نحو
لا غلام ظريف يدل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ
لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقايل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
لا لانه قد يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونها ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف
يعمل بمشابهته المشبه اعني ان مشابهته مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع
فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جائني هولاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عامل محدث لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابعه
المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز
البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة ولا يجوز لا اب وابن
كالمثنى في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها او كان في حكم ما يليها اي النعت المذكور على انه قد نقل
نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي تقنوى لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي لا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم فعلى هذا لا يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل اذا كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لا انه لا يقصر عن النعت الذي يبنى
جوازا اذا جمع الشرايط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
يركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم التساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجيء في بابه وينكر في باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل

بحث خبر لاء التي لنفي الجنس

البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرء القيس قوله ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل منصاب زائرا
بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم زائرا اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية
عشية وعشيه فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت مبنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل
لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه اقول يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطي حكم الاضا
بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يفصل بين المضاف والمضاف
اليه فقد اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة وتركها دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا
ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لاجل الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا
يلزم ان يكون لا اباك اذ المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء
ولم يتفقوا على ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما
معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين مع كون المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان اباك وابا لك عنده شيء واحد من حيث المعنى والك في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا
للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركة نحو لا اباك لا اباك المضاف في اصل معناه
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب
الاضافة وابٌ لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته له في الاصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبَ عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و
على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر
لا يا الرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم
يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت
المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار
والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به
كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك
اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها وهي
حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله
هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها الا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجيء وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول
الشاعر وَمَا اِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل
ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في
باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان
قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما تعزلها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان
النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي
ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بَنِي غُدَانَةَ مَا اِنْ اَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ اَنْتُمُ الْخَزَفُ وان
العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب ورد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يثبت بها معنيان
اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا الا في معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوريت ما ان
لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا اما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا
وانشد في ذلك وَمَا الدَّهْرُ اِلَّا مَنْجَنُونًا بِاَهْلِهِ وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ اِلَّا مُعَذَّبًا واجيب بان المضاف محذوف من
الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على
ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها
اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي بن عمرو ان قوما جوزوا اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا
قَدْ اَعَادَ اللهُ دَوْلَتَهُمْ اِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَاِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

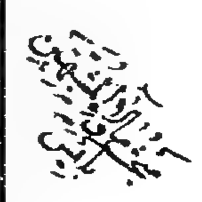

انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قوله نحو قوله لو انك
يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على خبر المنصوب
دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المنتقض مستدلا [illegible] والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي
بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما
زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاسمية بعد باب رأيت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه في
جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني
بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ايضا لان المجرور بها مفعول
حتى ينتصب بالمفعولية بحذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب لمنزوع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمل المقتضي هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش
حذف اسم ما استغناء بمبدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في
المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي وأحدهما يبطل
عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل
بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليها اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع في مثله في باب الاستثناء فلا نعيده
قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي
من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب العطف كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا
عند ما يبطل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا
ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر
ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل قال معاوية انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة
والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا
قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين
البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المقدر
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال الاسم المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به
ما بعده وهو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على
اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي وان رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما

ولا يجوز

فاسجح

في ما زيد ولا ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فتنصب قاعدا في
المواضع الثلثة اعنى ماكان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر وترفعه على عطف الجملة على ماكان زيد قائما
وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما
بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد
قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر و ابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون
لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه و
يكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف
على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم
وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب
والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السببي المذكور اعنى ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرار الاسم في الجملة الواحدة
ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم
نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وان جعلت موضع السببي اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك
لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه
كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم
اي ابو زينب وان جعلت موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان
عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وفيه ويجب
في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا
ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا العطف الجملة على الجملة فوجب اذا رفع قاعد
لتقدمه على الاسم او جوزنا ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس
فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المص من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذلك في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه
عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر
كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله انه هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي يكرر ذكره قال الاندلسي
ينبغي لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا
يذكرون في كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا
هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على
لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث
كما في ربت وثمت قالوا انما لتانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين منصبا اكثر من رفعه
يكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكونها ثلاثية
على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال بانها اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر
فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
يستعمل الا محذوفا احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير
فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا لمواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة وتقويه

لزوم تنكيرها ضعيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات
حين حينُ مناص كما في لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان
ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشئ
اذ لو كان للجر غير اوان واختصاص لها ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان
جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله
طلبوا صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم
ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبنى على الكسر
لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم انى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جملة فلا يبدل فى نحو من قبل ومن بعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان وكذا ولات حين مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار
ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال لهفى اذ لا تضعا
عنيك تلحَ نعم لات هنا انَّ فليك منتجَ اى ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم و
ذلك لحملهم ليس على ما قال ابو على فى ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد فى كلامهم نحو
الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا
المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسند اذا لم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه اقول يبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول بنى الامر اولا على ان الجر ويجرى مجرى ظاهر مضاف
اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه يراد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت
بزيد وقولنا ويقدر كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا ويقدر على الحال وذو الحال حرف جر وان
كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى
مقدرا مرادا قال احترزت به عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما و
كل مقدر مراد معنى لم يجز اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ بحيث لم يجر والمقدر
فى الاضافة مراد اى يعمل وهو الجر باقٍ كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو
ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جو بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما يحتاج ليعرف فيرفع ثم جعلت
فى حد معرفة حقيقته محتاجا الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذا الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضاف اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا
فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصب
ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر وانما علية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم
به هذه المعانى المقتضية كما فى تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل

الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امراً خفياً معنوياً وما يقوم به المقتضي امراً ظاهراً جليّاً
في الاغلب قوله فالمعنوي وشرطه ان يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي
والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدراً فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسماً ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلاً او بمعنى الفعل قوله مجرداً
تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله والضاربو الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام
ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا أمن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اقول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فعرف المعنوية بضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام
زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس
المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضاً فنحو
بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لان زيداً بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد
واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما اكتفيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود
هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر وبقولنا يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضاً خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان التلفظ اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
وقيل كريم بمعنى اللام كما قاله بل في النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنساً للمضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنساً للمضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفاً مع المعرفة و
تخصيصاً مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفاً مع المعرفة لان وضعها لتفيد
ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهرهم بكونه غلاماً له او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصاً مع النكرة

المعنوية الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة

دون غيره

فظنن

نحو قولك غلام رجل انه تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم * بابيض ماضي الشفرتين يماني ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف بمعناه نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد
المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات
اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تع
عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني
فالمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهي معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تع نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر
ان قلت خيرا قال شرا غيره * والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص
بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل
المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس
وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا
عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار التشبيه في جميع
الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك اسم فاعل مضاف
الى معموله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا
اردت الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وانما يجيء
قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوز
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك و
كفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين
كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهياك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفه
وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى
هدك اي ثقلك وصف بمحاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو
برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك

تخصص

اضفته

مفعوله

فالجواب انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال

وقالوا

وهلك وهبلك وفهالك وشرعك انها لم ينصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل أمثر وعبد بطنه نكرتين
فلحاتم اما ويحي اي رُبّ واحِدِ امّه اخذتُهُ فلا قتلَ عليه ولا اسرُ وليس العلم في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى اسم تام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله
لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب تلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى
رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفات ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد
واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صعد بلده ورئيس
قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لتنبيه الانفصال
نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي
المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت
في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن منه قوله وما حب الديار شغفن
قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسبا التأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف
المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة
المائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره وقيل وجهه
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اتي
بعد التعريف لغرض يتبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلاثة مثلا ولم تذكر
من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب فهذا
هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان افصح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين وايضا الاغلب في صفة المضاف اليه كقوله تع
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك لان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المص في ضرب اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال رُبَّ ابنِ عمٍّ لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين
بمعنى الماضي كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في
ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين وقوع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء صلوات الله على نبينا

وعليه

وعليه اما انه بمعنى الماضي كأنه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات واما انه مستقبل على
طريقة قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكأنه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة
جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى معموله او
مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله اي الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو
لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى الصفة او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان
كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس بمجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل و
المفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف و
المنسوب نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة
نعت للمضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت
هو المبين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة بما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل
والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل
معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
اذا قصد واحد معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلق معمولهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما
لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها وكقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا اجرى فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فصح ان يتخصص
المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

مترتب فلم يتشبه فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه به او تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول زيد شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل المجرور نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد
قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا
اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا
لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحاصل
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جوزت في
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر ولان الانفصال الاضا
مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى لانه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسو
الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسئلة وامتنع زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لحصل

التخفيف

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما الامر فاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
باضافتها فانه رجم بالغيب من اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان تجيء اللام سابقا حسّا
على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشتبه به وذلك هو الحسن الوجه
والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة
واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير
واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام
بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد
برده والاولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة و
وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
في قولك زيد ضارب غلام عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم راعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا
المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه فتبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه لتشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراه
مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء
انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها
بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف
والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا
هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو
غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه
ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا
انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا اجاز حمل ذي اللام في الضاربك
في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما
من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة
لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل

حال الإضافة

وللمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى
الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول
ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد منهما جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة
اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو
الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى الضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضميره
المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام و
مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قولنا الواهب المائة
الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن التنوين غير
ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون
والتنوين فيهما واجب على الفصيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنه في الشعر وانشد ليس حاملني الا
ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم
الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق
والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء
في الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يجد فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا
ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه
مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير
بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربك اعتبارا
المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه
وجماعة ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل فانما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و
ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام
الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكري بشرا بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكري
وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
لانه في قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها فتقديره وعبد المائة قال واما
اذا عطفت عليه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها
فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه
وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل
فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز
مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة
في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز مرفوعا عليها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه

تنوين

وهذا الضارب الرجل زيد

للكثرة

للكافي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون للمنافرة
لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذلك اللام ظاهر يسبقه مرفوع بها فان
اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بلا خلاف ايضا نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه غلام ولا الحسن وجهه
كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه
غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل الفصل
جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف
بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما او الجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه
ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببية نحو
قولك مررت برجل طبيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول
قوله المائة الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله
وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج
قوله اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم
سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين المجاز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة
فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما
الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على
جواز اضافة احدهما الى الآخر اما انه يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي
الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتب المفصل وبلد بغداد ونحو
ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم
لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي
يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود
بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب في لفظ الحي
مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال الهمداني حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب
وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع
سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر واشترط كانا مفردين او لما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا
عند الاكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم يقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء
الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او احدهما لم يجز الاضافة بل يجب
اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل
نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق
ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وكتبت زيد والمراد اللفظ فمعنى
جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول مآل والثاني مدلول حتى يكون
معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال
سعيد كرز فان قلت لم يقدم هو اللقب مضافا الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو
قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم
فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما يتصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب
من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع
واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق اسمان لما يشرب فيهما فالمعنى
جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي

طاء رايب اى صاحب هذا الاسم وجاء ذو اسبو بمعنى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل
مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخص الحى كانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما
ذكر لفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى
باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لا اثر تسبب اليه الفعل وهو معدوم وهنا
حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا فبح الاله بنى
زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قر ان اباك حى خويلد قد كنت خائفه على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى
وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغوا لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب فالاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته
الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان اسم السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى
بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والخلاف
فى جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كما فى مسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفته فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد بهذا فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد
فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يلزمهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجئ مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال البصريون لا يجوز ذلك لان
يوافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب ليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا تبعا على حالهما اما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كنيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول و
مواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب
المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة
لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف اضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة
مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه
المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرزة وجانب الغربى كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كحبط النوى وليث واسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
فان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثيرة يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لنسخ الدجاة منهم شغفات
وحلامهم وقوله وسكانات الحواء ودخان الدغر ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة

واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعدة وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت
بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين
هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا بجميعا من المسؤول ومن امثاله فيكون في الحكم في جملة معينة منقسمة الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي
رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين
رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجال
ثم فعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا
فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين
وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في
افضل الرجال انما فضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انما فضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
بلفظ اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا
يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعني الجنس تحقيقا بخلاف
المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزيه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف
فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهند
واما قولهم اي واياك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب فلذا كان لا بد له على الضمير
في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكرر اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل
هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فأيي ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها جاء مثله في الضرورة اظلمي واظلمه
واي معرب مع ان فيه ما ما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية
للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم و
تجريدها من التاء مضافا الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تع باي ارض تموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث
اسد وحبس منع مثالان للخصوص الا ان عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما يقول
عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة ولا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا الا
اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا
حذف فالاولى والاكثر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يبقى عند سيبويه على
اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي كل بيضاء
شحمة قال ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده
وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي
المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذا المجيء ليس

رجلين رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل ... هذا الجنس اذا كان كل قسم منه ... ثم ... ١٢

الا ان الاولى

منفيا

منفيا عن زيد بل عن غلامه والمطلوب النهي عن الاسناد الاثنين كلها كاينة ولا شي مقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا اما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظر وخلل لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث بمعنى المؤنث كثير افعلي هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله كما شرقت صدر القناة من الدم واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبي واما اذا ما الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فانه ملك اي قطعت يده وفي التنزيل كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا اوهم قائلون فقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخو زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما لحذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وبنى الظروف غايات ومنها فقط وعوض ومنذ وحيث كما يجئ في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كانه في بابه الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب الابتداء في بائس بئسم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مقابل لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو بائس بئسم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ وايا كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن ولتي يشهود وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ويغتفر ما عز وجدا نحو قوله بين على ما ترى وقد سمعت غلام قل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل في الشعر بينهما للمبلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دورة في الكلام وقد جاء في الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا لم كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

بالمفعول وغيره في الشعر ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او نعتا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ونعني بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ودمع وعدو وكرسي واري ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركة الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره فانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا تجوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا الفي ولهذا قالوا في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كما تقدم لما قلنا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ولما ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوزه هذيل لقلبها الامر استحسانا لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تقدم ضمهما اي سكون الاول و قلبت الواو ياء سواء كان الاول الواو كطي او الياء كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى اللبس بين بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبل ومبل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوى اذ يلتبس فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء المتكلم الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخواتها فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في عليه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي ويقول حمي وهني ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

في مسلموي لانه لا امر موجب للقلب عند الجميع ونحو اجتماع الواوين

التغيير

يقطع

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب باعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك
وضرب باعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك ففي الاصل ثلث قطع الاضافة
والاضافة الى غير الياء اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يقدر على آخر الكلمة فلا بد من كلمة آخرها اوسطها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع
الساكنين مؤديا الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء
اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو
لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الالف في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالناي من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة
حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما
في الاحوال الثلث وقياس اصله في كعصاي ثم في لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه اجري العادة فيما اعرب
بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية
والياء كالكسر والواو كالضمة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن
الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما
وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو وبالالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة
بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في في وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات
الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما
عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك
ابداله ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهي جمع بين
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته
الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها
القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف اخذ في ابوك ولخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في ابيها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا في علي الاصح
وشبهه قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في
اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا ولله ذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصى
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة
واللغات المشتركات يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان وجمع
ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف
اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة
باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد ويعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء
والنقص في غيرها ولما لم يكن هو المشهور زعم سيبويه انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي

واضافته الى ياء المتكلم

بنها وقال الشهاب انشد بدونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله وجب وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من
المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة
الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء مخفف الميم كسبا مطلقا
مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفاء ياء فيكون الفاء في الحالات
الثلث اذن مثلثا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قولهم فوهما
مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشددة الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني
هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب
نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حال الاضافة ملاحظة اعني فوك وفاك وفيك وقد يليه فامرؤ ايضا
حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرءا ومرئ وعين امرئ وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه لم يوضع مقصودا
بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما
يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد
به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو يزن وذو رعين وذوو آل النبي فانما جاز التأويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا
وكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كآباء وآخاء وأحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال وجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثها اعني ذات
واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت
في المؤنث ذوية كظبية وقال الخليل وزنه ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفاته ذوا الا في ذوات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاوة اما هن فانه لم يسمع فيما اعلم ما يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنة الا ان لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان
عينه واو بدليل ذوات او ذواتا وذواو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لام ذات وجهين وكذا لام حم فقد
يكون همزا كما يجيء قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله
خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب
كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة فالخريج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة
واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات فان
قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة

كالجملة الوصفية والفاظ العدد والمقادير ونحو المصدر واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك وصفا فبين الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع شيئا الكثير يصح تبعها وضعا ونقول فحد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دالّ
على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمي
وبرجل حسن وجهه وبرجل جاره وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وقد يكون لمجرد تخصيص وتوضيح و
قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
وذلك ان رجل في قولك جائني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيه لمجرد الثناء والذم او التاكيد قليل وانما
يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن
الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل
العالم او الفاسق الخبيث اذا عرفه المخاطب بدلالة قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح بمعنى المتبوع
شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين
انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم
وان لم يكن تكريرا نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم نحو اتاني زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اى رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسد حالا فكانه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي
بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما
موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن
الجامد الموضوع كذلك كل موصول في الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم
قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى
اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة
كما جاز وصفها بها فقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهما
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ
قولك مررت برجل يفيد التشخيص واسد يفيد التسبيع بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في
غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله رباء شماء لا ياوي لقلتها الا السحاب
والا الاوب والشبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء واما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام
ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد
هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللمضاف الى المضمر والى العلم
والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اى رجل
لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن
التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله

والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه و
ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية وهذا المعنى شرط في اى الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف
الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا
اى الرجال هو كذا اى رجل هو فمعناه اى فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة
فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجارية اى امرأة واى امة وجميع ما ذكر من الجوامد فياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو القطا
او خصوصا كالتي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل
متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفترق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان
ما سواه هزل وحق الرجل اى من سواه باطل وهما من باب جد فطنه ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من
رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذي
شئته او شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم
امره وان كان من اولى العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع انى نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفي قولك معي رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك
او انهاك او كفيك من رجال ورجل هل من رجل وهدك من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك
يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو
بالله من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر قال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح
والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هل من رجل مصدر بمعنى المفعول اى
مهموم له اى مقصود له او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه
من هذه الصيغة اى وهنه وكسره ومن المقيس ايضا ان يكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل
رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء لشيء قالوا اكذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكى
اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم
كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر التي فمعناه رجل صدق رجل صادق اى جيد
فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول
كما مر في باب التمييز في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تع بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال
ثلثة فالهم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي برقفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضرب واحد هو اجناس مشهورة
بمعنى من المعاني يوصف بها جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو يقدر بمثل اى مثل اسد وبقوى تاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما في قولك الكوز مملوء ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم مررت بهم بشعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه
ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل
نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوزان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف
المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جري وبرجل
حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء
صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها
وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا
اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا الخاتم حديد قال سيبويه ويستنكر نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت برجل بسرج خز صفته ونصحه طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدا لساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك
بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر ولا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره حلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه
جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج
كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عرب اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته
اي بسرج لين صفته كالخز ولين الخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير التابع قولهم مررت برجل بعشرة واخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فمعنى
قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف
النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذا
قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللتك
الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول
بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات
محل وقوعها موقع يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار
الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني
كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك
المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة فلا يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويلتبس بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يقصد بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف
لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان
يفعل ذلك انهما مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جوزهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف

لفظا لا معنى نحو رجل خير منه ولا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف في دخول
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيهه بك لانك تقدر به على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو
يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو
في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه وافتله
اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل
حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الاكثر كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء لتنزله منزلة حاله نحو رجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا الشبيه ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو رجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها
وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو رجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو رجل
ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي ان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم
الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو زيد ضارب
عمرو غلامه امس وزيد ضارب غلامه عمرا ذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو رجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا ويرى كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن
نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وزيد مخالطه داء والزمه سيبويه بجواز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز مررت بالضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو زيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لانه ربما لا يلتبس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز
النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن مياده ونظرن من خلل الستور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال
والرواية مخالطها بالجر وانشد عمرو حمين العراقيب العصا وتركنه بره نفس عال مخالطه الزجر برفع مخالطه وليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا
في الجواز والزمهما سيبويه انه لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند
النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا
اردت اعمال الاسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه
رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا نص على هذا

يقول

مبحث التوابع

يقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء نحو هذا بقبح كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء وكل واحد منها مشج وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ولحم خراذل وثانيها واحد من التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا النوع في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد النوع كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه النوع كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظر حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن جهة ان النوع في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جائني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في ذاته ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى في التسمية نحو احمر و
اشقر وانما تميزت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهتها
لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب في الشرط
والاستفهام مع وقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر واما يوصف بذو والطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فولا
لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهتها لذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذي اللام والموصول لما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بما ينعت به ذو اللام هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة فهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو
بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من
معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام وان كانت [illegible] الا
ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لا نعت لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون نوع آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو
الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
المذكر على المؤنث كما رأيت والعاقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدأ و
الحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبولون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم
يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وان

قوله [illegible] على البدلية او عطف البيان عصام

[illegible]

وان اتفقا عملا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كلا منهما بوصف
او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما
في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف و
يجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من
الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحكم
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجازه هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع او
نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا اولى وعلى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين
او مبتدائين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
او خبرين او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاء غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتدائين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق
العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان
لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه ثم جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي
ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي
ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت
والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت
زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين
وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف
عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم
فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع
الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اى منهما ضيف
مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اى منهم طليق
وقوله مزعف اى زعفه الموت اى قاربه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة
رجال كاتب وشاعر فالمجاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله كان حولهم لما استقلت ثلثة كلب
بنطارد دان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و
يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا
اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو

قال ابن عصفور ورب الملك وابن الطراوه الى جواز الاتباع لصفة الآخر لانه اقرب فاما الفراء الاتباع وقال تبع الاول

منصل

متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقع التأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون
اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج
الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف
يستلزم وصفا آخر فلك ان تقطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم التبجيل
ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج
في القطع تكرار النعت والآية ترد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والا
عرف بقي النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا قطع بحرف هو نص
في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع
الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو في
المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع
بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون للتبيين نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات
ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين
والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة اولا وسواء كان
المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد
وبرفع النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في
ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع
انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع
تفرق الموصوف وقات ولا ورد بعدها حذف الموصوف فاعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع و
عندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القيام
مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تع و
منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما
الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته
في حال كذا وقال تكلمتها انثيين كالماء منهما راكد واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها
في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من
جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشروط المذكورة لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله بكونه
كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل
قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تع وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان يتبع اسود لكونه تأكيدا له نحو احمر قان وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التأخير كما تقول
في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد وأخر احد الباقيين
في الاغلب كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب
انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما نعت
الشيء ولم يذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي
النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تع لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد

تنبيه

يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت للاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رمان حامض والذي هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان والخليل
يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب
خربان ولا يجيز جحرين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايا كحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي جحر هموز
وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب
لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه حية ثم حذف المضاف اي حية فبقي
هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة سيأتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج
الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه وكذا انما يجيء بالتأكيد اما للبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره واما للبيان
ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم
اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه
وقد ذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق
ذكره بعد تمام حده قال ولما استغنى في الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب يجوزان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في
صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاق اسم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل
مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله كما جاز في الظاهر وفي الضمير المنفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تأكيد كما كان لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوزان يكون العطف على هذا التأكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه
سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحلي او خيالها الكذوب او بعدها كقوله تع ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي مع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون
وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا فقد لا يؤكد والامران متساويان فلهذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب فكيف
لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان ويركب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف
المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك ولبس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء
في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما
نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يثبت انه لم يطلب الا لهذا الغرض

عامه

وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية تقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط وان اللبس نحو جاءني غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة
الخافض انقول الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور ام نقول المجرور معطوف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن
عطف المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية معنى اذ يمكن ان يكون (على المضاف)
استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولا يمكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور ههنا ايضا في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره
اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى (يحمل)
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تسائلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالحمل على الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله
واتقوا الله الذي تسائلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة
الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز
تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل ولا في الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق
فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل عن متبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس والعين (فهلا يؤيد)
بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس
والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس (الفاعل)
الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها
بارزة نحو غيرتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا
لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير الا لان
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبته التاخر عن خبر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علل
المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى
ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وضربت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم
ابناها عمرو ولا يتغير ابنات لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت
زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء وثم او وغيرها خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير وفصل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما يبين في حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثانية
مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف
امتنعت لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطفك لمعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا و
ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالد محمدا اكرم بما وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اجمعوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج بركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين
اوليت حرف العطف اذ الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في الشعر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجائني زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف قال أتعرف ام لا رسم دارا معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطارا وتارات خريق
كانها مصلة يوتى في رعيل فجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جائني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالذي معطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك غيرهم في الشعر لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد
واظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام
لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف و
المجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه

والفراء بضمار الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
بيضاء شحمة وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين ولاعتذار ابن السراج لهما في قوله تع واختلاف الليل والنهار
الى قوله آيات او آيات على القرائتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز
مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم
الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي آخر الكلام واوله
قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم
الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء
اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويليه ترتيب
المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة
التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك التركيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب
ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لانه يجيء الاشكال عليه في علته
تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذروا باضمار الجار
كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون محكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله
خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد
يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي شرك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد في الشر
تع لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا
افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك
كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى ولا لانها
تقول لمن قال ما قام زيد بل وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو
المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى وزيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي
فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد
لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف
تقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو
ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام او اما وذلك لان ام المتصلة
وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد
يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت اناء الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل ولا يجوز وزيد قام عمرو ولا ضربت وزيدا عمرا وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالآلة للعمل وهي الآلة بعد المستعمل لها او لاستقباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل
في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول المتبوع اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل
وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كانت مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف
الحرفين ولا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول انا وعمرو وزيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل
وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم
الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخر عن العاملين على المذهبين ويشترط ابن في تقديم

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني زيد وعمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل ولا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعد ها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو

زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو قائم وكذا تقول زيد او هند جائي ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير ويقول في غير الخبر نحو جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فقد رجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا او عمرا جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما والبس او بمعنى الواو وكما قاله بعضهم بل يقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل و يعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وذيهما الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الاخيرين فتقول جئتك خائفا وراجيا وهذا ابوه كريم وشريفه ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو

نحو الفاء واخواتها الا ما لنا الواو في العطف واعلم انه يجوز الحذف في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو
اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرا اي وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف والواو مستقطعة اي بل هو مجلف
كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا
في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان
يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره وذلك لان لفظا دالا وضعا على معنى حقيقة به ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله
اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذي غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب
زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو
قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا
في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة
لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او يقول هذا باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هولا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومنحصر فيهما الاغراض والثالث
ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا ومعنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما
نسب اليه عامة الاجزاء شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو
اعظم من ان يوصف وامره في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر والمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا
اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تع انما هو اله واحد فان واحد وان قرر
وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله تع نفخة واحدة
لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاطة اوقد اورد المص الاعتراض
على نفسه فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على
الوحدة لكن دلالة التضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجزء الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر لذلك المتبوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان تضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت
بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلاء الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد

موكلا المضاف ومعناه الاثنان لا ما المضاف اليه الذى هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا
انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين تضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تبيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن
الاضافة مع قصد الاجتماع المذكور باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين بعضها
لم يقع الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه احد فى المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا
على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء بكلا وربما
العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعا مضافة فى التقدير على راى
الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاء بنى القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها
مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان يأتينى بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجيء وان
اريد ذلك المعنى فقل يأتينى بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا
وهو اقل الثلثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما
فوقها كما مر فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجاؤنى ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءونى رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول
فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول فى التأكيد والحال
بمعنى واحد مهما وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا
انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التأكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا فى النسبة او الشمول
اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان
مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمى بابى حفص الا اثنان
او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود
من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير اللفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ
كلها والمعنوى بالفاظ محصورة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها نفسهما انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى
باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول
النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظى
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة
كانت او جملة او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدى معنى الجملة ويحذف معه فى الغالب هى لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام
الابتداء او كان مما يجب اتصاله بما ولى نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا فى ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات

ككانوا يفعلون والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و
ضربت ضربت وان كان العامل في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمل الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اختير عمل الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهره
ايضا وقد يجوز ولك في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العامل وهو ان يكون منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما
المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم
كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع
تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان كذا دون المنصوب المنفصل تقوية واصالة اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضمائر ولولا هذا النظر
لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير
الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلته اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني
فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرر بلا فصل نحو جائني زيد زيد فاتاك فاتاك
الى ابن البحار يبغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرفي نستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا و
عهودا او مع فصل كقوله تع اولئك الذين كفروا بربهم واولئك الاغلال وقال تع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما
له ذيل فتكرر المقتضي وتكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه
اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريء او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك نحو حسن بسن قسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل
من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال ومن بتع
اي ربع ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد اجمعون لا المؤكد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه
مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو
لا بوص ياء واصلها حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله
لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جائني القوم كلهم واجمعون ولا جائني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها لتنبيه على المدح او الذم او الترحم الذي
فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجي في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معنى
الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى

التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطر اقوامهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون انتصابها على التاكيد يجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فيقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت او قومهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تع واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرنا السماء ظهرا او بطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاول يعني عينه ونفسه قوله يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني اى كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اى كله واجمع واكتع وابتع وابصع لغير المثنى اى للمفرد والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات كلهن جمع كتع ويجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقوله جربا مثلن من سهلان او وادي خيم على ظلام مثل خطاطيف السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تع والصافات صفا اى الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لهذه الافراد كثرة التميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مع ما متصل الاجزاء كالعبد والدار ونحو فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون البعض ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا او يبعد من السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شبهة برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر لانه اى شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان

الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
موقتا ودينار درهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل
ببعض ذلك لو لم تؤكد فعلى هذا لا تشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتني
كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما
جميعا ومعروف الندى ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل البصرة اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجيء كليهما
غير تأكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما
تأكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم
اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من
الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف
للاختصار والتأكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد
او تغلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر فعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا
تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تع كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة
وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك
الاقتصار على ايتها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون
النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون

على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا تاليها ابصع ومتصرفه
ولم يذكروا ابتع ومتصرفه قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا تاليها ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع
واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع
وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد
كلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج
في قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة و
ليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون
مع تقدم لفظ كلهم وكانهما اكدهما ترادف لفظين لمعنى واحد واتي بهما ورد في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون
الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى
الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال ياتي ان يقتدي قوما ولديهم
او تخليهم فان الله خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت
به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما تذكر في كل واحد من الثلثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل
الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل كونه
صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا اوقع واتم لما ليس للاتيان بالمفسر
اولا نحو ذلك برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا
للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو واحد هما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر الا كنيته ابو حفص لا اباه
مطلقتان واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة
ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني
التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني
زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو والعائذات
الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع
لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني
نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق
يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته
والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
المتكلم يتحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيه قصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
يبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم و
عرفت وجوههم اولها انك اردت رأيت اكثر قومك وعرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى

في بحث المبتدأ كقولهم اجمعون وهذا الذي ذكره قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكره هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو اما مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمارا واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فلا يجيء الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وغيرهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس فالاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راسه بزيد راس له برجل راس امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وجمع من الطي

لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر: انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير نحو زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد
اخوك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخويك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني
الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك فلو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا ولاح
زيدا وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكرير لا عادة
الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من جملة والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده
وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا الدابة والمضمر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني
لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما التبسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق علی ثلثة
الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها ونحو قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا
يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم
وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد
رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف
من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده
المعرفة فان كانت في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في نحو افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك لاستقباحهم ابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلابد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا
ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تع عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس
ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل
دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل

الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان
وقد كان السيوف غداة ساروا واحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون
الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب وكقول الشاعر متى تأته ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا
لا بدلا نحو ان تنصرني تنصرني انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد
جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الآية اي منهم فئة قال الشاعر
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا
تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل
على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر
والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يفصله من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل
نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم
الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاولى ان يعد بهذا
الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم
جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب
زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر وانه الجزء قال لا يجوز في
بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير
ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما اما انه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من
اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه
يده فحذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد
لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله تم
الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني على يد اقل العباد الراجي عفو
رحمة ربه يوم التناد راجي عفو ربه الواثق بالله محمد هادي
ابن بهرام الطالقاني في يوم الخميس في اليوم خامس
من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وستين وثمانين
والف من الهجرة النبوية عليه السلام
والحمد لله رب العالمين

بحث عطف البيان

[illegible]

المجلد الثاني من كتاب شرح رضي على الكافية في علم النحو والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا ونحو عمرو وبكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل ما تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف مؤدي الى الدور كما ذكره في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرفه لاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعرابية اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات ومررت باحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاي المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البنائية اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاق قولهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة لان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول واما بناء المضمرات اما المتصل فلشبهها بالحروف وضعا على ما مثل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجري

بقية

بفهم المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما بجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما
لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات
مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم
نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما
متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون
المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقة المألوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في
المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى اولى لانه متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدر وقد
قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول
او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي
ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون
المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب
مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون
المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا
نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سرا قة للقرآن
يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على
المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب لذا العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

الغايب انما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته
ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا
مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه
معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند
النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من
التعريف لانه حصل جبرانه تماما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه
اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض
التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشأن والقصة
فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال
الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما في التفسير دون الاول واما تأخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت
زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير
بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلث في ضمير التنازع معدوم وما عنى قصد
التفخيم والمجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير فضعيف من ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذورا ايضا وما
اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما
ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الفعلين الضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع فان قلت اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت
المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب ثم اعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله
فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكرته في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين وذلك
لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما
قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو
زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب ونضرب واضرب امرا واضربي نضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت
ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها
متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيهما ما ابرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب
متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن
والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجيء
العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل الفصل جائز بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب وكل واحد من هذه الثلاثة الخ اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة

وكل واحد من الثلاثة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم
منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هنا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله يدل انك اذا
قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر التثاني والجموع فاوجدوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وانا فاعل النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك التثنيتين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل
البارز نحو هي وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسر التاء للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الالف
المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضعها مطلقا
التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو
في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جدا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم
المعرب كما يجيء في التصريف فاما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه فالاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضمائر الغيبة اخصر من ضمير غيرهما فاستتر في المفردين بعلامة التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ
بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم
ما قبلها في الآخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت بلفظ

ان يكون اثقل من الالف تصغيرا فكثر وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اخف من ضمير المثنى واما التاء في ضربت و ضربنا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قوله ما اخوانك واكلوني البراغيث وجعلوا لي السلطان فاذا عرفت هذا كله في الماضي اما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بكون الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائب لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امر ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطب والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة المثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بمضمرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات بعد استتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى لفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو ما قيل فلم لم يجيء الضمير بعدها منفصلا كما في ما يعرض لبس فانه لا يجوز اتصال الضمير بها فجاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء قلت يجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو ما قائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل فهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي الاعرف ترك الفرق بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل لان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثلها في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فبدؤوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا تركها العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ و في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا النصب منفصلة

فجعلوا

فجعلوا ايا عماد الها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين و

قالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين

للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع

لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها

ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها

سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين

فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا

في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست

كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب

الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما و[تسكين] هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف

عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة

مع كون الهاء في هو وهي خفيفة واستثقال الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها

حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا

وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى

اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسد وتشدد همدان وقال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله

علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر

علامتها بواسطة فابتدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا

للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للخطاب

مثل التاء في التصرف نحو ك كما كن كما كم كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف

المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد

يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال ومبتيه فاقصديه فما اخطاك الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين

بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من

عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا فنحو

يه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار ها الا ان ضمير المذكر

اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكر فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها

ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الهاء

حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء

بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد

والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها

نحو بهو ولديهي وعلاهو فبنو ولدهو من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء

بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وعلاه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت

العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعر لا اختيارا

وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء

حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في هاء المذكر الذي

بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر والاولى كسر الهاء من غير

وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء

نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء

مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا

وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء

اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا وواوا وساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم و
اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز وقال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما
وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقراه
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقراه ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
في المثنى والجمعين متفقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا تخلو
من ان يوقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يوقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسرة الهاء لالتقاء الساكنين اليق نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة
على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسرة فيه في مثله اقيس
للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكلامهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكن
وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة
وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء
وقلب الواو ياء لاجل كسرة الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب
المنفصل فجاءوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا
تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللواحق بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد
من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من الضماير الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات
واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الفعل

هو له قد ذكرنا انه لا لبس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هو له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتني وجائني زيد ضاربه انت او صلة نحو الضاربها انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو ويقول اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد وفرعيه او في التذكير وفرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال

وان امرأ اسرى اليك ودونه ۞ من الارض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته ۞ وان تعلمي ان المعان موفق

وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اللبس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى عليه ومن هو له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكالجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت وزيد ما بلغنا بالك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن تابعا كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب انما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد فاعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد ان جبر المبتدأ والخبر الذي حقهما الانفصال فان وجب اتصال اولهما لغرابه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

قوله اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع او في التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو الخ

الحروف غير موضع مهملوا استجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الانفصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيما نحن فيه من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول
متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا اعطيتنيني
اذا منحته نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه بانفصال الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتموه كما جاء اعطاهوه لان
طلب الفعل المتعدى للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان حرفه للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك و
ان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اى ننظر الى الثاني هل هو انقص
تعريفا او زائدا او مساو ونقول في الانفصال ضربكها اياها قال ولا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولى
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربيهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه
كذا يشتد الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربي انت ولا يكون اى
منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذى يليه عندهما حكم الضمير
الذى يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اى قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يقدم و
ليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا
فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاه اياى واعطاه اياك
فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وجاء لولاك وعساك الى آخرهما
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياى
واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى
ان يجيء بعد لولا وعسى الضمير المرفوع منفصلا لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في
باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطأ والشعر يرده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوى فالضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال ليست لها مع غيرها لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها
ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان
الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال

السبيل في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار
زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلابد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان
الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان
التغير عنده تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغير اثنا عشر ضميرا ربع في
الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجي
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل بما بعده فاعلم وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق
يقول عساك ان تفعل كذا حملا على لعل في اسمه فنصبه به وبقي خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل
خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه
مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان
واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فتح واخبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان حملا على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى
في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك هالك ان
تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية
على القياس بلا تغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان
جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقع عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية
في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل
منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او
عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا
وهو ضعيف من وجوه احدها ان يجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل اشتمال
اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما
يقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا لبس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان
كذلكان عسى اياك اولى قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم
الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك وعساكا على حسب ما يدل الكلام
عليه كما حذف في قولهم جائني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك
تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف
بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة
قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف
اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة
في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن
وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب
كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما بين
في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في التفادي من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني انما طرد الباب ولكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما افقرني منك وما احسنني وما اجملني قال السيرا
في لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اى دخول عوامل المبتدا
والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير ام لا ولا يمكن
الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب
نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متلازمان الى شيء واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتدا
بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا به وذلك
لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ تميز الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان وان او ما الحجازية لم يحتج
الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد
وانما قلنا ان الاصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم المبتدا الخالي من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدا كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدا
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد
الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك
لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربنا اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو
اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما
فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو
ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا
من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا
التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام
موصولا نحو ابن القائم لو زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذى قال كذا وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل
في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدا ضميرا نحو
اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتدا كقولك الذين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل
التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصوص بمقتضيها افعل التفضيل معنى اعنى من هو
ملتبس به ومتحدة معه كان مخصوص ذى اللام حرف متحدة معه اعنى اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل

To: www.al-mostafa.com

خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام التعريف لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الا افضل من زيد واجاز اهل
المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصبهم اياه لغوا
يعني اذا كان ذاك مستبعدا في المعرفة مع انه فيها سماعي كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك و هو
غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو
اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تع اني انا
اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام
موثوق به ونحو قوله تع اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر اني بل لو ثبت
في كلام يصح الاسناد اليه نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو
مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد
صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر
على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو ظننت
انت اخاك واظنك انت زيدا لصح قوله واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام
عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قام لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانما اسم يمتنع دخول اللام
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء
ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد
ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب كذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها فقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم
على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتداء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب
ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان
فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية
مثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا لكن بقي فيه التصرف
المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية كان
الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب لحرفيته لا بد لان لا يدل الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما
يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا
دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو انك كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد
مضمر بلا لام الابتداء جاز كونها تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع

كما مر في باب الابتداء، واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر
ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء
على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدأ ولا
يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لجزء الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية
ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره
مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل
والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم
لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف فاستشكل الخلو الاسم من الاعراب لفظا
ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب فيقولون هو تاكيد
لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد
به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر
فلا يقال جاء زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة
في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم
ما بعده لانه يمنع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من
قول الكوفيين لانه لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده
منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ وما بعده خبره ويتعين ايضا
اذا دخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب
كان نحو علمت وانما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه
السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون
ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم
قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم
قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا
كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء
وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان للعود اليه الذي يضمنه
السؤال غير ظاهر قيل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدأت لكن سميت تفسيرا لما بينته
والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخرج عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا
يبقى على صرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين
وقوله حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة
حتى لا يتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما
الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما
زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا
يجوزونه الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك
او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو
بذاهب الزيدان وجها وذلك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر

فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفي او الاعلى المبتدأ بعد ها تخبر بها في نحو ما زيد بضارب ابوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بقائم
اخواك وما هو بذاهب بذا على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبرها وليس لا اذا كان مفردا
لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما قائم
الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب بذا على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله يود احدهم لو يعمر وان يعمر بدل من هو
او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة
المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول
لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره في باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا
يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي الشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله
تع فانها لا تعمى الابصار وبقول ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا
منصوبا باوزاع في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحتاج المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولنا ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ
المبتداء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء وقولنا الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في
الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما يأتي في الحروف قال ابن جعفر لكن تركنا اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجيء
في باب الحروف اعمالها في الظاهر شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شأن مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة
الملغاة ظاهرا في ضمير شأن مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه
ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فيغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت فعلنا وانت وهو فعلتما قوله اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين وجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذلك وتلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة بنيت عند
الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف

يدل

يدل عليها وذلك لانه عاد ثم جاوبته في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بين بنيتها لان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على
المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب
وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير
المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت
معناهما وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء التشبيه وكتغيير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما
في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلي بعد ثبوتها يخرج
المعاني للصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد وقوعها ثم يقول لما كانت الاشارة
معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء
الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي
نحو اولاء واولى عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد مداخلة في هذا الحد
لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالمظهر
كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست
كذلك فانها المشار اليها اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه لم يحد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته معرفة على الحد فهذا اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
توقف الحد ودعلى الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا المذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في
كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحركت العين بدليل قلبها الفا وانما حذف
اللام اعتباطا او لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب
العين الاخرى الى نحو مرمي فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم كثر الحذف في العين اعتباطا كسه وكثر الحذف في اللام
كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت
العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا
جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون
الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية
عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد للاصل فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فزيد الفا اخرى ثم يقلبها

همزة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان اصله ثلثة لقلت
ذائي ردا له الى الاصل ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله مثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة [illegible]
مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى
صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو ولي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها للتانيث علامة
التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء
فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد يكسر الهاءان باختلاس اي من غير
صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء
في بابه واشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها لها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاءين و
منهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذات وللمثناة تان وتين على الخلاف المذكور
في ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون
مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكر فيكون
اولاء كاولاء لك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيحمل على الياء لاستثقال اكتنافه بثقلين للكلمة وهما الضمة
في اولها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يكتب بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما واما قولهم هولاء
على وزن بوراء قال بخلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الف
ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو ها ان تا عذرة
على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد الحسية وبجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوايلها بحروف ينبه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا
اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس
في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما
في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب لان فائدتها قد ذكرناها عند الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب
به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك ولا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليه غائبا في التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف

في احكام اسماء الاشارة

في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام فقلت
ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصلح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول
في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تورد اسم الاشارة
بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الآن ذكره جرى عن قريب
فكأنه حاضر وكذا يجوز بقلة ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما تقول بالله الطالب
الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول هذا قسم عظيم وكذلك
يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا بالحفظ وله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو
ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص
البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير
راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجاء و
حيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب بعض لم يتحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب و
البعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وتلك للمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهائين و
بكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دون تيك واما ذيك
فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك
وتالك اقلهما قليله وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تالك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحدا في حركة
اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام
التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما
تلك بحذف الالف فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من
اللام في ذلك وتالك كانما دخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولا
لك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله
بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثاني الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان
يدخل اللام قبل النون فتصير ذالن فيقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام
الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وقال غير
المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف وغيره في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام ولم يقل هذان
بالتشديد مع هذه كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد
والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد

فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها
للتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان
بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بجملة نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا
يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف
الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بجملة في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان
ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفا وموصولا وذلك لانا نقول كما سبق ان
تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من
ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان حصل لقولك انسانا تخصص بمضروبيته للمخاطب
لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها
على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو
المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها
فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة
هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع
مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت
الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد وا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول
فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة بالموصول
لانها لم يكن لها اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع
في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب
انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي فتح البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا فتحها وقال بعضهم لا
يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا
فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر
عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان
يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
فلما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا
لا بالشبه وهو الجملة ويعني بالجملة ظرفا او جارا منوي معه فعل وفاعل هو العامل ومتعلق العامل ورابعها انه يجب
ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فتقديره قولها جاز ابعد هل رايت الذئب قط اي التي اقول
لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف
وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو
لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق
بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر ما يتعلق به الموصول في الصلة لئلا يبقى الحكم
اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني
زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك
ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل
والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول 3
ذهب الزمخشري الى انها منقوضة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير

قوله وصلة الالف واللام

اسم مفرد متثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخففوا الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا
فى الذى اللذِ واللذْ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجئ والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه
يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد بن ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام وعليهما من غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين
ونحن هنا فى هذا غير مذهبهم والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
فى نفسه راجع اليه فلك الموصوف للمقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف
فى نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رايحة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فغالطهم غير مستند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا يقال فى السعة جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى حسن وجهه فى الاختيار بل جاء فى الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول لما عمل لا اعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بنزلة العمل الفعلى لانه دخل على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فيتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون فيما
فى نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجردة منها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضروب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب ويضرب وزيد مضروب اى ضُرب ويضرب ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا فى باب الاستثناء فقلت جاءنى الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلة بمشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين فى الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دلهم على انهما فى الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان
بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة فلم يوصل
فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا فى الشعر بالمضارع فى قوله يا التيحيح اليتقصع وصوت الحمار اليجدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا قيل فقال له اخرها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم
اهله واقعد فى افيائه بالاصائل اى الذى اقعد ولانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصودة قصده والمضارع صفة له كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت
بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا الذى قعد لاستتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره
فى الذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة توضيحه والدليل ظهور الاعراب

في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورأيت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها كما في الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على
انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لا يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجملة
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصله اولا للاسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي التي والذي واللذان واللتان بالالف والياء و
الاولى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي يتوصل به الى
الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما دخلوا على الذي اللام الزائد تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو تعتقب تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذي ذال ساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياؤهما
نحو الذيّ والتيّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذيّ ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصيّ وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد
قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف
الياءان في الذي والتي مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذِ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اشم مشمخرا وقال
آخر في التسكين كاللذْ تزبّى زبية فاصطيدا وقال فقل للتْ تلومك ان نفسي اراها لا تعوّذ بالتميم قال الاندلسي
الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها في حال
السعة لا في الشعر فيسمع اذن وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النون
ابدالا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال
الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما لاختلاف آخرهما كما مر وانما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا فلما غير
عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف بعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن المثنيات وقد يحذف
النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمّي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ويجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر وقد
اللذون في الرفع هذيلية قال جاء الله اعرابي يجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي ان
الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيّون فخفف احد اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون
رفعا واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون
تخفيفا قال قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمصاقل ونحو من اللذين ايضا قال وان الذي
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اي وان الجمع الذي او ان الجنس الذي ونحوه كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اي الجمع ولو كان الا مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا
قوله تع والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا اكثر اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى مما حذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في التثنية
وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا
وجرا ويحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي هو قليل في المذكر قراءة الاخفش واللائي بوزن

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من لتى
وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي اللوائي واللواتي كانهما
جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللائين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيس وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاوات كاللاعات مكسورة التاء او معربة
اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا الا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الولى واللاتي الا ان الاولى في جمع المذكر
اشهر واللائي بعكسه وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة ليكون معرفة
والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعني
ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل
معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء
به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي الحاق التاء به شاذ كما شذ
في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخواك وايوهم اخوتك
ومما اشد من التانيث وتجوزها تصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاءني ذو
فعل وتو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا
قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني
عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ولمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثنا
ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن
الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهامية اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما
لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم
يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض
الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي ويجوز في الموضعين زائدا اذ بعده موصول ويجوز ايضا
في نحو من ذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة
فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية
حرفا وجعلاها اسما فيهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تع بما رحبت اي بالرحب الذي
رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية
قوله العائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل
موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد
اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك جاء
الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا
في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان
الضمير اذا انفصل بخلاف الضمير الذي يتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرطا ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما
شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا

في ذو الطائية

في ذا [illegible]

في حذف العايد

لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تأمرنا أي تأمرنا به أي بإكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي تؤمر
به أي بإظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم أخونك عهدا إنني غير خوان أي حج حاتم إليه ويتعين
حرف الجر قياسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
أي مررت به لأن الجارين متماثلان والفعلين اللذين تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وإن لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وإن احتمل
مررت معه أو له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حرف الجر قياسا في كل موضع
والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بهما وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا
كان مبتدأ إذ غيره إما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليلا فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو
المحذوف بل يحمل ذلك على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وأما فاعل ولا يجوز حذفه وأما خبر إن وأخواتها
ولم يثبت حذفه إلا قليلا ولا يكون ذلك أيضا في الأغلب إلا إذا كان ظرفا كما يجيء وأيضا هو في الأصل خبر المبتدأ وأما
اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا
مجرورا إذ لو كان أحدها لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة
وإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا إن كان في صلة أي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى أيهم أشد
على الرحمن عتيا وقوله فسلم على أيهم أفضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة
وقال الأندلسي لأن لها من التمكن ما ليس لأخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف في صلتها أيضا بحذف بعضها وإن لم
يكن في صلة أي لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله لطالت الصلة بالمعطوف
عليها وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة أي كان أو في غيرها مع الاستطالة أو بدونها كما قرئ
في الشواذ على الذي أحسن وروي ما أنا بالذي قائل لك شيئا واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم
جاز أن يكون العائد إليه غائبا وهو الأكثر لأن المظهرات كلها غيب نحو أنا الذي قال كذا وجاز أن يكون متكلما حملا على
المعنى قال علي أنا الذي سمتني أمي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لم أجوزه وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا
عن مخاطب نحو أنت الرجل الذي قال كذا وهو الأكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله إذا لم يكن للتشبيه أما معه
فليس إلا الغيبة كقولك أنا حاتم الذي وهب المائة أي مثل حاتم وإن كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل أحدهما
على اللفظ وحمل الآخر على المعنى نحو أنا الذي قلت كذا وضرب زيدا وأنت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وإن
كان الموصول أو موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت أنا والذي ضربت
أنت إذ لا فائدة إذن في الإخبار لأنك إذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم فيبقى الإخبار بأنا
لغوا فكذا قولك الذي قلت أنت فظهر بهذا أن قول القائل أنت القائل ليس بوجه والوجه أن يقال القائل أنت أما قوله وإذا
أخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها وأخرته خبرا فإذا أخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار
ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه
هذا باب تسميه النحاة باب الإخبار بالذي وبالألف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض
أبواب النحو من المسائل وتذكيره إياها كما يذكر مثلا بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما وبمعرفة أن
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لأنهما لا يدخلان مضمرين وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصديره
لغرض الإبهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم أخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية ب بالموصول أي صغ من هذه
الجملة جملة أخرى اسمية وأخبر في الثانية بأ عن ذات متصفة بما اتصفت به ب في الأولى معبرا عن تلك الذات ب بالموصول ولا تغير
الأولى عن وضعها الأول بما يفيد هذا الإخبار المذكور فلا بد إذن أن يجعل في الثانية ب مبتدأ مصدرا لأن المسؤول منك
أن تخبر عن تلك الذات أعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته التصدر ولا بد أن يجعل مكانه ضميرا راجعا
إلى ب لأن المسؤول أن تصف ب بالوصف الذي كان له بلا تغير شيء من الجملة الأولى ولم يمكن أن يكون ب مكان التصدر
ب مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكانه ولا بد أن يؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لأن المسؤول أن
يخبر عن ب بأ وبمنزلة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ا بالموصول بل إنك لما أخبر

عن ب باء المبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك
اخبرت عن آ وانما ذكرت الخبر عنه باسم آ دعت به لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المفروغ منها المعلوم
اجزائها دون ب ة هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال بين الموصول فليس معناه اجعل به مخبرا به
بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتداء ومثال ذلك ان
يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا اخبره زيد
واجعل تلك الجملة الاولى وهو ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي
ويؤخر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما
تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا او تخاطب به من يعرف شخصا مضروبك لكنه لا يعرف انه زيد واما
قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لو يتضح الاخبار عنه بانه زيد صائغا فالجملة
الثانية نص في المحتمل الثاني الجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم
في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك
لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى
فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول او معنى اسم المفعول
مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما اسميتان
في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكونهما في حكم الفعل وحرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد و
يجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر
منها تعذر الاخبار اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا اما الشرط الاول وهو تصدير الموصول فيتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة
كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون
دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء في الذين اذا هم يهابون اللئام حلقة الباب قعقعوا
فيرويه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاء في اللاء
ان تعاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما
وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي الاخير وعائد
مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور
في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد ويقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديها
كريمان عزيزة عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله
واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان
وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتداء
مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء
المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد
واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج
الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة
وخبرها والحال والتميز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في ايما رجل والاستغراق في نحو
كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز
تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل على حبذا والمعارف الشاذة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه
في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال ولا اضمار بزيد وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو معدى بزيد

في الاخبار بالموصولات

حسن وهو يعمر ويمنع لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيجاز الاضمار فيه بل اللفظ
وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم
تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عامله نحو اتما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز
المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه فيه لفظ
المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد
المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر منها في تعيين الجنس والاخبار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذي هذا ما يتيه الدرهم وكالمفاد بالمبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة
وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد ان
اخبرت عن البدل في نحو جاني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد
منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي
مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوزان يقول
لرجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قيل لان يذكر خبر الموصول مخبرا كما نحوهما وكالفاظ
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن
اوى وابن عرس وابن قترة وابن مفرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذ ومنذ فانهما لا
يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لما ارى الموت يسبق الموت شيء فما اظهاره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير
يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذا الضمير لا يكون الا مبهما مفسرا بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانه لما يجب
ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس
في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدا وقولك
هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه
في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدا قوله عليه
اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما
في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد
من الصلة الى الموصول بل لعدم عائد في الخبر لم يفد ها المبتدا لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد
في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتداء ان ههنا شخصا هو مضروب
اخي زيد فيجوزان يكون ذلك الشخص زيدا وعمرا فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهي ان زيدا
مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون
الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصو

لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير الخبر
عنه بعد الاخبار على حاله قبل بد لبل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتداء على ارتباط الضميرين به
بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا منع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى
ما تقدم ان استغنى تلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق
لها بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا
يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل
مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا
كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند
وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا
وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كا
المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل
كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل اذامر
الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا
فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت
من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتداء ثم اعلم
انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب
كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم القائد فلا يقول
في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قولنا القائل انت انا
بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذي دون من وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر
استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التدرب فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع
ان لا يغير الترتيب ويراعى توقيف المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المخبر
للمخبر عنه الا اذا اقتضت الضرورة فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي
عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد فقام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا
في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل
اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل
والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قولنا الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المبتدا والخبر بمنزلة الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واولى
المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الاخفش اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في
الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلانه يقول الجملتان في الاصل صارتا كانهما واحدة من حيث لم يستغن
احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي
ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لانه الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

فان يوهم بعض الاشكال ان الاول ولا بالثاني

في الاخبار بالالف واللام

الضارب

الضارب والمكرم هو زيد لكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئى المعطوف عليها كما كان فى الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جزئيها واذا توجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثانى نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء
الاولى بالذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب ان كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلابد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتداء
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت انا لعدم الفايدة والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبى
كما يجئ فى هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازنى الضارب
انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيدا بروزت ضمير المفعول فى الضاربه وان كان محذوفا فى الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف
كما ذكرنا وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل و
يقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا على انه مبتدأ وخبر والمكرمه انا زيد
جملة معطوفة على اخرى وتقول فى هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء فى اكرمته على المختار
كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا والتنازع باق فى الموضعين وعند الاخفش
الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازنى الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندكم واما الاخبار عن زيد بالذى فيقول
الذى ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه
انا واكرمته زيد الهاء فى الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان فى الاصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعنى المكرمه انا هو متوسطة بين جزئى المعطوف عليها وتقول فى نحو ضربنى وضربت زيدا
عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء والتاء بالذى الذى ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربنى ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله وتقول فى التثنية على مذهب البصريين اللذان ضرباه وضربا الزيدين انا وعند الكسائى الذى ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار
قبل الذكر انما جاز فى الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائى فيه ايضا وليس بقياس فى جميع المواضع وعند المازنى
فى الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفى الاخبار عن الياء الضاربى هو
مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربى زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى ضربنى وضربته زيد
لا يمكن ابقاء التنازع اذ لا تنازع فى ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربى وضربته زيد وعند الاخفش الضاربى
والضاربه انا زيد بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازنى الضاربى هو والاولى الضاربى زيد والضاربه انا
زيد وان اعملت الاول المختار ضربنى وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر فى باب التنازع قلت فى الاخبار عن الياء
والتاء بالذى الذى ضربته وضربتها هندا انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربتها هندا انا وهند فاعل ضاربته
وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبى
وعند المازنى الضاربته هندا انا والضاربها انا وفى الاخبار عن هند بالتى ضربتنى وضربتها هند وبالالف واللام
الضاربتى وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند وعند المازنى الضاربتى والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء والياء فى ضربت وضربتنى هند بالذى عند اعمال الثانى الذى ضرب وضربته هندا انا ولا
يجوز ضربتنى لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هندا انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هندا انا و
يقول المازنى مخبرا عن التاء الضارب والضاربتى هندا انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هندا انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضربتنى هند
والضاربها انا وضربتنى هند اظهرت المفعول فى ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند

والكريم زيد وعند الاخفش الضارب زيدا والكريم زيد وعند المازنى الضارب زيدا انا والمكرم زيدا انا ... الضاربه
ضمير على الناصب ... التنازع ... الذى ... زيدا ... الالف واللام ... والكريم زيدا انا

هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي على التاء
او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضاربُ
هند والضاربه هي انا بتقديم هند لئلا يجب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربي هي
انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربه هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني
هند وبالالف واللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا
والضاربتي هو هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يبقى مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول
برد مفعوليه وفي الثاني فانه الضمير عن مقام معمولية الظاهر بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في التعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابرازنا لجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة والمعطي اياي كما بين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي
الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك
وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه اياه درهم ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء
بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه وظننته زيد نحو ظننتكه
وظننك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننته زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننته زيدا وظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانه هو اخوك كما مر في ظننتكه وضربتك
وابراز الضمير في الظانه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويكون المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان
اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما
مر في مفعولي ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث مثل ووجب

هند

فى الاخبار بالموصولات

مهنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين
فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثانى احد البائنين لان احد ذكر البائنين وجب ذكر الثانى فتعين ان المفعول
هو الثانى والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
ويقول على مذهب الاخفش لمعلم انا زيدا اباه منطلقا والمعلى هو اباه اباه عمرو فاباه الذى بعد هو ضمير
اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت
واعلمنى زيد عمرو اباه منطلق والمعلم انا زيدا عمرو اباه واعلمنى اباه المنطلق ابرزت انا لجرى الصفة على غير
صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و
ذكرت الثانى اعنى عمرو الذكر الثالث اعنى ضمير اللام واما ذكر الاول اعنى زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز
اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرو اباه والمعلى هو اباه اباه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو
لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية
وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شئ وصفة لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب
براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كباب فجار
وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى
ان يجعل ابوابا براسها فيها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهى حينئذ على اقسام ايضا ولما
كان هو فى قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرناه
ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيد
ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اى لا تذكرها على احد التاويلات وقلما
يحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونه
استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخو من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا يجرى مجرى الصحيح فى تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمنى
لئيم كخنزير تمرغ فى رماد واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا المال بمنزلة
زيادة ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة وصار الالف كانه فى وسط الكلمة والحذف قليل فى
الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية فى
التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله
رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كافة كما فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال المصنف لان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهى
للتبعيض كما فى اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشيا وقوله فرجة صفة
الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تتميز وتنقبض ونعنى بالتامة نكرة غير موصوفة
وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هى اى نعم شيئا هى عند الزمخشرى وابى على ويكون ما معرفة
تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشئ قال فى فنعما هى اى نعم الشئ هى وكذلك فى دققته
دقا نعما اى نعم الشئ ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرمانى
والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف فى اسميتها الا انهما وذلك نحو قول على عليه السلام فى النهج
نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء اى نزولا كالنزول الذى نزلته فى الرخاء وقوله وصفة
اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اى مثلا
اى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالتجربة
ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما وزيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها نحو
فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل
اعطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو

قوله وما الاسمية

قوله مثلا ما اى

اضرب به ضربا امّا اى نوعا من انواعه ايّها كان ويجمع هذه المعانى كلّها الابهام وتأكيد التنكير اى عظيم
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معيّن قوله ومن كذلك الّا فى القام والصفة
امّا من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطيّة نحو من تضرب اضرب والاستفهاميّة نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبى محمّد ايّانا وبالجملة كقوله
ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنّى لى موتا لم يطع ولا تجئ تامّة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانّه جوّز كونها نكرة غير موصوفة ولا تجئ عند الكوفيّين حرفا زائدة وانشدوا الا الزبير سنام المجد قد
علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهى عند البصريّين موصوفة اى الاثرون اناسا يا معمودا قد تشفعا ايضا
يا شاط من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم والمشهور بشاة ما قنص وعلى بناء ما ومن الشرطيّتين والاس
والاستفهاميّتين والموصولتين ظاهرة وامّا الموصوفتان فامّا لاحتياجهما الى الصفة وجوبا وامّا لان وضعهما
وضع الحروف كما قيل هذه الاخيرة تعمّ فى وجوههما وامّا التامّة ايضا ومن تجوّزهما الذى تعلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعقل تغليبا نحو قوله تع ومن لستم له برازقين ويقول اشير من فى الدار عبدا ما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانّه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كلّ دابّة فغلب العلماء فى الضمير ثمّ بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخّركنّ لنا وسبحان ما سبّح الرعد بحمده وقال تع وما
ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول فما هيّته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيّته وهى منسوبة الى ما والماهيّة مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائيّة او يقول انّه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرساً بقرام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انّه انسان وشككت انّه زيد
او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما ربّ العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى ربّ السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهيّة لكنّه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهيّة تنبيها لفرعون
على انّه لا يعرف الّا بالصفات وماهيّته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخّركنّ لنا وما سبّح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهيّة ومن وما فى اللفظ مفردان مذكّران يصلحان للمثنّى والمجموع والمؤنّث فاذا
عنى بهما التثنية او الجمع او التأنيث فمراعاة اللفظ فيما يعبّر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
وانّما كانت اولى من مراعاة المعنى لانّ اللفظ اقرب الى تلك العبارات المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا غير من وما يقول ذلك الشخص نفسه وان كان مؤنّثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه
ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان يقدّم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهنّ
من احبّها فهو اولى من قولك احبّه لتقدّم لفظ هنّ فلذا لم يختلف القرّاء فى تذكير من يقنت ومن يأت بحلالة
قوله وتعمل لانّه جاء بعد قوله منكنّ وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ
لبس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امّك ولا يجوز يحسن
لانّه خبر لهى المحمول على معنى من الذى بمعنى الّتى والخبر المشتقّ يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتأنيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السرّاج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل تحسن امّك سهل التذكير
لانّ المقدّر لم يتعيّن كونه بلفظ المذكّر والمؤنّث والاصل الحمل على اللفظ كما قدّمنا فيتقدّر مذكّرا
ويكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنّات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثمّ
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتع بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا وامّا تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اوّل الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيّين منعه والاولى الجواز على ضعف الّا انّ اللام
الموصولة فانّه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاء لخفاء موصوليّتها ثمّ انّك ان اثبت لها بصاحب

لا تقول الفتية من جهة انتصار ... الا ان يكون مثال ... مراعاة المعنى

من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤنث غلامهم لم يعرف ما يعبر به عنهما من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلك والمذكر
لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو ما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم
يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراد
لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن قوله واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
نذكرها حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك قبل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما قال فيها خلاف فكما مر فلا ادري لم لم يذكره المص
مع انما جعلها كالتي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتوروا عليها اعراب الموصوف
واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة
للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة كخمسة عشر كذلك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل
ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تع ايا ما تدعوا الا في
كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجئ في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها
اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد وانما حذف
لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة وبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر لقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اي في نفسها فاذا حذف المبتداء صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه
وهو هنا اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما ان ما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي
ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم حذف الاعرابيه
افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فيقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجئ من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل
لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجرمي
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية
كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتدا وما بعدها
خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا واي في الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت
من كل طعام قال الله تع واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل
على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ في ضرورة
الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجئ في باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق

[illegible] ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة ـ فيما يتعلق بالموصولات

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب وامثل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او كلام الابتداء واي بعد نحو امثل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده و قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن واتهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايه لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف غير يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و من الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة كما في قوله تع اين هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا هيهنا موصولة رفع الجواب في البدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتداء وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التقاول الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي نصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما لزم هيهنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فيكون ما مبتدا اذ في وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زائدة وانما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتداء قد جاء طلبية كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع خبرها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قلت فالقول هيهنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول و

احكام ما ومن واى في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التأخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها بما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء ها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزء الخبر ولا يفصل بين الموصول ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه اذ هذه الاشياء لا يجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للآخر وصلة الاول محذوف ومدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي والاتي في زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب فيها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما ايضا كالجزئين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب احدهما على الآخر بل جزءان يجوز تعقيب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقيب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذي بنا وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلتنا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اى الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا العذري لانت البيت اكرم اهله اقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واى في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت عليه جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من بقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف انما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة بمن كون المسئول عنه نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها اذا ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو حذف في المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان

في حذف الصلة

في الحكاية

فلما لم يمكن حكايتهما فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصد فما هو الكثير
حذفنا النكرة واثبتنا العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالبا والحكاية نص في كون
المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب فان قلت من الرجل او من هو ضربا لم يوهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود
اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقلاء
في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء موضوعا واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيهما اي يا
فتى وايا يا فتى وايا يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصدوا بتجريدها من الاعراب ان يثبتوا العلامات في حالة لا يكون
فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي
فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب وصلا ولو وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات
لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاءوا
قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال
حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على
الاعراب في منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى
من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في
ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحرف المد مجرى واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على
ان التاء ليست للتانيث لكلمة اللاحقة بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزم مواقعها قبلها الحركة التي تلزم
ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت ومنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت
بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها قبله لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال
عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف دل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز
تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليل لا يعتد به وربما جاء نحو منتان بحركة النون التي قبل التاء هذا والذي من الوجوه
عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في
المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر والثاني ان يكون مفردا من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا للعلامات اخر كما في حال الوصل فهذا حكم من
المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى
والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى
وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن بلا حرف في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر
المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل
فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتهما كون المحكي
مذكورا منكورا لما ذكرنا في من وكذلك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ
محذوف الخبر او مفعولا لمحذوف او الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تبقى اي وجمع
نفس الحكاية ضعيفان كما ترى والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها
رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية لمن وصلا ايضا اي فتقول منو يا فتى
ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه
لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية
كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت منا ومنه واذا قيل رايت

الحكاية بأي

في الاخبار بالموصول

امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان وعليه قس واذا الجمع من يعقل ومن لا يعقل
جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه قس واما
المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها الا في من بعد
حذ فيها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد
قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انها تحذف و
يثبت علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب
اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه
اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور وعدم تران رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب
وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها
ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد
نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل
الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد
بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من
زيد بن عمرو بالنصب فان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير
من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول والسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما
كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فتجوز الحكاية في العلم
دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صورة فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو
انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيدا فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية الاسم ... والوجه جوازها

في حكاية الاعلام وما يتعلق بها

في الفرق بين العطف وسائر التوابع

عن اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب آخر من كما كان في آخر
المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول
القرشي او الهاشمي وايضا فمن ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف
الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكي في لفظ المنى اعراب العلم
المسئول عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي سواء فتقول لمن قال جاءني زيد آلمنى وامني وكذا الكلام
وآلمنى وكذا المنيان وآلمنيين وآلمنيون وآلمنية وآلمنيتان وآلمنيات ويلحق المسئول بالجواب على وفق اعراب
المنى تقول ابكرا فيقول آلمنى فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا
اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال ابن برهان سالت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا واردت ان
تسال عن صفته قال تقول اللتى كما تقول المنى قلت الظريفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت
كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز اللتى اتفاقا قال المبرد القياس المنائي او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام
بأي على وفق المنى قياسا فقال يقال الآئي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال
اليايات والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم
انما تبنى اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل
اذ لو كان كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا
كذلك لاعربا كسائرهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء
لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج
الى التعسف المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تادية معانيها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض و
الظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت ففي بعضها النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها اكثر كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع
زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كلمات في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال فانه كقبقاب وبيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فالاشبه ان يكون اصلها المصادر للتناسب بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اهاء في الكف
ويهاء في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعا في الانتعاش وويلك وويحك وويبك وويك لعمرو على ما مر في
المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اي انتعش ويحي اي ارفق
وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وهيك وسيجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو افا وتعديه بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك
عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط
التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي بعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر واحذر
احذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن
المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاسم لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما امين فنقل بسرياني وليس الامين اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

لفظه والمنيين

بحث اسماء الافعال

احذر

بمعنی کلا لیکن کذا ویبنی علی الفتح ویخفف بحذف الالف فیقال امین علی وزن کریم ولا منع ان یقال اصله القصر ثم مد فیکون عربیا مصدرا فی الاصل کالنذیر والنکیر ثم جعل اسم فعل وکان القیاس ان لا یقال لاسم الفعل الذی هو فی الاصل جار ومجرور نحو الیک وعلیک اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورویدا انه اسم بالنظر الی اصله والجار والمجرور لم یکن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فی کل لفظ منقول الی معنی الفعل بقلا غیر مطرد کما مرّ فی نحو رحمک الله ولم یضرب فیتحتم ان یقال فی نحو کذب العتیق بالنصب ان کذب اسم فعل کما یجیء ثم اعلم ان بعضهم یدعی ان اسماء الافعال مرفوعة المحل علی انها مبتداء لا خبر لها کما فی اقائم الزیدان ولیس بشیء لان معنی قائم معنی الاسم وان شابه الفعل ای ذو قیام فیصح ان یکون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنی للاسمیة فیه ولا اعتبار باللفظ فان فی قولک تسمع بالمعیدی تسمع مبتدا وان کان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن کما ان ذلک وکالفصل عند من قال انه حرف کان لکل واحد منهما محل من الاعراب لکونهما اسمین فلما انتقلا الی معنی الحرفیة لم یبق لهما ذلک لان الحرف لا اعراب له فکذا اسم الفعل کان له فی الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الی معنی الفعلیة والفعل لا محل له من الاعراب فی الاصل لم یبق له ایضا محل من الاعراب کما ذکرنا فی المفعول المطلق وما ذکر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع علی المصدریة لیس بشیء اذ لو کانت کذلک لکانت الافعال قبلها مقدرة فلم یکن قائمة مقام الفعل فلم یکن مبنیة ولا تقول فی امامک بمعنی تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فیه صار کفتحة فاء جعفر وکذا لا تقول فی علیک والیک اسمی فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف الیه فی الاول صارا ککلمة وکذا الجار والمجرور فی الثانی فصار اسم المصدر والصوت اذا کانا اسمی فعل مثل الفصل وبقیة حلیتین لذات وصار المضاف والمضاف الیه والجار والمجرور فی نحو امامک وعلیک اسمی فعل کعبد الله وتابط شرا علمین فهی منقولة عن اصولها الی معنی الفعل نقل الاعلام ولیس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسکت الذی هو دال علی معنی الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشیء اذ العربی القح ربما یقول صه مع انه لا یخطر بباله لفظ اسکت وربما لم یسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا سکت وامتنع او کف عن الکلام او غیر ذلک مما یؤدی هذا المعنی لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنی لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل کما قال عنترة کذب العتیق وماء شن بارد ان کنت سائلتی غبوقا فاذهبی اذا روی بنصب العتیق وکذا فی قول من نظر الی بعیر نضو فقال لصاحبه کذب علیک البزر والنوی بنصب البزر قال محمد بن السری ان مضر تنصب به والیمن ترفع فمعنی کذب علیک البزر ای الزمه وخذه ووجه ذلک ان الکذب عندهم فی غایة الاستهجان ومما یغری بصاحبه ویاخذه المکذوب علیه فصار معنی کذب فلان الاغراء به ای الزمه وخذه فانه کاذب فاذا قرن بعلیک صار ابلغ فی الاغراء کانک قلت اغریت به فخذه ثم استعمل فی الاغراء بکل شیء وان لم یکن مما یصدر منه الکذب کقولهم کذب علیک العسل ای علیک بالعسل ان قال وذبیانیة اوصت بنیها بان کذب القراطف والقروف ای علیکم بها او کذب الحج ای علیک به فکما جاز ان یصیر نحو علیک والیک بمعنی فعل الامر فینصب جاز ان یصیر کذب وکذب علیک بمعنی الامر فینصب کما ینتصب بالزم قال ابو علی فی کذب علیک البزر ان فاعل کذب مضمر ای کذب السمن ای لم یوجد والبزر منصوب بعلیک ای الزمه ولا یتاتی له ذلک فی قول عنترة کذب العتیق علی روایة نصب العتیق وما ذکرناه اولی واسماء الافعال حکمها فی التعدی واللزوم حکم الافعال التی هی بمعناها الا ان الباء تزاد فی مفعولها کثیرا نحو علیک به لضعفها فی العمل فتعمد بحرف عادته ایصال اللازم الی المفعول ولا یتقدم عند البصریین منصوباتها علیها نظرا الی الاصل لان الاغلب فیها اما مصادر ومعمولها لا یتقدم معمولها علیها واما اصوات جامدة فی نفسه منتقل الی المصدریة ثم منها الی اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعیفان قبل النقل ایضا لکون عملهما لتضمنهما معنی الفعل وجوز الکوفیون ذلک استدلالا بقوله یا ایها الماتح دلوی دونکا انی رایت الناس یحمدونکا ودونک عند البصریین ههنا لیس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوی ای دلوی قدامک فخذها واکثر اسماء الافعال بمعنی الامر اذ الامر کثیرا ما یکتفی فیه بالاشارة عن النطق بلفظه فکیف لا یکتفی بلفظ قائم مقامه ولا کذلک الخبر ومعانی اسماء الافعال امرا کانت او غیرا ابلغ واکد من معانی الافعال التی یقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما کان مصدرا فی الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبین فی المفعول المطلق فیما وجب حذف فعله قیاسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامک ودونک زیدا بنصب زید کان فی الاصل امامک زید ودونک زید فخذه فقد امکنک فاختصر هذا الکلام الطویل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لیبادر المامور الی الامتثال قبل ان یتباعد عنه زید وکذا کان اصل علیک زیدا وجب علیک

اخذ زيدا واليك عني اي تنح وبطلك وبعلك لبك واذهب عني ووراءك اي تأخر ووراءك تجري في كلها الاختصار لغرض التأكيد
وكلها امر بمعنى الخبر فضمن معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان
اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطأه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها
دليل فعليته وانه ليس منها الهلم وهلمّ على ما يجيء وليس كان كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا
يقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل
نحو امامك واليك ولدى فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى الاصل وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدك احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون
حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في
هالك اذ لم يأت ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا فالجمهور قال الفراء الكاف
في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلا تمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين
الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو
رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب لا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف
في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعد ها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور
للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي في تلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا في علامات
الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي في تلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدرا
او صوت قائم مقام المصدر ولا ينقل عن الحاجب باسم الفعل ثابتا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي
المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه
وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا
التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يعرض عن اي حديث كان وليس لزوم التنوين
في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري
دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه يقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد
وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا
واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالالف
مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية
كما في ذاك وتتصرف فيها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء
هاءا هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب فتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة
بعدها الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى
الكسائي من قول من قيل له هاء فقال لا اهاء ولا اهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف
ناد والثلاث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع ولا يثبت بها افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى
هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على
السابعة نحو ما انال وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة
وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقال الاكثر
انه داخل في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول في نحو
مهاتاة وما اهاتيك انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من اتى قلبت

وبيان متعلقاتها

ايتها فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع وقد يستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك
زيد ضيفه وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجئ بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله شعر تذر
الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله
من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من حمل على القلب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى حرى قيل ومنه
قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي مهلا وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يجعل احد
لحاق الكاف بتيد قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كان يجعل لحاق الكاف الحرفية لجميع
اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس
الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي ارفق
رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمن
الامهال وجعله بمعناه ويجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيرا
رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا
يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر
مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية للاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا
يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد ما علي رويدا اسم فعل كما قال بعض
العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد الشعر اي دع الشعر ومن اللازم صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه
اي زد في الحديث وفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان
العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه
هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق
الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين
نحو ويها وجيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل الهمزة ايها واوا
هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك
ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كما مر حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال
الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لكما الان انه يجوز اعرابها اعراب
المصادر نحو اقالك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام
مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر
التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبنائها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى
في نفسي اذ لا ضرورة ملجية الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صورة
المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا
ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر
ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها
هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هبك والمعنى اسرع
ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضافا
الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك
اي اكتفاك يقال البجلي اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكفف
ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله
بجل الان من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف بفتح مبتداء
وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمر
ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل

في هيت

في هيا

في قد وقط

الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال ابن احمر انشأت أسأله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي
مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى بما يعدى به نحو حيهل الى الثريد واما
بالباء نحو حيهل بعمرو اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به وبمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد وبمعنى
ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر
وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح
الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد
يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل تسكين اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي كتاب الشعر لابي
علي حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي انهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل
منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل
او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله وهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ
مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم اجاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقولك ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال
حيهلك وهاتا متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم
وهو عند غير الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم
واجمع غيرك في المتعدي فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر
اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا اقر المم كما هو القياس
عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلموا وهلمي كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل
هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب نقل ضمة الهمزة الى اللام
وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر يدا عليهم
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن عند
الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي
اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليس بالفصيح نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء
ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير جماعة النساء ليقع السكون الواجب
قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وينبغي هلم على تشديد هلو فتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون
نونهما من وعن قال الهذا كما روي في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في ردت كما ادغم ثم يخاف دخول التاء
فيزيد الف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة مع نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك
مبينا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي يبين بحرف الجر الا اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى
هيهات لما توعدون وحكي عنهم انه يقال هلم لك كذا فيقول المخاطب الى م اهلم مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هاء كذا فيقول المخاطب لا اهاء ما اهلمه معك
بنفسك انت قلت لام والهاء المفتوحة وابن لام على المذهب الاخر تقلب بعض اجزاء الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى
الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات ويقال تمام الوكيل الثلث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء فيهن وقد ينون في هذه اللغات
الست وقد تسكن التاء في الوصل اجراء له مجرى الوقف وقد يجيء ايهان نحو هيهاوا يهاوقد يلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب
نحو ايهاتك وقد ينون ايضا نحو ايهانا وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض
النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة في قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث
فالوقف اذن عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقال
قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضموم التاء يحتمل
الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان نقول الياء والالف فيها زائدتان فهي مثل
زائدتان وهي مثل كوكب لا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ويقول فتح التاء
في الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة
على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصلها هيهية في الاحوال

حيهلا

حيهله

قوله هلم بمعنى اقبل

قوله هيهات

ايهانا مفتوحة

ان لاتوهز

في شتان

ان لا يوقف عليها الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل
تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين لان باب فعلان اكثر من باب [illegible]
ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد
وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة
الرقي شعر لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك
بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم شيئان احدهما اللغة في شتان وهي
كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع
الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب
لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان
بمعنى افترق لان لفظ ما ههنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ
لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر
كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال
في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك
بينهما قرابتان اي تشتركان فيهما فلو فسرنا قولك شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين الزيدين
وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركان فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما
بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا او كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين نحو شتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش
في قوله تع يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله
قوله تع ومنهم دون ذلك وقطع لي فوق الخماسي ودون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير
له ووروده لهان يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطان
بضم الباء وفتحها اي بطوء ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احد عشر لغة اف مضمومة
الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافي كبشرى ممالا واف كحذار منونة وغير منونة
وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو
الفا واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة
وسكون الهاء مع المد وجاء اوتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوتاه [illegible]
والتاء للتانيث لا فاعلة اذ لو كانت لاما لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قوت ويقال في اوه اوها وفي آوه اوتاه بزيادة الالف والهاء
كالف الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء [illegible] بفتح الاول
قال ابو علي هذه اجود لانها اقل تصرفا ويجوز ان يكون تصغيرا وه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف في شبهها بحرف
ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلام [illegible] في قوله عليه الصلوة والسلام من استطاع منكم الباءة
فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع
ما بعدها على الابتداء فاختصر من الجملة الاسمية والفعلية بتركيبها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف
مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كما
المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينتصبان مفعولا كعندك
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك
اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم ثقلك اليك وتنح عني فاختصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اي
انتحي فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف مع شبهها ان يكون اوامر فلا يقال على قدوتي قياسا عليه واما علي
بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه
والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشذ من علي لجره المظهر والكسائي
يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور بالبارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع

ومنها سرعان ووشكان

في لغات اف

ومنها

الظروف

المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها

اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة

كفجار وصفة مثل يا فساق فامبني لمشابهته لدعاء وزنه وعلما للاعيان مونثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب

في تميم الا ما اخره راء نحو حضار فقال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد

في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيد الا انه خرجت من الفعل على صيغة

واحدة تجري بان صيغة افعل فعال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع

من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفال وفعال او من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر

في الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحفظا منه وهذه عذر قريب فتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل

به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبدع

صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت ولهذا القول منه مبنى على

ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم ومنه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول

ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي

صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي علاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعوا اليها وليدهم عرعار قال المبرد

لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال

الشارح في الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا

قارقار وعار عار وعند الاخفش فعال امرا من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر

الفعلي للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها

هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها

جمع والجمع مونث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في القيا

في جحنبنيه دليلا على التكرار المثنى واصله القيا والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مونث كان في

بمعنى انهم جعلوا الالف التي هي دليل مثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث

الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرية قوله ولانت تشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في

الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول

عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع

اسماء الافعال على ما بينا قبل ثم ان الوجه الذي ادعى عبد القاهر في تانيث الفعل في دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل

امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخفى قسم المصدر وكذا الصفة من معنى المبالغة

فحماد ولكاع ابلغ من الحمد والكع الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرفة مونث ولم يقم الى الان

دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كبرة وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على

تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم التشخص طردا فانهما مونثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة

في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينه وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرائة اذ حمل

كلمة على اخرى في التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول مذكرا وموتنا شيء بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمونث

المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان الشارح جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون

فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة

علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في انطبا اذا وردت

الماء فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اي لا اب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر

ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه

ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة واذا سمي به المذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز

عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد هم في تانيثها الثالث الصفة المونثة ولم يجيء في

صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي

يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب يا وثار وكذا يا خصاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضرطة

قرقار د عرعار

في المفعول المطلق

اتما انا اذ لا يطلقان الا على المونث

لكعاء

ويا خزاق

في فعال

وما خوذ من الحرق وهو الدنف ولا يجيء هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير
علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما
وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشي والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى
في ابدن من الشعر البسيط ومثله كثير كرار للخرزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم
يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحيد اي تميل
سميت بها تفؤلا وتصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه مع فيه ويقال حيدي
حياد اي ارجعي يا راجعة ويقال اصمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك كالثبات ويلين
في قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حذام حذيه اي يا داهية الحاذة اي المانعة
وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على تاويل صمي صمام ويقال كويه وقاع وهي علامة كية على الجاعرتين و
انتصابها على المصدر من كويه اي كية وامعنا اي لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار وفشاج من القثم وهو الجمع ومن الجعر وهو النجو والفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس
بدليل نعتها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحياد حيدي
وجبذي جباذ كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته سبة يكون لزام اي لازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اي
بالة اي يصيبه عندي ندى ولا يصله مني صلة قال ثم الخيل بعد لوائي تصميد بداد اي متبددة متفرقة فهو حال والرابع
الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا
لصاف يبيض فيه الحمر بتذكير ضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل
بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فخصاه وحصا
وكذا حصار كوكب وظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام وحذام وبهان وغلاب
وجعاج لنسوة معينة وسكاب لفرس وكساب لكلبة وخطاف لكلبين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف للارضين وعرار
لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال فبسببين يسلم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي
قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو حذار ونحو عمار اسمي به مؤنث
فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء
التانيث في المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى قال المص لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب
وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعي العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا
يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يدل لفظان في معنى لا يكون احدهما معدولا ولا عن الاخر
وان ادعي التقدير للاضطرار وجودهما فيحتاجان الى ذلك كما ذكرنا للمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال
الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايض فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بني غير المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو سحاب وكلام وصناع فانه لا مبالغة
فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحناذ فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك لفظها وجب اعرابها
كما يسمى بمن شخص على ما يجيء في باب العلم لكن معنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كحذام وقطام فبنو تميم جروا فيهما على القياس باعرابهما غير منصرفة واما الاعراب فعربها عن معنى الوصف وامتناعهم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى جاء
البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم لما راوا اتفاقا بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب
ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجروها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي معربة غير منصرفة عند بني
تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل او الوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية

في علة بناء المصادر والصفات

ان يكونا

في بناء الاعلام

في نحو فساق وفجاج ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا
كما مضى هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم ففصّلوا فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان
اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكنه قد يترجح احدى التقديرين
لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا
بتقدير علة البناء لانها اذا اعربت مع منع الصرف لم يكسر واذا بنيت كسرت دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من
تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل الكثير من بني تميم فقدّروا علة منع الصرف في
الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم الشخصي انه عند اهل الحجاز علة التقدير بالتحصيل مشابهته
لباب نزال وهو جمعه العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل
تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في
نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين في منع الصرف الى العدل اذ
الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدّر فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل
اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضها في ذي الراء هذا وقد مر الكلام
على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوّت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي تسمّيها
النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون
مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن
الافصاح بالحروف افصاح الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم في
بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس
الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن
من التشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان
غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف
ومن يبزق على شيء مستكره يحصل منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة
منها طبعا كاخ لذي السعال الا انهم لما ضمّنوها كلامهم لاحتياجهم اليها في اثناء الكلام حركوها بحركة وجعلوها لغات
مختلفة كما مر في لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوّت بها للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت ونور
ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج ونحوهما واما امر اخر كنخ للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب
به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر ونواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تع كمثل
الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال
فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف
معينة لا معنى تحته ثم يحرصه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان
يفهم المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان
يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده
فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل
هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها با
لتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة
عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك
هذا وانا لا ارى منعا من ان يكون صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنهما
اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر ونواهي لان الله تع جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها
من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات
مقطعة معتمد على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام
الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام

سنقولها م

وغير ذلك م

الثلثة

في الاصوات

الثالث بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على نحو ما في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا
التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف وادخلوا الالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا
لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا ايضا
بعضها بمعانى المصادر نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اى طيبا فهذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة فى الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا امنع ان يقوله تعويض وانه مثل ما تقدم في اسماء الافعال الا ان تعويضه
كان صوتا في الاصل ونستريح اذن مما تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات تقصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى
الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كواها واف لكما واذا قصد
الفاظها لا معانيها فانها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع
الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال الجهم بن العباس تردد بين حيهل وعاج وانما العاج و
والجيهل جن جنونهما وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف ان لوا وان ليتا عناء ولا يجد الله بان
ولا يجد بابن على ما يجى في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونهما
علامة الاسم الذى اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل من الان وكل الان معربا ومبنيا مع اللام
اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونهما علامة الاسم الذى اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض
البغداديين كل الان وكل الان معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابى الدقيش هل لك في زبد
كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما
اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك حيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن
وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام
عليها اجمالا واما التفصيل فمنقول من الاصوات التى هى حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو
حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة
ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التى يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل
اى توسعي في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمى به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوى كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك
هاد بلا تنوين ففيه اربع لغات وقد تفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت
للالفاف طائعة وما يقال لها هيد ولا هاد اى لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتانا فما قالوا له هيد مالك اى لم
يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوت مثل الجاء بالتنوين ودونه زجر للابل ايضا
وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما يقول
لا ابت لمن اكثر من قوله لا لا وجئ وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر
الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا حاء مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون
وتشدد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما ويجوز
في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين
المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم
منونة وكذا هجا وتع وتاع لزجر الغنم ايضا وبس في دعائها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

في تفصيل الاصوات

تفصيل في الاصوات

وَنِخٍ بكسر اثنا وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتبن عند السفاد وعَهْ وعَيْز بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان وشاء ونشو ما للحمار المورد وعوه دعاء للجحش وهيج دعاء للفرس وجح صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وضم ودعاء له ده ده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي وقد جعلت بمعنى الهدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على الحوال في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاك لها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال لبى الله في عبس تبينه بالعدى وفي الغر من ابنائها بالفوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كالكلمة الواحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وي لامه عجبا لها اي ولي ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الابيات او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدام اي ويلك وعجبا منك وفتح الهاء ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسأل لم تتعجب مني فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سألت زوجها اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اي الم تري انه وراء البيت ثم صار ويكان بمعنى الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرقة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ وسناخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وال غايات اخاوروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فيه ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احداهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا بالسوء الكلية بل فيه اطماع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا وانما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمى بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات على الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تأليفهما او انما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود وكان المركب المفرد فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى

في المركبات

ب: قوله من كلمتين ليدخل فيه المركب من الاسمين والفعلين والحرفين ومن الاسم والفعل والحرف ومن الفعل والحرف ... [illegible]

قد ثبت ان التركيب لا يكون ... في المبني على ما يساوي ... المركب ... مبنية الاصل

كرب

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما مر وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف
ويبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني او سكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضربت او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى العجز فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز
ما للمفرد من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان بناء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب الياء نحو معدي كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احتراما لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا مر في الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكما في نحو ازيد وهل زيد ولو زيدا اذا الاسم او بعد هذه الحروف مبتدأ او في الظاهر قول سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير ولا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زيدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة لا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امنت من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولو زيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب ولا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع

مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف وفي الاسم العامل عمل الفعل
وراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فمنصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امراة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين
بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام
اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق
مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
في التوابع مع متبوعاتها اجرائها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني في وجهي التركيب لا اضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما او لا بعدها القيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن
الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع
صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن ثانيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية
وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية
لا مطلق اعراب لا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بـ قام وقد قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام
فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر فالاعراب الثاني كبعلبك
وبنى الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لا اب وابنا وانما
مزج النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي
الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثاني وبنى الثاني لتضمن الحرف فشابه الحرف العاطف في بنائهما على الحركة للدلالة
على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف مع بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة
النيف الى العشرة فشبهها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب لكنه تكلف من عنائه وسقوطه ثبت ثماني عشرة
من بحثه وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرين
والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في
العدد فتقول الثالث والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد
من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة
رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد من الثلثة والعشرين فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمين يدلان
على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك
الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد
من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول اراد وابناء اسم
فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل
منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض
حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثالشر مثلا في ثلثة عشر او ثالثرك ان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
التي حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد
من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد من المفرد المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

ظاهر فلا احتياج

في المركب المزجي

علامة

اذا قصد المفرد

وكذلك ليس معنى

او بحرف مقدر كما في ثالث عشر واصل قولك جاءني ثالث عشر رجلا اي واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على ثالث
ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فقطعوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون
المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيضاف ثالث ثلثة وانما
اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول
الحسين ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف
في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب
العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة بجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الان قلت
لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره
اللام فكيف يعرب بخلاف كل الان فان اللام باشر نفس ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة
عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر
لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان وجعلوا الاعراب كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر
لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال الكل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين
واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني
كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا امتزاج الاسمين حذفوا
الواو المؤذنة بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا
النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه
دليل تمام الكلمة فبتلك الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل
التنوين فصار اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته تقول
ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى
عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب
البناء وليس بقول من قال انه اعرب لانه لو لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلنا اعرابا فلم
يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف
علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني
اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا
اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف
المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى
مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء
والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى
بادي بدي مبتدئا واولا لك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه
لاتحاد معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بنحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افاد مع معناه اي العدد
المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني ولحسبته اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما
تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب لم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة
ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال لظهور
انفكاك الجزئين من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء
ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس وكثر بناؤه ايضا
على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة

الا ترى الى بناء

كما يجيء

عن المضاف والمضاف اليه وان امحى عن الجزئين ايضا مسبباهما الافراديان كما امحى في بادي بدي لان العلم ينقل الكلمة
عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لما خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من
من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين
اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه مضاف
والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب جعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين
في بدي وبدا لان فيهما تركيبا وعلمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا الا انه اسم رجل لان معنى
ايدي سبا اولاد سبا من يشجب ولا اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالي قلا فعند
سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب لاد ليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة في بادي بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادئ
وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيهما بادي بدا اول كلمتي هذه كاول كلمتي
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كيات لان بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فخففت الهمزة
تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدي او بداء
الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدا مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم بادي السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذي بدء وبدء ذي بدا ة على فعالة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف للتخفيف
بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب المضاف مصدرا ما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك ابتداء ومنها ايدي
سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية
عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون على القصد والمعنى مثل تفرق ايدي سبا
وامره في بناء الاول والثاني كامره في بادي بدي قلنا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدي
سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا ولكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جاز الخمسة
عشر مبني الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز الا المتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا
قدرناه اقلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل
صباح ومساء وكل حين وانما تودي معنا هذا العموم كما في قوله انتظره ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اقل المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه
كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان
ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعنا
ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر اي ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصدرا لا حالا اي بقاء واخبارا اذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلي بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته كفة مع كفة او بعد كفة كما روي
عن رومته كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته
صحرة مع بحرة واذا فصلوا بحرة اليهما اعربوا الثلث نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلث
كلمات والنحرة ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولهم فلته نحرا وقولهم للعالم نحريرلان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى الذي ذكرنا فيما
عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون لتشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة لتشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم

بجزاكم

التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء ويقول اتيته في كل يوم يوم وفي صباح ومساء وذلك لان علة
بناء الاسمين لم يكن فيهما تاما لانه لم يكن حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه
به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر بوجوه الاحوال لازمته للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيت اى متفرقين
شايعين وسقط بين بين اى بين الحي وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه
الكلمات المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من
اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت
وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشو الاخبار ويبثرها وحيث بيث قد ينونان و
قد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه حوثا بوثا من
الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين
وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاشتغال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستعملة كخذع مذع
وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب فقد مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله
غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اى في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاآن
مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان
مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاآن مفتوحتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما اما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب
ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا وفيه لغات على سبعة اوجه خاز باز بحذف
اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازى والبازى على عطف احد المتعينين على الاخر وخاز
باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وثانيا جاز كسر الاول هنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء و
انما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب فانما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير
المنصرف وخاز باز معربا بهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت
اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخازباز به جنونا ولها خمسة معان ضرب
من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش
وكل واحد منهما اسمي بصوته مبنيا على بنائه وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة
عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبادي بدا وان انمحى عن جزئيهما ايضا معناهما الافرادي كما انمحى ذلك عن جزئي ايدي
سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا و
ذلك ايضا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول عنه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل
الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكون في الايذان بالاصل
المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوليت وفعلت
اى جامعت كالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى المتقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعله
لم يملأ مواكبها ديار بكر ولم يخلع ولم يهب اى خولا وكقولك مررت برجل فعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك

لان بين يقتضي شيئين

الفائين وكسرهما مع فتح الصادين

الكنايات

اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكفف اكفف في مهمه وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل
صيغة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان
كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها
من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه
ولو صرحت قلت أزيد ام عمرو اذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء
شرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما ويكنى بهذه
الاسماء شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذا كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد أفي الدار
ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب
سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى
بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا او كنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب
احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها
بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدها هنا لان لها بابا اخر
هي اخص به والكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها
عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او للنسيان فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقر به استفهامية كانت
او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من
الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك
كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص
والاولى ان يقال لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كالهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك فاشبهت
ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم
به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك ثم الخارج يحصل المتكلم المعنى لخارج بذلك
الكلام والكلام المصدر بكم او رب لا يتغير من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره
فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولو تتضح صدق واحد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبريين فالجواب ان معنى
الانشائي في كم الاستكثار وفي رب التقليل ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان
في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال لم يستكثروا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس
كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منتفيا لهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام
بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل
ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار
المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في هاء القبيل وابدي سبا فصار الكلمتان ككلمة
واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية
الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبني ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما
كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور مبهما
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد
المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي واي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا فلاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها
نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل
فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفوا احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل
الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها اي وقعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

قوله جميع الكنايات ليست بمبنية

بناء كذا

عند السامع

ثم قدم

كم الاستفهامية والخبرية ومميزهما

ثم قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة
بعد كسرة فاذهبا التنوين بعد زوال الحركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء والتاء
على الهمزة وقلبت الفاً مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماماً للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من
لغات نحو كي كيع وقد يقال كأي بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هي لام الفاً لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقد يقال كأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هي لام الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال
كاى نحو كعى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كأ نحو كع اما على حذف العين واللام معاً ونقل كسرة اللام الى الهمزة
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذف فيها التنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى لا يستحق اعراباً ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية
ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل
ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضاً عنهما بقى على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو
الخالى عن التركيب بكيفية عرية عن سبب الاعراب فعبر عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا
لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهى في محل النصب قلت ان الاعراب
المحلى في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف اولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة
المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضاً تشبيهاً بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية بحذف لام الاولى والكلمة وابدال التاء منها كما في بنت
والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف
عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازنى وعنده واو
حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضاً لام كيت وذيت واواً ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين
فلو كان العين واواً لقلت كوت وذوت والتاء فيهما للتانيث اعتبار عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة
ومكسورة فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم
الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود معدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب
وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاسمين الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين
للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اى كم ديناراً قالوا وحذف مميز الاستفهامية
اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيئ العلة في باب
العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة
فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديراً لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في
الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطراراً كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا
وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على
المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية
الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة جوز اضمارها
قصد التطابق ولا يجوزان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل المتضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام
كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين وعلى ما اجاز الكبرا في
العدد اعشرون غلماناً لك اذا اردت طوايف من الغلمان ينبغى جواز كم غلماناً لك بهذا المعنى وقال البصريون
لو جاء نحو كم غلماناً لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلماناً لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف
اى كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلماناً لك الا على مذهب
الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافاً للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل
في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادراً لكثرة دخول
من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشىء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجيز بين المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ
لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في الشعر بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو
قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن
مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز
الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل
وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء
بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا
من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما
ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية
على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما الجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان
كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ
العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا
جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم
من قرية وذلك لما افتقر الى المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام
اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى
الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولاجل تضمنهما معنى الانشاء اعرب رب وكم نظرا كما يجيء في باب التعجب
وانما وجب تصدير متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على
معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا
فيها او يجوز بقاء الجملة على حالها فيقتضب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع
مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما
وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر
فهما يرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم
يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا
ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به
فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب
المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل له والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية
ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان
يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل او شبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضاربه وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك
كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف
الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

المفعول

المضاف

بحث الكنايات

المصنف كالغراب كو لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار
فهو مرفوع وهو ذلك لانه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على جهة الفاعلية نحو
كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا
منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن بعده كم ظرفا وكونه ظرفا
باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير
كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءني واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين
واذا ان لم يجر بحرف جر كمن اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف
وقد يقع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضربه ومن قام قمت وخبر اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به
نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور
نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او متعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في
اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة
المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث
طلبها الصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزائية
كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كما ذهب البصريون على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها
ما حضر ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره
كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان
حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابتداء
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز
كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يجيء في نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي
عشاري الفدعاء للعوجة ارسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم الى انسيها بمعنى انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هي الخلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمين حلبت معنى ثقلت او تسلطت اي كنت
كارها لحلبها مستنكفا منها فلهذا عدي على كره مني ووجه النصب فيه كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب
تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحالب ثابتة
الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نضبا

ظرفا وكونه مميزا باعتبار

ولا يكون الا استفهاما

قوله ما حضر لا قوله فيها
حال من كلامه بين
وهو الاكثر تقدمه
الى ... عليه فيه

بعلى التضمين حلبت

وجوّز الانصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا
على الاخبار ويرتفع عمة بالابتداء وقد صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول
مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما
كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك

لان الغرض من اتيان مميز جنس في الحالين

والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا
وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه
مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ
مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن
عن عدد الجماعة الذين جاؤك المجاب بمفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل
جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال
على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على
المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم
رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم
ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف
عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول كم غير امرأة وكم رجلا وهي جاءتك عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا
وامرأتها بالعطف على التمييز لان المرأة الملتمسة ذات واحدة فلا مدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل المبرد

ابو سعيد

عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك والمعمول به قيل
واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فمن حيث لا يحذف مجروره ولا اعتر
على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها
كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن

المجيء بعد التنوين لكان مميزها

كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان
ويلزمهما التصدير دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره
بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا لرغبة على التكثير
اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابه وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه و
بالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه قال ابو حنيفة قطايقوا بها العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر
حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير
الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة
لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو متيقن وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق
واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب

بحث الظروف

ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع

والله اعلم بالصواب

عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا
يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الجزء
مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدى وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا
ما هو دال على الجزئية لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا
قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف
باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت
معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا

ان اضافتها

ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابدا بدا ولا فصل على هذا الا فرق في المعنى
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وابدا بدا اولا اى متقدما او متاخرا الان لن زايد مثل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلاً كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ
ويا مطراً ويجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هو المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت
بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه
وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كعمٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمرامٍ ومن علا كعصى ومن علو مفتوح
الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت علِ على الضم وجب حذف اللام اى الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت
الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علُ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد
الضم في المنادى المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب
يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ من دون سائر
الغايات فلتثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علوِ فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من
سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير او اما البناء على الكسر فيستثقل الا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات
ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها
وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير مضمومة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري
مجراها لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهاتٍ
غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير
التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم
لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان
الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ
واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا ففي جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب
المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب
لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تتضمنه الجملة لا نفس الجملة
فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد
الازمنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة

من الظروف حيث

الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف
اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها
مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او
في المستقبل نحو لآخذنك حين لا شئ لك قال الله تع يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز
الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل فقوله تع يوم هم
على النار يفتنون وقوله تع يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان
الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كأن
وان وما قبل الجملة قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى
البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل
في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جازت اضافته الى الفعلية و
كذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث
ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة
بحرف مصدري قال شعر بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما قال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون
الطعاما او بقوله اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون
كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ايضا معربا كان او مبنيا في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم
اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي
اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال المبرد في الموصوف بذي الوقت
اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما تقرر في الموصولات انها بالواو في الاحوال
على الاشهر وربما استعملت في غير الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا
وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر
في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة
فعلا نحو حيث واذ فعلا فتصديرها بذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد
اولى من حيث زيد يجلس وفي ماذكر من ذلك في اذا فنظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة
الى الجمل لزومهما الاضافة نحو حيث واذ وذلك لانهما اشتبها مثلين ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحد دون
حاصرة اختصاص نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بما شبها بعيدا لم يضافا الى صريح
الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء وانما
صدر ما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف
اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون
الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها مغن عن الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا
بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا
الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر
الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم
هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولابد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير

وريث

ثم حيث

اي غير ومثل

بحرف مصدري دون ما اضيف اليه

لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيمتنع ان
يقال جئتك يوم قدم زيد الكار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي
ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتداء في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدمه
اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في
قال تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول
به ليعلم مقدرا وقال شعر باذل حيث يكون من يتذلل العفاة ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا الا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو
يومئذ وح وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما
قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كان معنى قوله تم ميقات ربه
تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما
برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان
هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها استحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض
واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف
بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تع وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينا كذا و
قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا
الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجمل مبهما في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك معوّدا
لحذف الجمل المضاف اليها فابدلوا التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدلة منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق
على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ ايضا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه
من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره
فلما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جردوا اذ عن معنى
الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق
ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله تع فعلتها اذن وانا
من الضالين اى فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو ح
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غيره ايضا الفتح ايضا كقوله ثم وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا
بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم تسود وجوه وغد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه

من الكوفيين خ

ومنه قوله تعالى

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في آخر الباب الظروف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظروف الزمان المضافة الى الجملة انما يبنى منه المفرد
والجمع اذا بقي ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب اذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما
جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر
الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى
ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما صدرها الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح
والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها
اذن عارضة واما البناء فللتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه
الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا
فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و
بعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم
ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح
لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد التخصص كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو
ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل
وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح
يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجملة واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها اليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و
مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان مضاف
كائن في الجمل فشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لان وضعه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا
وقد يفتح الثاء وتكسر وقد تقلب ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد ندرت اضافتها الى مفرد
قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير
قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ولان اضافته مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد نادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال
لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في
قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل
وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع
بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة

بناء الظرف المتقدم على اذ

ومن الظروف اذا

بعدها

بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله
نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية
وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي قالوا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع
المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و
قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع
في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تع وقد
يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه فذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان
كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها
لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها فلا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم و
قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلم لو
ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان
الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى
وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عرفيا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل
لزمان بقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل
صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه
معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز
الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما
في قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى
قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض
ومنه ايضا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول
في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

بقية الكلام في اذا

يدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبّح وان في قولنا اذا جئتني فانك مكرم ولام
الابتداء في نحو قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير
الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني
وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيها ومتى جئتنيه لم يجئ واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت
مكرم فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا قال
واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول
اذ الاول مخصص للظرف والمخصص له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له
اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تع
يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزو كلام يجوز ان
تعمل الكلمة الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى ومن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة
الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى الى ان لم
يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز ان يقع مجموعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان الفاء في نحو قوله تع فسبح زائدة لتزيين بكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا والسببية لا تخلو من معنى التعقيب في اذا جاء ظرف للتسبيح فلا
يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد
ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى
قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي
مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد وكثيره في القران مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى حين فالعامل شرطها او نقول المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء لمجيئي امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وقيل ليس في اذا في نحو قوله تع
والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

موخرص

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان
اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم
بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا
فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شيء هنا تقدر
عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان
المرور في قولك مررت بزيد سائرا في حال سيرانه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان
ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في حال
غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز
كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من الليل بر مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر
من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت
اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء
الا لحالة العظيمة بشيء متعلقة بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمل مقدرا اعتمد قوة الدلالة
عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك
لكونه معمولا لانشاء القسم فاسم العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله
تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخيرهما كما مر وحتى يكون معها حرف
ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء
كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حتى تكل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد
بعد حتى عن الشرطية وينجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة سلكا كما تطرد الجمالة الشردا
وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال المبرد في اذا فيه زائدة
ولنا عن ان تكابر زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اى يكون امور
لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما ثالوا عثرته على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم
المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي يقع جوابا
للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع
بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل
على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم
والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب
الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري
قالت انا جمل ان كانت اذا من الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم
بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اى فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة
فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب عند انكار الكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد
واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله قد كنت ولو كانت خراسان دونها رآها
مكان السوق او هي اقربا اى رآها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال والظن بالحكاية
في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو
في مسألتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر
المبتدا معرفا باللام او افعل التفضيل وقد لا يأتي به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى
او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجاة والاعلى

انه لما لا يقسم بشيء الا لحالة العظيمة في شيء قول الشارح والقمر اذا اتسق بل يقسم به مشغا في بعينه

كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني

اذا المفاجاة

في الفعل المجزوم

ومنه لفظ البين وبينا والتحقيق فيه

بإذ في جواب بينما وإذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف [illegible]
بعد إذا المفاجأة إلا الفعل الماضي بعد إذ للمفاجأة إلا الاسمية وكان الأصمعي لا يستفصح إلا ترك إذ وإذا في جواب بينا
وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح بل تدل على أن الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول
أمير المؤمنين ع وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد إلى
إضافة اللازم بين إضافته إلى المفرد إلى جملة والإضافة إلى الجملة كلا إضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لأنها
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء وأشبعوا الفتحة فتولدت ألف ليكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه
لأنه كأنه وقف عليه والألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا وأصل بين أن يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فبين كما يتبين مستعمل في الزمان والمكان وأما إذا كف بما أو الألف وأضيف
إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان لما تقدم أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا حيث وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان
مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد فحذف الأوقات
لقيام القرينة عليه وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل دون الأمكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها إلى
الزمان فصار بين المضاف إلى الزمان زمانا لأن بين إذا أضيف إلى الأمكنة أو جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والأحد وكذا إن أضيف إلى الأحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده إلا أن يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدثين
مكانا فلهذا أوقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا إلى زمان محذوف ظاهرا إلى جملة مقدرة بالحدث
لا بد أن يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز إضافته إلى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء ما الكافة ليكفه
عن طلب مضاف إليه مفرد ومن تقديره زمان مضاف إلى الجمل فكلما إذن زمان مضاف إلى الجملة لأن كلا وبعضا
من جنس ما يضافان إليه زمانا كان أو مكانا أو غيرهما فلما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى تشابها أكثر من مشابهة بينما فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا أيضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى إن وكذلك كل ماض وقع بعد حيث يحتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط [illegible] كلما [illegible] الشرط وأما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى
فالعامل في كلما وحيث هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في إذا إلا أنهما في الأغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس أتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه كما يستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى إن في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
أتيتك وكل ذلك على خلاف الأصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما أن تركب بناء بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون إضافتها كلا إضافة كما ذكرنا في حيث لا أنها بقيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة
الإعراب بخلاف حيث فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركاتها الإعرابية والعامل في بينا وبينما
وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا أدخل إذا وإذ للمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الأول بالثانية مفاجأة
بلا تراخ فيكون أكد في معنى اللزوم وقيل في كلما إنه معرب وما مصدرية والزمان المضاف إلى ما مقدر ويجوز
ادعاء مثله في بينما فإن دخل إذ وإذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما فإن قلنا كما هو مذهب المبرد إن إذا للمفاجأة
ظرف مكان وكذا ينبغي أن تقول في إذ المفاجأة فإذ وإذا منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم إذ رأى هندا بين أوقات قيامه في ذلك المكان أي في مكان قيامه وإن
قلنا إنهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين أوقات قيامه والأولى أن يقال بحرفية
كلمتي المفاجأة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة أو نقول إنهما أبدا
وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وأبو عبيدة بزيادة إذ في نحو قوله تع وإذ
واعدنا وبزيادة إذا في قوله حتى إذا أسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تع فإذا أصاب

[illegible] للمفاجأة [illegible] دخول [illegible] بينا وبينما [illegible]

به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرو سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم ربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى وان تصبهم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقة الكرام وبعض يوما اتيح له جريء سلفع بغير بين اوقات معانقة ولا عذر الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها الجملتين وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد تجريدا باسم الا يبعد او يقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ من يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكروا اذ جعلكم وجاعاد اذ اتذكر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى اهاراينه كما مضى وقيل هي مفعول لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فيكسر الذال او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قائم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فبلاقه الماضي وكل طلب للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تنصبها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بما كما يجئ في جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية بمنا قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلاثة معان استفهامية مكانية وشرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى اي من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف ويطرد تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت في مثل هذا ان يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما ملك زيد وانت وبلادك مجتمعان وايان للزمان

استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تع ايان مرسيها
وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة
الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين
لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها
اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب فبقى اصله اى آن اى اى حين فخفف
بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا يضاف الى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما اتما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظروف متقاربان وكون كيف
ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا
لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار و
المجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال
وجوابها والبدل منها منصوبان يقول فى الجواب متكئا على آخر او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا
ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز
ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك
القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط
الاستفهام عن رتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل
على انه خبر المبتدا فيقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير
المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به والاستفهام
بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على
كيف يبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه خارج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر
والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها
فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى
يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى النثر وجاء فى كيف كى قال اولا تعلمان شرذن لنا كى لا نجتنا
من بعد انساننا اثرا قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف
عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون اسند لا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته
على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه
حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم فى اذ انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال
قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل
ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا
يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى نحو قولهم اليوم وكسر ميم منذ
منذ لغة سليم قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيها اهل الحجاز وحكى ايضا
ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب انما استعملوا منذ الذى هو لغة اهل
الحجاز على ما حكى اولا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان
فى المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو وقيل للغة السليمة عربية فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم
الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية وينبغى
ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل
الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

فعل مقدر والتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون
التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من اذ ابتدأ يومان اى هذا اذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت
بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدأ يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ
الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التأويل بالمذكوران فيهما بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما
فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف الى جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى
من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمذ
ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما
اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدأان ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره
والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبر مبتدأ ان مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة من
مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب
على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رأيته منذ يوم الجمعة اى مع انها ثها
اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رأيته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم
من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب مذهبا خامسا
من هذه المذاهب ومما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذى
هو مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين
وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ فمعنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع
مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال
ساكنين وجوزوا ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر مبنى منذ كما هو لغة السليمية ثم استثقلوا
الخروج من الكسر الى الضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين الغرض من هذا
التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى
نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصيله اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت
التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ
قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان
اصل مذ من اول اذ فحذفنا قبل المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد
نائم من اول وقت نوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى منذ قام زيد من
وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع
المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ للتوقيت
الزمان الماضى فقط لتركيبه من اذ الموضع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازه كون

يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم
كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرية
بحرف مصدري لتغير ما بالتركيب عن صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث وآية
على ما ذكرنا انه يجوز نصب الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فيقول منذ
ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجيء في المصدر الصريح
نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب منذ شهر نحن فيه
ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما فرقته
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه
وذلك بجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كقولك ما رايته
منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب منذ يوم لقائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما قبلته
منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث
الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يجوز حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة
اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و
منذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف
شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومين
اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدا على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان
منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
احدهما فيقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومه او نومه مبتدا وفي المعنى
الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن الظرفية ويجوز ان يكون منذ انك قائم في المعنى في الاول ومنذ ان
الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين اي من
وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائكم منهما وانما جاز ذلك
لخروج اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارية كما في حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تضع
الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم
الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي ذكر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتمييز الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه اذ في تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله
في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو
مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انهما اذا ارتفع الاسم بعدهما
فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما
رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذي

الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو ما لقيته مذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما عمدا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا اشكال فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تجب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بينا ذهوان منذ لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ ساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدها المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى الجهات الثلث معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه مسافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدان وما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ لتضمنه معنى الحرف وقيل بني منذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك لان الثانية صارت من حيث ربطها بالاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما ما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الى الان بفسره بابتداء يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب الا فقد يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذاهب وانما الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بعد مذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان يوافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على محل مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب يرفع ما بعده او يجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لم يوافق فالعطف على مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم

نعد فلان فقال لكذا احلفت في حديثك قبل والكاف في كما للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت
الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر هذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء
لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد لدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن
لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة
منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة
بحرف مصدري لما لم تختص لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افقر لدن اني
غلام وفيها ثماني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن مخفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان
نعال الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت بنقل
ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما
ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها
المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى
عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزتك وان
كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن
واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه
لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من
ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر
الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة
الحرف وبنيا واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وبنا
قصدت عنده او صمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان
كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة بفتح وضم
وكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون
التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتميز اي تشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون
الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن
كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فيسلم في الظاهر وتقلب ياء غالبا
مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى
حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رحى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت
وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع
مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف
من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقناك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف الى
وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله و
منها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما
ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيتان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل
بمعنى الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في خظباي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي قبل اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما يقول لا افعله

البتة

لبنه الان قط مبني لما سنذكره بخلاف لنثر وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط
اى ابدا وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض للمبني للماضي مع
الابدا نحو قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مُغرِبُ وهو منفي معنى
لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والعائض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى في الدهر
داهر وبنى قط ووقع لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي ولما ابدا فللتنبه لاستغراق
لازما المعنى الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبنى قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته
اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء
المشددة او المخففة وقد يقال قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد
وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امس
فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين
الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاسماء
الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لاحدث ولم يبن سحر وصباح ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا
معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته
صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره
مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه خالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة وهو
شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس لقصد امس الداخل
في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا
تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض
العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حال
الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال
الشاعر وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس
تركها ايضا بعدها في الجر فكان مشبهها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا وقال هذا قليل لان
الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك
ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وعلى لغة بني تميم صرفته ايضا
في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في
الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار
العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف اختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار و
ترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه
علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدأوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء و
اولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو
جعلا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا
يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة
ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعل غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال
سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم
يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اقل من امس او اضيف
نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب باتفاق لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وبيانها يجيء

المقارنة اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثنى امس او جمع فالاعراب
لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الزجاجي معتذرا لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه
الحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فملتبسة للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل
على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
وتركا على البناء والذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني
كثرة المقالات والآن ليس بحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف
الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فانه
قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه
شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز
لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلما الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظرف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وفقد لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن لما وقع موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي بستر ففتح لخفة
الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست الاعرابية
في نحو الله لافعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني
قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها يعني لم لم يبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية
قال لكون وضعها وضع الحروف ولتشابهها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم
باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو جئت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس
موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون
مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر
اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك
موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يؤت بما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل منصوب على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا اي معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند
الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من
اللام استنكارا الاعراب الموضوع على حرفين مع عدمها عكس اخواته ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام

والمبهمات

والمبهمات وما عرّف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به
ان الواضع في حال وضعه واحدا معيّنا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حدّه الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو
اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معيّن قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك
الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مرّ في حدّ الاسم ان المركبات ليست موضوعة بالذات ول
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه بوضع
الافراد ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكّر نحو ربّ سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معيّن ويدخل المضمر
في نحو ربّه ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكّر ولا يعترض على هذا الحدّ بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من
الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو
جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في ربّه شاة وسخلتها فنكرة كما في ربّه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود
اليه بحكم اوّلا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير
وان عادت الى النكرات والمعرّف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها او المعهود
مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى الخارج مخصوص وان كان منكّرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل
نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربّه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا
وبالها قصته وربّ رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص لمرجوع اليه بحكم ولو قلت ربّ رجل كريم و
اخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات
المعيّنة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في
هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما
اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيّة بالوضع كما مرّ في بابه وانما قلنا الى الخارج لان
كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسن
الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له
فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبيّن بما ذكرنا ان قول المص في نحو قولك شربت الماء
واشتريت اللحم وقوله تع ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء
لان هذه الفايدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللام فيجوز ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة
لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اوّلا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء
شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام
لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كلّ اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مرّ في اول الكتاب فينظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان
الشراء قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة على انه بعض معيّن كما في قوله تع او اجد على النار هدى فهي اللام التي تجيء
بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية
او الجمع كالضربتين والعلماء او يجرّد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه
اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود
الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتخصصات الخارجية لان
الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى
هذا قوله عليه الصلوة والسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية
لا مطلقة ولا معيّنة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فنقول
ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد
منهم ولا يجوز ان يقول الرجل رفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا نفتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

نسخة

ثم

ذلك مع

فصل في بيان الاسم المحلى باللام العموم

وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى نحو جاءنى الرجلان بوقعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان برفعا
هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء
الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب
قال عليه الصلوة والسلم لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا
الجنس ولا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو
بمنزلة منكر فى سياق غير الموجب مفرد وغيره فى استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء
المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعـ لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار
لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو
المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها و
مثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت اخوين منصافين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى الا اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام
عهدية على ما يجئ فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق
بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت
تمرا ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام خصوص
بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك
كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم
ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولة
من دون الصلة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند التلفظ
عند التلفظ به وكذا ذو واللام العهدية ولم قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها
والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى
العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبمارحة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله
ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالى اربعة متحركات
فى قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا
دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف هو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل
ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وبل وانما سقطت الا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها فى التذكر نحو قولك
ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى
نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد وذلك قوله يا خليلى اربعا واستخبرا المنزل الدارس
من اهل الحلال وانما تحذف عنده همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال
الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر
ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى عرفه واذا كره يقال عهدت فلانا

اى لم يذكره

مبحث المعرفة والنكرة

اى ادركته وعهدت اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب
به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد و
قد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي
التميز نحو الاحد عشر الدرهم على نبح كما يأتي في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما في الذى ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام
من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله تعالى
فان الجنة هى المأوى
لحاف لضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى في غير هذين الموضعين
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو
يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب
النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول
غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف
العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اى لا يتناول غيره لذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر
اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين
لكن تناوله لمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا
يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال الاعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لغيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى
لجزئياته الخارجية نحو مطابقة الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية
والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسى فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان
المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا مخصوصا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغى
عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لفلانى لان الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا
نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وقوله ادخال اللام على نحو
ابن وما اضيفت اليه ام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسى ومجئ منها الاحوال وتوصف بالمعارف مع هذا
كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول فاذا كان
لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا
قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش
الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مع الاسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام معنى
تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعانى للمنية شعوب وام
قشعم وللمبرة بره وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل
على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودى والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان فان كان لا بد من علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
فيجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين

مبحث العلم

بحث شريف في علم الجنس

عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وامّا اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهات الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التأنيث دالّ على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشرّ اى قرب وليشرّ اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تأنيثه بالرفع والآن خبر اولاة اى الشرّ القريب الآن وامّا هات الآن فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو على فيجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن ويقبوله للتاء لا يضرّ الوزن لانّ ذلك في علم آخر فهو كما لو سمّيت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كلّ علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم انّ العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي كما انّ مثل ذلك من المعرّف باللام يحمل على الاستغراق الّا مع القرينة المخصّصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كلّ واحد من افراد هذا الجنس خير من كلّ واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرى من اسامة اذ عبت نزال ولجّ في الذعر فصحّ الاستثناء من مثله كما صحّ في قوله تع انّ الانسان لفي خسر الا الذين امنوا بقول اسامة تفرس الانسان الا الناجين منها او القرينة المخصّصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والتمر وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككلّ ورب على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا آخر كتاء التأنيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة للتأنيث واذا تكرّرت هذه كلها بدخول كلّ او ربّ او من الاستغراقية وغيرها من علامات للتنكير انصرفت نحو قولك كلّ فعلان حاله كذا وان كان على وزن افعل الجموع او مع الف التأنيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كلّ فعلى يغلب الفرق في التثنية باء فيعمّ نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كلّ وذلك لانّ نحو ارطى وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لانّ معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كلّ واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما انّ معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانّما عدّ الاوّل من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فانّ افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبّر به عن كلّ لفظ اوّله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التي هى مصدر للرباعي حكمها كذا فانّ فعللة لا معنى لها لغة ويقوى هذا الوجه المجوّز لالحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبّرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فبعدت عن التكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معيّنة لها معنى معيّن والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاوّل فانّ المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كلّ افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرّف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف انما زعمت انّ ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما انّ افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كلّ عليه نفى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعل الا كثرانه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشري هذا القسم ايضا علما وهو الحق بقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

فى الذى لم يكن معه الموزون نحو انفعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى زن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس
فى الحالين كاسامة فى حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة
لكونه علما لماهية معينة كما ادعى لبطلان اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها فى العلمية كما بينا بل
تعريفه فى الحالين لفظى سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا بقياس علمية والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون
او مرتجلا له ومع اجرائه لشمل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضاربه بضارب مضاربة على وزن
فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه
حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبى كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب
منع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اى احمق وقال المازنى ليس فى فعله علمية ولا فى افعل معنى الوصف
فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جارية فى اللفظ مجراه بدليل تركنا ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ واما ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها لانها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك انفعل
امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مثالا به الفعل الذى لا حظ له فى الصرف
ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذى همزته مكسورة امر المخاطب فحاصل الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه فى جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه
البيت وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف فان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات
فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد بها الاوزان فهى اعلام وقوله جار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة
وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصوبين وماثة ضعف خمسين قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه ضعفه ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير
مخصص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال ووجه ضعفه
انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة
لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز فى كل نكرة فامتنع بهذا علمية ان الحكم غير مختص ببعض من جنسه حتى
جاز ذلك فى غير المبتدأ كقوله تع علمت نفس ما احضرت فجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير
المبتدأ ايضا فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تع علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير
متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى
يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراد المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن
عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيره فى ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل
لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر لشهرته فاللام
التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه
بهذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن علم انه بهذا الاسم يكونه اعظمهم
او اخصهم به وبالجملة الاشهر بغلامه حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبة
فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى سائر الافراد التى شاعا فيها قبل العلمية فاذا صار علمين اتفاقا

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها
كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا اما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهلا او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت
باحضر ادات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس والجري مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه
وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب ان لا يثنى ولا يجمع ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
لو كان فيه لو فيه الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اسماء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها
كجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان
جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لما لم ينفرد عن الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخص زيدان بخلاف شخصين
مسمى كل واحد منهما زيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال هما زيدان
وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعضه اذرعة بل هو كمساجد موضوع لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم ولا يدخلهما اللام ويمنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمر
مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان اخر اذ هو
موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كنايات اعلام
البهائم اولى باللام من كنايات اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تع يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكتوا شيبتا والاخص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
ونحو معابد نعده بفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في
اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى
بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي عليهم
وبئس ولم يرجوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى المذكر غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي
التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه

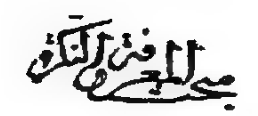

بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء
السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا ربتاه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ولما ابى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت
هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا
هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا الحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانا ه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتانيه ويا هنتاناه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب هو اما عن اسم
اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل
اما ماض كشمر وكعسب اما مضارع كيغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلد اصمت والوحش المكان الخالي كسرهم اصمت والمسموع في الامر الضم لان
الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل
ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما
على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس قال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد و
الفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كغطفان من غطفت العيش اي سعته
او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير
ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقرد د ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليس على
فوعل من ظب مهمل ثم لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمرمى ومرعى
لا معدي واما بتصحيح ما يعل ككونه لرجل ومريم وليسا بفوعل وفعيل من مكر ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصحح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعهما في سفط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين
الى موضع اللام في حيوة عندهم فالعلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب هو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي عليه السلام صلى الله عليه واله وقد تكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع
بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا
لكان كالمستغنى به عن الاسم فلم يجمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او
احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين اوّل بعضهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس
قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر انما
نسب الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لتكامح
لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلث كذلك قال قيل لابن قيس انح الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس

فان الكنية

نعامة لما صرح العلوم رحط سبق في ابوابه كيف يليسرد قد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت
التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدة كضاربان وضاربون او بابا بجراهما كاثنان وعشرين
عرب اعرابا قبل التسمية والاكثر يجوزان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان
لان نحو ديت فر عبلانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعنبان ومستعنبون معتقب الاعراب فاذا اعربت
النون الزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل اليا فتحة قال
الاباد باراحق بالتسبعات والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال
هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي
هو القياس اكثر بحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران
كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع اليا نحو قنسرين وفلسطين ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا علم
احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقد لي وليها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء
المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من
تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين
بالياء فتى جعل الواو ومكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول ولا يدخله
التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروى من
اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تنورتها من اذرعات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب اذا نقلت الكلمة المبنية
وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت تنصب
وترفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اعربته بالمذكر كان اللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا عوضت وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا يضعف الثاني الصحيح بل
تقول جاءني كم ورايت منا مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية
وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره
وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا الا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اي مما
جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية
اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لو وفي ولا زدت
على الف اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف
العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والتاء بالكلية او سميت به المرأة وجب التضعيف لانا من التنكير
نجيء التنوين اذا وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة الجنبية بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء
ولاء والاولى اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو
على ثلثة احرف آخرها الياء كالواو واعربتها ولمعرب فيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا نحو
كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحالة

في قوله

ثم تضعيف

مثلك

في التركيب

في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفة عليها
فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة هي لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها
غير اللفظ ولم يجز حكايتها كالجارّ اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما اللفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب في ترفع اي
ان التي معناها التحقيق تنصب في ترفع ملك اذ انظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد
ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد
ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون و
قرشيات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش
وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان
اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات ونعربها من حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل
تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو
مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كعصى ورأيت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة
وقال الخليل بل تقول هذا ذي فتقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج
في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد ملحوقا لعلة كما شدد في لو لان الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي
وان سميت مؤنثا بفو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بفي فهو كما لو سميتها
بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو
العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فتقول وا ولى بىّ
غير لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثية لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا
من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا
كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء
وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف بمجانس الكسر اي ايا فيقال لي وذلك لانه لا بد اذا اردت زيادة حرفين عليه
من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند
الاضطرار في نحو غلاماي ثم يضعف بمجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او
ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك
الكلمة فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان
ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل
ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة منها اللام اكثر من المحذوف منه الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما
فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو
رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة
نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال فقد اتى بعض الاسماء
على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه
لازم فيبقى المعرب على حرف ورده ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل المتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه و
يقطعها فرارا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه
اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يوحش امت واما ان سميت
باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني
واما بالفاء عند الاخفش وان كان قبل ذلك الساكن فاء فبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب سميت
بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول نط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة

مفكوك الادغام او مفكوكا نحو اردد ويرد فادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد
كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يمتنع
الفك اذا سميت بالبيب من قولك بنات الببي ولهذا ترد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما
او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخاف ويقول ويبيع وقول وبع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغز
ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم
تحذف لوجوب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في بل لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يعز ويجد
هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبعضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي
عين اذ لو لم ترد لاحتيج الى زيادة. قال ابن جني كالاقرة الاصل اولى فتقول جاءني راء والاخفش يرد همزة الوصل ايضا
مقطوعة فيقول اراء غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع
اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لو لا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو لكونها مفتوحة
في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت
بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يجريا
باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو
سميت باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعضهن السليطا انه به جعلت النون
معتقب الاعراب ولم يصرف للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي بها مذكر واما التاء
فبدل من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتأنيث ابدلت من اللام
فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكنة النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه لم يرد فاجريا على القياس بخلاف بنت واخت
فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي ونحوها
لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جازت الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس وطس والم ويجوز ان لا تحكيها فتعربها اذ لم تعرف ان كانت
مفردة او مركبة من اسمين كحضرموت او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكأنه مركب من اسمين
وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله
وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا
سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد
والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور بها اسما او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية
سبب آخر كالتأنيث في القاف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
وكان المتكلم اعرف لانه قلما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله النكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد
المعرفة هي ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق
النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة
ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان بل اخواك
وهل جاءك رجال ام اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا
في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا
رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان
اصلها من الابتدائية كانه اريد استغراق الجنس ابتداء منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق
ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت

وقوع النكرة في سياق النفي

بحث اسماء العدد

نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار
خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والتبادر
الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ
العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما
ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء
وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكأنه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ
العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشيء
وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو
رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق
ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكميته فحسب لا اختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد
وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين
من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع
الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه
وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء
غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع
او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف قد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة
وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة
اثنتان ثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير
والتأنيث على القياس ذوات التاء للمؤنث والمجردة عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اي لعدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
والتكسير وُحدان واُحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء
وكسرها ووحيد ويبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول
كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او في الوسط كقوور واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس
عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولذا استعمل
في الاعداد المتبقية اختاروا لفظ احد واحدى [illegible] واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنيف واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل
احد واحدى في غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحدهن ولا يستعمل احدى الا في التنيف او
مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم السلب بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد
ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وبغير هذه الاشياء نادر وقد يستغنى
عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع
احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء
في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في
غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا
كانه لما رأى في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل
من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما توهمه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنيف
ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدائح ونفي المثل هو واحد الاحدين وهو

اصول اسماء العدد

مميز اسماء العدد

وحدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر يعنى هو احدى الاحداى داهية هو احدى الاحد
قال ابن جنى اختاروا لها احدى لا احد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهى عريب وديار
وداري ودورى وطوري وطاري وارم وارم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا
ودبيج وديج وتامور بالتاء والنون وتأمور وتؤمور وتومرى وتمى واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشئ و
واثنتان محذوف اللام والتاء للتأنيث في ثنتان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء
من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة يعنى ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال
واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة وخولف باب التذكير والتأنيث من ثلثة الى عشر
فأنث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التأنيث في اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءنى ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث
وانما وضع على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العدد في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثاني
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
انما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم يضعف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او
موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم
يكتفوا بدخول اللام في الاول وان كان تعرف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة
لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف فالغالب كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مبينا نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جاز اجراؤها
مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب
وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير ذلك من النادر يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع
وبرمة قدر لكن لما كانت الاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تائها الموضوعة هي عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة
لجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة
له في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يوجد عين الموصوف في المؤنث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا اجريت
عليها كما ذكرنا الان اما نحو عشرين واخواته فلزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجيء فنبهما الالف في تلك المواضع
لما استغرب بالاول وليس المطام عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا اجريت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التنبيه ايضا على حالها
قبل وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف فاكتفى بالمميز الاخير عنه لان
عادة الفاظ العدد اذا تركبت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن
مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها

ثلثة الى عشرة

هذه الاعداد

مع النيف فخالف مميزه

وابراجها مؤنثا او مذكرا

في الحال بين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثه وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثه وعاشر رجل في الاصل ثلثة رجال وعاشر
رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفة
المشتقه باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف لها مذكرا
اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما
قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعول لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصخرة والغرفة
والعصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك
لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه
التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاوة واستقاءة فلو قلبت التاء فيها في الجمعين
لتشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفي فكانه مذكر
بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كما ان تانيث
جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في التصغير قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة
فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا العارض
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر
تحقيقا فانثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد
علما مؤثرا للتانيث المعدود وهذا ظاهر في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات عامة
في هذه الغاية اذا اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
فلو نوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب فان كان
مجموعا فلما قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال
ثلث ثمرات بل تقول ثمر لقلته تمييزا للعدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل
وان لم يأت فيه مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبني امر
تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا فلنا ينظر في تانيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدود فان
كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف
وعيون حذفت التاء منها كما رأيت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كما بعشر حمامات وثلث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة
رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كلسان ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنين وخمس السنين وخمسة
سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر
امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وسنعرف الفرق بينهما في باب الجمع فنظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم
فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او
عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور
بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكور
فينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يختص
له مثال انثيها الحاق للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يلحظ معنى التذكير والتانيث ينظر فيه
الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث

على الموصوف

حكم اعداد المركبة

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع
كنظرها لانه قائم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعنى من واحد
الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس
وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر ان وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه
وانما اوثر لفظ عشرة من بين سائر العقود بمميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا لمميزه
تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب في المؤنث
لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى
الكسر واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهى الفصحى وقد يفتح
الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة
اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر رجلا فان تجاوز عشر قوله عشرون واخواتها فيهما اى في المذكر والمؤنث كان قياس
هذه العقود ان يقال عشرتان رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف بحذف
المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو
عزة وثبة وقلة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع
الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التى في مرتبة الاحاد
فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجئ في غيرها من الالفاظ
وسيجئ في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون فقيل
عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة
ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى في اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى
اخر كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجئ في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين دونه بخلاف اخوا
ته لم يجز فيها التغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره
ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد بالتغيير الى جعله كانه مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته
كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان
التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة
وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامرأة قوله احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد
والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما لفظا واحد واثنان تجريان على القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من ابتداء
كل مائة الى نهايتها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة
ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل
الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت
الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف فتعطف الالف على ذلك
العدد المنيف عليه نحو واحد والف وعشرة والف وعشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت
جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم
مستانف ثم للعاشر من تلك العاشر اسم مستانف وهكذا الا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر

من المائات اسم الالف لا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع
ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى
مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف قوله ثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامرأة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيفت اليه المائة والالاف واصل مائة مئية
كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما
يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها التون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاز اسكانها كثيرا
لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقالي قلا وبادى بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال
ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها
لتدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمانية في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوها والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا
لم يقصدوا التبيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد داخل
في المحدود اعني ان مميز الثلثة الى العشرة ايضا مخفوض مجموع انما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل
وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اثواب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا
فيجئ القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف وفي اصل موصوف لثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجئ قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالتمر والنخل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو
ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد
ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا
ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد
في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس
وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله
مجموع لان المائة المضاف اليها الثلثة الى التسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها العقود جمع التكسير كما في ثلث
عورات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمس مئين حالف
ثلثمائين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم بضم كسر
ميم مائة في الواحد ايضا شيئا بين الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئة فقلت مئات كان
مئون جائزا وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل
كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يقال للمائة الواحدة مئين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل
كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المئي عند الاخفش اصله المئين حذف النون ضرورة وحكى
عن يونس انه مطرح الهاء كتمرة وتمر لو كان كما قال لقيل مأى كمعى كما تقول في لثة لثى وفي ظبية ظبى وقد قيل اصله مأى

مائتان والفا الف
وثلثة الاف والفا الف

ككليب كسرا اتباعا كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل الفائدة ككليب غير مسموع
نعم هذا القول نظير قوله وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما انتصابه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد لان ثلث عشر ثلثة فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر
لما مر في باب المركب قبيل هذا الباب مثله لان المضاف اليه اذا كان تمييزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان
الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرة
عمرو هذه النون مثلها قلت بل نون عشرين واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر وثلثون ليس جمع ثلث لما مر في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها
نون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جهته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات روعي اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم تضف اليها
ثلث واخواته جمعت واضيف تلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جاءوا على افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر اشتمل من جمعية مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء لتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته واما هذه
فلشهرة كثرتها لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع مميزها وقد جمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونحو ما قال تمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهو عن غير حمزة والكسائي على
انه على البدل لا على التمييز لانه لزم ما اشد شذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة
اسباطا لانه لزم شذوذ جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة
وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقبل عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد وانما استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له هذا اخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد صفة اي درهم كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا لا يبنى هذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجب البناء اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام
اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند انقطاعها منها وانما بنى نحو غلامي على مذهب النحاة وحيث واذ او نحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك

ومائة

واخواتها

والفراء

الشرح

معرب

والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعرابه لمضاف اليه للتشبيه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عمرو زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا

فيقال الواحد والاثنان ثلاثة

تميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وانما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة وانفصر ولم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان حنظليه من الذل [illegible] ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التميز عنهما ما لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التميز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم و ثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التميز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتميز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المتميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المتميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تع يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل مذكرا المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس ام واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة ورجل وان كان المعدود منصوبا على التميز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا اولا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرين ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وسقفة واربع وعشرون يوما وليلة هنا واذا كان المميزان يوما وليلة هنا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشر ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبيد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي لا يتجاوزون من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

واربع وعشرون ساعة وثوبا في [illegible]

كتبت لعشر كذا او يختص به لو توقع بعده نحو لليلة خلت او يختص به لو توقع قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب الفرينة مع الاطلاق بكون للاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى العشر ليال خلت والاول اولى لان يرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى لمراعاة اللفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهي النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر معربا الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العديد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا احد العشرة او احدهم وان قصدت الى الواحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجة العدد به بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المرتقي درجة العدد به مع النظر الى درجته التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصيير الدرجة التي تحت درجته محوزة ذاهبة الاسم وجعل المجموع اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى الاثنين وجعل المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان تبني من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصل له المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول اعني ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل الا من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع وانسع واشبع وقد يكسر

كيفية استعمال الاعداد في المعدود

هذا ايضا على الاصل فقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما في لامه حلقي بمعنى آخر
وهو نحو ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا
المعنى ثلثت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر و بنوّنه قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحابط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن
سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو
ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف اول جزئي المضاف اليه لا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربهما اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجي
واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تقصد ترتيب الاول والثاني والثالث الى العاشر قلت ابدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين
قصد الترتيب هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
الحابط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن يا الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب
واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت
اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه الى اصله وهو الاغلب او
الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثالث السبعة السيارة ولا يجوز
عند الجمهور ان ينصب ما بعده اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة
ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة فلك على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف
الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف
وقول سيبويه اولى لانه ليس باسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته
اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز
حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكر سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا اما الثاني فلتضمن للواو واما الاول فلقيامه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز
جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول انما الثاني عند قيام ثاني جزئي
المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول فيه لم يذكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن
العرب قال المص في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث ثلثة عشر

فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه

الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر [illegible]

الكوفيون

[illegible]

المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان تقول ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو
ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد
من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر
واعلم ان حكمه على المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة مؤنث لا سيما
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والا سيما لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون مؤكد ومن ثم قيل في الاول اي ومن
اجل اختلافه لاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حال اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى
الواحد تقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه
وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا
او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء حبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر
العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز
ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وعيينة
في عين واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل ولم يرجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة مؤكد وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم
اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت تاء الاسم اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها هاء في الوقف
فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لمادة مشابهة الهاء للالف ليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل
لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي الاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما
ولبس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب المضمرات وتاء التانيث
قد تدخل الحرف كربت اذا كان الجر فيها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء
يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لتشابه ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان
فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون
واحدة وهو منيء كنفير والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا
كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع
انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء
لكون ما قبلها الفا فيهما وتاء الالف ثانية ثقلبت وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا
ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقولك نعم والتمر وضعها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق
علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والنفث انسانا وبكل من معين بيضاء لذة للشاربين
والفلى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو
ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوامل او على مثال غالب فيه وتلك
بما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين تجمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن و
جنين واجنن وطحال واطحل وتجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة

ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير
افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة للنفس
اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامدة هي اسماء قليلة مسموعة كرجل ورجلة وامرء وامراة وانسان وانسانة الثالث لفصل الاحاد المخلوقة
واسماء المصادر من اجناسها كحنظل وحنظلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة نحو قولك ثلث نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا او
اثنى للوحدة فيكون تاء قولك تاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج و
اخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس

ثالث التاء بمعنى ... التانيث ... العلامة ...

بحث المؤنث

ما نقلت ياء

للتاء معنى اربعة عشر

فمنها ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها وهي أسماء
محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس فارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء
وفقع وقال بعضهم إن ذا التاء فيهما أيضا للوحدة والمجرد منهما للجنس والأكثرون على الأول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء مثل ياء النسبة
للوحدة أيضا كالتاء نحو أعرابي وأعراب وفارسي وفرس وعربي وعرب ورومي وروم وأكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي
فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة وصلاءة وسحي ياء في نقاوية بخلاف نحو شقاوة وخزاية
وعلاوة وهراوة ونحو ذلك فإن التاء في هذه الأسماء للتأنيث اللفظي وهي بني عليها لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء و
إن جاءت وسقطت في بعضها غير لازمة كنقاوة وشقاوة إلا أن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم وأما جواز قلب
اللام وتركه في عباية وعباءة وعظاية وعظاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى الثالث أن يجيء
التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة
بالياء أو كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الأمير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة
ونوب ومنوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة
للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كأنه قيل جماعة جمالة
فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء إذن للوحدة لا للتأنيث ويقال
مثل إن الركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية كما في الذبيحة والأكولة
على ما يجيء الرابع أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال أو فاعل أو مفعال أو فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما في أحمري ودواري وكأن التاء في هذا القسم
للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة إجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول أنت الرجل كل الرجل والتاء
في مثل هذا المثال على الانفصال وقد تدخل كثيرا فعلة مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعلة ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس أن تدخل على الجمع الأقصى كجواربة وموازجة وكيالجة
دلالة على أن واحدها معرب فيقال الهاء أمارة العجمة وذلك أن العجمي نقل إلى العربية كما أن التأنيث نقل عن التذكير
وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس أن يدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة
على أن واحده منسوب كالأشاعثة والمشاهدة في جمع أشعثي ومشهدي وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب
جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة إلى رجال رجالي
كما يجيء في باب النسب فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة
وإنما أبدلت منها للتناسب بين التاء والياء لكونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى
كغرفة وكرسي وقد يحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وإنما يكون
هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الأقصى كالأشعرين والأعجمين في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون والمقتا
في جمع مقتوي قال متى كنا لأمك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب
أو جمع المنسوب غير الأقصى لم تأت فيه التاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الأقصى
بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف وقد يجيء لهذا مزيد شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى السابع أن
يدخل على الجمع الأقصى أيضا عوضا من الياء المحذوفة وهو مثل الأول كجحاجحة من جحاجيح وأما فرازنة وزنادقة فيجوز أن
يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان
معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن أن يدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك إما واجب الدخول وهو في بناءين أفعلة
كأغربة وفعلة كغلمة أو جائزه وهو في ثلاثة أبنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الأقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتأكيد معنى التأنيث
كما في ناقة ونعجة وأروية وهي لازمة وقد جاء لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوزة في عجوز فإن عجوزا موضوع للمؤنث
والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة أو عين أو لام كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا من ياء الإضافة في يا أبت ويا أمت تقديرا الثالث عشر دخولها أمارة النقل من الوصفية إلى الاسمية

تأنيث الصفات

وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثر ما غير لازمة ولا والحاق التاء في
حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى
فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد
يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كما يجيء في باب
التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل او مفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد
بها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت
فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة
عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عاقر
وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما تؤتى
بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر
وعاقر ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم
يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة
ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة
واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جرد
عن التاء لانه بمعنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات
فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع
الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بابنيتها الحدوث
كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصد الاطلاق لا الحدوث
فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو
لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى حدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية
وحيضية قلت غاية ما يرجع كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه
على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض
بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد
وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث
وليس له فعل لا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل والذي باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونابلة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث
وقوله تع عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر ايضا هب
ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال
انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تع السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنيته ايضا
ولم يثبت من ابنية النسب التي يتفق عليها مفعل ومنفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب
في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول
عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابيهما فالحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا بناء التأنيث ما قصدوا
به الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما
مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق
فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق
التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما
اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر

والمؤنث

بحث المذكر والمؤنث

والمؤنث مفعال ومفعل ومِفْعيل ومفعال دفيال ومحراب ومعرب ومِعْطير وحصان وقد حكى سيبويه امراة
جبانة وجبان وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول
فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والحلوب ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية
لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه
التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان ورميته وقد يشبه لفظا بفعيل بمعنى
فاعل فقد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف
التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه
وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجئ بمعنى مفعل
قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل ويجئ بمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف ومما لم يلحق التاء فى فعيل
ونحو واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة
فى اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتى للتكثير لا تكون
الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يزن ما هى فيه الا
ويجعل فى الوزن مكانها الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو ابلى وبردى فانه
بابه على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجئ فى التصريف ان شاء الله ان تزيد فى كلمة حرفا
فى مقابلة حرف اصلى فى كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها فى الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها فى جميع تصاريف
مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم فى ذلك اقامة الوزن او التسجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجيئل
فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج الحاقا لعدم اطراد المصدر من الاول
التى لا يكون الفها الا للتانيث فعلى فى الغالب وانما قلنا فى الغالب لما حكى سيبويه فى بهماة وروى
بعضهم فى رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل
والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم
كبهمى وحزوى وبهماة ورؤياة ان صحتا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع و
لحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات
فى كلامهم الا اسما ولم يات منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى فى موضعين وادبى للداهية وقال بعضهم
جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى
والجمزى واما كقرين وثبى وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى
للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وفوعالا كحولايا لموضع وفعالى كشقارى لنبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار
وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفا وفعلوتى كرحموتا وفعوللى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفنعلى كخوزلى و
جنزلى للمشية فى تثاقل وفعللا يا كبرد رايا موضع وفعليا كذربيا للداهية وفعلنى كهرقنى لنوع من البر وفعلى
كدفقى نوع من السير وفعللى كجلندى اسم رجل وجابضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعلى
كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث
بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان بين التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان
او مصدرا كالدعوى او جمعا كجرحى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق
كعلقا لنبت بمن نون وقال علقاة وكذا اترى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء
نا الفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال ابن جنى وجبكا اصلهما فتح الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء
وهو تاء الفه للالحاق لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق
نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كتترى منونا
وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث
افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية

تأنيث الحقيقي واللفظي

رحبيا والعرباء للعرب ويجي مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع
كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالحذف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى
ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغر لما يجئ في الف التأنيث
نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا مثل
ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت لها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى الهيئة
وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال
الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء كجرباء
وخشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء كبرياء وفعلاء اما مصدر وفعلاء كالبراكاء
بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبركاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر
الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعيلاء كزمكاء وقد يقصر
وليس الالف للالحاق بقرطاس لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين
كاربعاء وقد تفتح من الباء فيها ثلاث لغات وفعلياء كبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كجادلاء
نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان
بإزائه ذكرا منها مع انه تأنيث غير حقيقي اذ تقول اثمرت النخلة الانثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا
علامة كأتان وعناق ولو قال الحقيقي ما اثنى الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسها
من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بإزائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي
حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بإزائه ذكر فيجوز ان يقول عدوت حمامة ذكر وعندي بطة من البط ذكر فيجوز ان
يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه تانيث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم
ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر
حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة يختص به لا يتعدى الى غيره واذا كان المؤنث اللفظي
حقيقي التذكير ليس بعلم كشاة ذكر جاز تذكير ضميره وما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي شاة من الذكور
حمامة حسنة وحسن قال لطرفة كساء معنى شاة نحو حمل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير والتانيث نحو عندي حسن
ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك اثبت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان
اثبتها بمعنى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضميرها العاقلين غير
المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا
سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث
الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي
لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير
او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما
حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فان اتصل الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحق علامة التانيث
برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر
عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته واما نعم وبئس وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد
من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو
اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قولك اسمع بهم وابصر لكون الفعل
غير متصرف فيه وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب بالمفعول به واما نحو قولك
ما جاءني من امرأة وكفى بهند فلان انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعول به
وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو نعمت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فربما احتمل لطول الكلام وليكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع ما خير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى المذكر او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقى كما ازال حكم التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان مناسب هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد فى العلامة اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى حبليات و صحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حق الجمع بالالف والتاء كما يجئ فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لان حق الجمع وتساوى التاء فى التزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف جعل للمثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالته فى جمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث فى تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو والنون ويتساوى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل ويفعل ويفاعله نظرا الى طوارى معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضماير على اختلافها نقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو النخل

[illegible]

بحث المثنى

النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضهم واجب التانيث كالخيل والابل والغنم مخالف

كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الضيح ركب من لطاطة بجفل فهو كاسم

الجنس نحو مضى الركب وفي الركب مضت الركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح

ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا

الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ما هيتها مختلفة كالابيضين

لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع وكبير نظر الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة

كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر

كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان

متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين

وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح القوم فانهم

يشترطون في الجنس ونوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في

جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وفرس

الشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح

المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين

الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي

وجوازه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما فيه

عيناه تهائم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه

باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه

يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام

كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك

له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى

الى اللبس وليس للعلم جنس تؤخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين

في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما ان يجعلا متفقين اللفظ بالتغليب اي التغليب لتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء

واحد كما قالوا في ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين

لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة

بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال اخب منك

الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه

اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه فسوته لا ينقضي شهرينه شهري ربيع وجماديه

وقد جاء في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا تزوقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر

قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقد كان بين فكيها والفك فارة مسك ذبحت في سلك وقد يجيء العطف

لغرض التشديد واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل

بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي

ضربت اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف

كقوله ثم صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب

الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف في اخره اعرابا بل كل واحد صيغة

مستانفة كهذان واللذان عند غيره وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف

متضمنه المعطوف فبقي اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا

بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قيل بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن

معنى العطف لو قوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه

اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل لهذا معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

ذكر

ذلك وجعل المفرد في المثنى وانما على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع
على المفرد ثم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة ليلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل
المفرد في المجموع جمع السلامة وانما على اشياء كلفظ كل فتحتج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا المراد كل
مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا الواو العطف الا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجمع
ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما
بواو العطف ظاهرا نحو جاني زيد وعمرو ومعقد اذا نحو خمسة عشر فذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة
للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد تثنيتها المفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا
ككلا وكل وجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا فوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو
زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي
عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف
لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف عجزه اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والف بدل من الواو
رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم
تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل
معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كلدى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء المتمكنة بدل من الياء
اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى
سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيجعل مثل
هذا الالف ويكتبها ياء وعمم قلب كل ثالثة اصلها واو والا اشهر قوله والا فياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو
وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زايدا على ثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمنصفي او عن ياء كالمرمى
والمرتمى والمستسقى او زايدا على الثلثة زايدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى
او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزايد خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في
زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف
التانيث في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان
كان ممدودا فالممدود على اربعة اضرب لان همزتها اما بدل من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او
منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء وجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب
فلكونها زايدة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء
فلوقوعها بين الفين فالقوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة
متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية تقاودها
في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين
فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحديهما منقلبة عن اصلية
والاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست
اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها لقرب نسبتها بالاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي وانما صححوا نحو كسايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزايدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية
اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم تتطرق الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد مثنايان فالالف والنون
ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زايدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قوله صعق
وخنفسان للطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين واما المحذوف اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة

تذنيب المقصور

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون ...

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كغزوا ورميا وغليان ونزوان كما يجيء في التصريف انتهى

او رابعا فصاعدا

او رابعا فما فوقه

حذف نون التثنية للإضافة

وجب ردّه في التثنية أيضاً وهو أب وأخ وحم وهن لا غير فتقول أبوان وأخوان وحموان وهنوان وربما قيل أبان وأخان
وأما فوك فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الإضافة وإنما يثنى بقلب واوه ميماً كما في الإفراد نحو فمان وإنما لم يبدل
نون كما قيل ذوا مال لأن ذو لازم الإضافة بخلاف فم فواوه محصنة من الحذف لأمنه من التنوين فجرى مثنى كل
منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام
فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنوات وسنيهة فلا
يكون إذن ضرورة وقد جاء فيان وهو أبعد ورد لام ذات في التثنية لأن ذو وقفا الواو ذوا مال وقد جاء ذاتا مال أيضاً
وهو قليل وأما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الإضافة فلا يرد أيضاً في التثنية فيقال دمان ويدان وأما يديان فالـ
يديان بيضاوان عند محلّم فلعل لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان
بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وإنما قالوا دميان كرضيان مع أنه من الرضوان ولعل ذلك لأن ذوات الواو
أكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع
على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لأنه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد أصله فعل بفتح العين
ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الأندلسي إن الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله
في قوله فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا يقطر الدما قال فإن قيل قد جاء يديان كدميان مع أن يد ساكنة
العين اتفاقاً فالجواب أنه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه أيضاً أن يقول دمى لغة في دم كيدى في يد
والمشهور أن يدا في الأصل ساكن العين لأن الأصل السكون ولا يحكم بالحركة إلا بثبت ولم يستبعد المبرد أن يكون أصل يد فعلا
بحركة العين كقوله يا رب سار بات ما توسّدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا فأما حذف لامه فلعلة موجبة فهو إما مقصور منون
وقد ذكرناه وإما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع أن بعده ساكنا كما تحذف مع التنوين لأن ياءه واجب
الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا فتقول قاضيان وقاضيين
قوله ويحذف نونه للإضافة وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان إنما تحذف النون في الإضافة لما مر في أول الكتاب أنه
دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر برفع إسار أما إذا جر فبالإضافة
وإما فصل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التأنيث في خصيان
اعلم أنه يجوز خصيتان وأليتان على القياس اتفاقاً قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا وقال بلى أير
الحمار وخصيتاه أحب إلى فزارة من فزار وأما خصيان وأليان فقال أبو علي الوجه في ذلك أنه لما كان الخصيتان
لا ينفرد أحدهما عن صاحبه صارا للفظ الدال عليهما معاً أي لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أولياً على التثنية كما في مذروين
وكذا أليان وليس خصية وألية بمفردين لخصيان وأليان بل مفرداهما خصى وألى في التقدير ومثنى خصية وألية خصيتان و
أليتان وقيل بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر فإنه لم يأت إلا في شعر قال ترتج ألياه ارتجاج الوطب وقيل خصي وألى
مستعملان وهما لغتان في خصية وألية وإن كانا أقل استعمالا منهما قال كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما واعلم أنه إذا أضيف لفظاً ومعنى الجزآن إلى متضمنيهما فإن كان المتضمنان بلفظ
واحد فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية قال كأنه وجه تركيين قد غضبا والإضافة معنى كقولك حبتا الله
وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه أولى من الإفراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الإضافة اللفظية كثرة
الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظاً ومعنى في اللفظية الإضافة وأما معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف
إليه مع عدم اللبس بمنزلة التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فإن أدى إلى اللبس لم يجز إلا التثنية عند الكوفيين وهو الحق
كما يجيء تقول فقئت عينيهما إذا فقئ من كل واحد عين واحدة وأما قوله تعالى فاقطعوا أيديهما فإنه أراد أيمانهما بالخبر والإجماع وفي
قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيمانهما وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبة التثنية في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر ولذلك قال
بعض الأصوليين إن المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين أن يكون الأول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما أو لا يكون نحو
أيديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة
ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فإن فرق المتضمنان بالعطف اختير
الإفراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه وإن لم يكن المضاف جزء
المضاف إليه بل كانا منفصلين فإن لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وإن أمن جاز جمعه
قياساً عند الفراء ويونس خلافاً لغيرهما فإنهم يجوزونه سماعاً نحو وضعا رحالهما وإذا أمن اللبس فإنه لا يكون للمعبرين

بحث الجمع وتعريفه

لا رجلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتان
واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله تع ويكونون عليهم ضدا وقوله تع وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تع القيا في جهنم اما على تأويل الق الق افادة لتكرير الفعل مقام تثنية
الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله قيل قوله تع رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلثة
فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يفرد التثنية
جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير ضخم العثانين وقطع الله حصاه ويجوز
تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز ذلك مستبدا ان قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فنحو تمر
وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر والظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف
والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله
تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت بتغيير ما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب وراكب وطلب
وطالب وجامل وباقر جمع ونحو داخل فيه اذ آحادها من لفظها كراكب اخذت راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب
قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد لم تكن
جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير
وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال فلما رأى ما لا يهدأ الليل ساهره وقال مع الصبح ركب منهما من اداوة بحفل ويخرج
ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها
لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا
الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس آحادها اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلت
ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز
لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من
تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب واسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما
فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما
بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد
المقدر نحو عباديد وعباديد بمعنى الفرق والنسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء
الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد على وزن خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لهما واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ونساء
ككلام وكلمة فكان لم مفرد غير مستعمل وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه

المجموع

في الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

في جمع شهيد وان كان لهما واحد من لفظهما لما لم يكن مناسبا فكأن واحدهما مذكورا ومذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشئ الطريف الذي يتحدث به صلى الله عليه
وآله وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما لبنية الاصل مصدرا او وصف به بحرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد
والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى لا لاختلاف النوعين
فهو جمع مفرد ويغير كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص
في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا
واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تع ضيف
ابرهيم المكرمين وقال تع نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال
عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تع وهم لكم عدو وقوله ويكونون
عليهم ضدا فتشبيها باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانهما انما
على بنية الجموع ولا اسمي جمع كالابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل
هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا
زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان
يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والملحق اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح
كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بدلو وظبي والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم
الطرف لعدم لزومهما فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت ولانها كما هو القياس في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لتناسبها الضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع قلب الواو ياء بعدها الضمة لتطلق بها ولو قلب الواو ياء لم يبق فرق بين رفع
الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي ثلث ذلك بلا الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذف الياء وبقي الكسر على حاله لتكون ياء الجمع بعد ما ولو لم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها يفتح كما ذكرنا قبل
انقلب المثنى وياء والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان مقصورا حذفت الالف مع التقاء الساكنين فيه ايضا
وكون اولهما حرف مد واما لانه لو حذفت فيه لم يحصل اللبس في الرفع اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاءني اعلاي اخويك بخلاف الجمع فانك
تقول فيه اعلو اخويك واعليهم فلا يلتبس واما لان نحو الواو والياء قبل الالف في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين
اخف من ضمهما او كسرهما قبل الواو والياء ومن ثم لا تثبت في الطرف نحو غزووت ورميبت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدهما كما في سبروت وعفريت فما قلت يجوز اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه لم يجئ مثله في الوسط
نحو نوول وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين
بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما
اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن فيه معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل
عن تقدم التذكير ولا شك في زيادة هذا الحد ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان
نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص بكل واحد
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع
بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقها الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقها الالف والتاء الذي
تلوه مخالف للقياس وللاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

كصوم وعدل

لاتصالهما من الصدر والصفة حتى كانهما يد واحدة ... ما قبلها

سبروت من الارض القفر ... القليل ... سبروت اى فقير

وشرطه لغير جمع المذكر

فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذفا للمثنى مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان
سموا التاء على ذي الالف قبلها لم يلتبس عليهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا والمنتهي صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما
في الثقل كما في حمراوات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة
حذف التاء للتنوين لانهما لازمتان للكلمة لا يهما وذكر ان المازني كان يجيز في نحو مصطفون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها للواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك وللساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا
وانما الهمز في الواو اذا كان ضمه لازما فهو كانضمام واو ادؤر وانضمام واو صالحو القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز
همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو طلحة اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تع اتينا طائعين وقوله تع
فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المص علم يعقل او
مذكر يعقل الاولى فمراده بقوله علم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لانها العقل المنع من القبائح
الجائزة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في
الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما تقرر في فعلوا تخصيص ضميرها بالعقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع
من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصنا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما يجبر في نحو ثبون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا
معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلناها ايضا في الوصف واوا وان كانت واو
الفعل اسما وواو الاسم حرفا لتناسب الواوين نحو قوم رجال قاعدون غلمانه كما نحو يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون لان المصغر يخالف سائر الصفة انه
من حيث لا يجري على الموصوف جريانها وانما لم يجر لان جري الصفات عليها انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فهو دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فهو وزانه نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل مصغر ثم
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب المذكر والمؤنث
وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب
في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كثيرا وفرس هذا هو الغالب في الوضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء
والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها
من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم كذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك
جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي تا[illegible]

لكثرة تتبع المجرد عنها

فانها لا تدل على موصوف

وفعلان فعلى

احمرين وسودينا

حذف نون الجمع في الاضافة

لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرين وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون
لقبولها التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب اما نحو
عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله على حرف التاء ولما ندرت من بين الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها ربوة حملا على صديقة وسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو
مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في مانون
شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتداء المقدر
بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا
الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه
فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان تهنه مكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط
والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر علم ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمذكر مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا قوله وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير
الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي قوله وقد شذ نحو سنين
الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي
وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاعمى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت
مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كابل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه
جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكون
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد رويت الا الدهيدينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيد مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع
تصغير ابكر مقدرا كاعمى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه
جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كما لك
كالدهيدهين ومنها اولوا فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما قال الله تعالى في
قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي
الغرفة والعلالي وان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي للمنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية
وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم العقل كما لعدم العقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب
مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه
على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده تعالى
يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك لانه في الاستعمال
بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل فانما جمعه بالواو والنون
مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتح الراء لان الواو والنون بدل من الالف والتاء فكانه مثل ارضات او للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة
ويجوز اسكان راء ارضون ومنها بنون وثبون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها

الجموع الجارية على غير القياس

بنون في ابن لأن تا اسما بنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام تشبيها للجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت
منه البُلَغِين والذُّرَحْرَحِين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البُرَحِين بضم الفاء وكسرها وكذا الفِتَكرين كلها بمعنى الدواهي
والشدائد وقولهم لبث عِفِرِّين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها معتبرا وايل بعض
ثلاث الجموع فيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سِنون بكسر الفاء وجاء سُنون بضمها
وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقُلون والثُّبون
وليس بمطرد اذ الظُّبون والكُرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين
والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين و
الاثابي في الثُّبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرِقِين ووِرِين ولِدِين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن بحذف
لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامه لقيل الاضَون والقنَون لكونهما بعد حذف
التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوَين كالاعلين فان ذو مفتوح
العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبر هاهنا في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف
ايضا كاحَرِّين وحِرِّين وحكى عن يونس احَرُّون بفتح الهمزة وكسرها وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجيء ذلك ولكن زيد
الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع
كما ذكرنا هذا الجمع جبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فلو اوا احرون واوزون فلما لحقهما من
الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تقضي
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس
فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال عرانين الوشيج صابية البرين
وقد ولت لنا ايام حسن علينا ابتداء وتحن له نبين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما مر في باب العلم
واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شائع في الاختيار في هذا النوع كما
في الجموع القياسية مع العلمية وحكى ابو عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان اصلها
مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون تقول متى كنا لأمك مقتوينا الالف فيه بدل من
التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وجاء جمعا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد
وكذا المراة والمراتان والنساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل
جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو
مقتوي والثالث علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب الواو الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون
كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحد مقتو المجرد عن الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمى كل واحد
منهم باسم من ينسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب يجوز ان يقال ان ياء النسب
في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون
وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وكذلك ايضا التغيير
عن صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب
ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة
معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة
وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر اولغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا
خمسة عشر وذوو خمسة عشر هذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوو تابط شرا وذوا شاب قرناها وان [illegible]
لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل

نونيهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف شتى في الاثنين الا اثنتين
واضافته نحو ومثنوية ثم هنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون
مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في
بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا الله وعبدو مناف واذا كان كنية جاز
تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابوي زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا
اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا وكنا عليين كانا او لي فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا والابناء كذا واذواء كذا وان لم يكن العاقل
سواء كان لمؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثون وناقة ذات عثون او لم يكن لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس
وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة
الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا
اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله

جمع المؤنث

المؤنث ما لحق اخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله فيما مضى
ومكسرا والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا
ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا
كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين تدل
على كل من المعنيين كما في رجال وشكوى الجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الى اخره يعني المؤنث اما ان يكون صفة او لا
فان لم يكن صفة فالمص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كقدر وعناق وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كسعاد
وذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة
وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم
كالضروب والقتول فلذا تقول ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت
ثلاثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء فاذا سمي به المذكر الحقيقي
جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تانيثه وهو مذكر اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات
الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا او يجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن
وذو نحو ابن عرس وابن مخاض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره
كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق
واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم
اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او
فعلاء افعل فانهما لا يجمعان بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان
كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله
عليه الصلوة والسلم ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في
الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي فيه مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث
الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير الجمع المؤنث نحو ضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

وذات كذا

حوائض وحُيَّض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت
بالمؤنث مما سبق اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة الجمزى جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال النسوة
صهصلقات وجمزيات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عشر فى ابن اللبون وجمل ذو عشون او غير حقيقى للتذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وحجيرات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر فى الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان
صفة وله مذكر فان يكون اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء فى محل خبر المبتدأ
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجمع
الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات شاذ وجمعان فعلا فيا سر لحاق التاء فى المؤنث كندمة ومنه
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطاءة ونحوها لا يجوز ان تجمع بالالف
والتاء وتقول فى جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا فى
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثى المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام فى جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى ضعة
وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما مكسور الفاء فترك الرد فيه اكثر كثبات وربات لثقل
الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء فى بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء فى حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء فى الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل
توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء فى الواحد وكالواو والنون فى كرين وثبون وقال ابو على بل هو تاء الواحد والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام استأصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها الشهر ومما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرف اذن
كالبوان مذكر لم يجمع مكسر وهو المعروف جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان
المصنف ذكره فى قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح كتمرات ودعدات والتزم فى جمع لجبة لجبات بفتح العين لان فى لجبة لغتين فتح العين واسكانها فلو الفتح اكثر حمل الجمع على
الفرع المشهور وقيل لما لزم التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء فى لزوم التاء
نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح فى جمع ربعة وجوز بعضهم فتح عين الواحد
وقيل انها كانت فى الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال فى جمع امرأة كلبة منوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض
الصفة وندر فى جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق
الفتح من عين جلات للضرورة قال ذو الرمة أبت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل وجاء فى
معتل اللام نحو اخوات وجدبات بسكون عينهما ولا يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا فى القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل
فى الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلات قال واهلة ود قد تبريت ودهم [illegible]
ابليتهم فى الحمد جهدى ونائلى اى جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح مثل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال الحو
بيضات رائح متاوب وفريق فى الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اولى لثقلها بانضمامها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احد علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة فى الجمع ولذلك لم يقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم يقلبا وخطوات المضموم ما قبلها باء لعروض

قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح فى موضع ويما قال نظرا لان المعنى فى سمعت لغاتهم

الضم واما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفة وكذا فعل المؤنث كجُمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف
والتاء كعُدّات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز
فتحها كما في بيضات وجوزات لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة ويكون ما عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو نحو
دُولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحُلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن
اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخُطُوات او لا كغُرُفات والاتباع ههنا اكثر منه في فِعْلة
وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عُنُق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كُلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما
الفتح فالمبرد نص على جوازه والبين في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم
بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تأمّهت لكونه
على وزن تفعّلت قال امّهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة فحذف اللام واما فِعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان
كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قِدّات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا ياء اما اصلية
كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعِلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا
للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرِشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فمنع سيبويه لقلة باب فِعِل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر فيه قياسا على خطوات
وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسورة
الفاء صحت العين اولا الا فيما سمع كخطوات وعِرِقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعُل و
افعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة اقول لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك تلحقه بما بناه مستانفا المفرد صار كلمة اخرى بذلك كان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد فهذا قال في حد الجمع يتغير ما فيه
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حاله الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير بذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغيرات
بعد سكون عينها لغرض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد تمام الاجتماع التابع فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا
مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع
القلة من المكسر اربعة افعُل وأفعال وافعِلة وفِعلة وزاد الفراء فَعَلة كقولهم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم
راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة يشبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها
افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا اسندلالا لاشتباههما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء
لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا والوثيق ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة
وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فالظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على
سائر الجموع ان وجدت واعلم انه انما تجيء للاسم الابناء جمع القلة كارجل في الرجل والاجمع الكثرة كرجال في الرجل وكما لا جمع
تكسير للرباعي الاصلي حروفه وكما لا يجمع الاجمعه كجداول ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تع ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر
جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا انه
ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة على من هي له اي في تلك
صاحبها اما مبتدأ او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال الاسم الحدث الذي
يشتق منه الفعل لكان حدّا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا

مبحث المصدر

المصدر الكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدور نحو مشرب عذب ومركب فاره اى مصدور المصدر عن الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على ان الفعل اصل بعمله فى نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قيل بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد التقدمين من الاخر ينتقض ما قالوا بنحو ضرب زيدا وزيد ولا يضرب نفسه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه وقوله الجارى على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ونقول بلغت مصادر الثلاثى الى اثنين وثلاثين فى الاغلب كما يجىء فى التصريف اما فى غير الثلاثى فيأتى قياسا كما تقول مثلا كل ما مبنيه على افعل فمصدره على افعال ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى ويزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر فى الماضى متحرك كاسرت اولهما فقط كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلال وفى فعلى فعلاء وفى فاعل فيعال وفى فعل فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت الاوليين تقول فى انفعل واستفعل وافتعل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله افعالل وتفعل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعال ولا ينبو ماذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك بيان كيفية مجى المصدر قياسا لمن يعرف له سبق علم بالفعل وجاء ايضا فى مصدر تفعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال فهو مخفف فيعال ويجىء احكام هذا المصادر فى شرح مقدمة التصريف

قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان

قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض يدل فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو المتعدى وبعضها من آلة كالضرب لكن وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه فى اللفظ ما يقتضيه معنى ذلك اللفظ معنى الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تعيين زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الزيادة كضوب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضى تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضى وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والآلة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من ذكر وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا ومع بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فى الاغلب فجىء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وللمبنى لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بحال الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يلى فعله الفعل دليل على كونه ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشىء بل المرفوع اهم

يوخذ من اصله

ابنية المصادر فى الثلاثى

وحد ثا ناما

افعال وكل ما كان على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما كان على تفعلل فمصدره

فيه ذكر عمل المصدر عمل فعله

مع الكل فما استقرى فى الاستقراء او بتغييرهما

على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل بحسب الوضع في المجزوم … وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما تم ذكره ثم صار كجزء الفعل المتصل به او انفصل
فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ وانما جئ بالمرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى رتبته
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه صح له … في العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
فبادئ بطالبهما وضعا اعني الفعل بجزء ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او نحو ما شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فقدره ثم للمصدر بان والفعل انما تم اذا كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قد روه بان
دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على
ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة
وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته(؟) ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله
بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا نقول لما قام لك لما سلمت
لا صبك بشر لها … فاللام متعلقة بالتولي بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اى ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير

المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يقدر بحرف والفعل اذا لم يكن مفعولا مطلقا

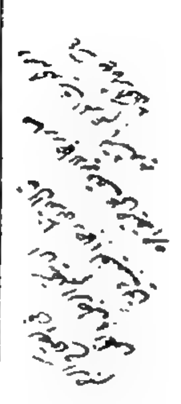

اسم الاشارة

بحث المصدر

اسم الاشارة لان المراد به التمر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل نحو قوله تع ايّاما معدد
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني لا
التبس مثنى المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار
مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يجتزأ باحدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
وجمعه تثنية الآخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه
له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد منه من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف
لضعف مشابهته للفعل فلم يتقو الا بالاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم
الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من
المصدر كما يكون في الفعل فيكون عمله لذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا امنت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لعينيك من ماء الشئون وكيف نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل لما قاله استغناء لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر العامل به وهو حرف
المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل فالاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم
وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك
زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستيحال الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا
بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل لما كان للفعل لعمل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق
فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول
لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا
في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا يقدر بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا
اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان
الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف ايضا عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر

بحث اسم الفاعل وعمله

كما مرّ في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور بها ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى
والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى
والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس
ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر
اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا نعت بالحمل على الظاهر
كما في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبة المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر
عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مع زيادة في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا
بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد ردّ الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذ من هواكا فيستوي فيه المذكر
والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون الحذف في المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كأن ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله
ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذهب البصريين ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام به الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا
يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متباعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى
في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهو مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن
الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر شازب مقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج و
استخرج قال المص وبه سمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا
اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن اسم الفاعل بل المراد
اسم ما فعل الشيء ولهذا يقال للمفعل والمتفعل والمفعلل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما يبنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يعمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي
ومشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان
لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا منتن منتن
ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية
والاولى ان يكون على النسب كنابل وناشب ولا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا
كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان
وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى قوله ويعمل
عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا
للكسائي وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه
امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لان الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لا يحتاج
في رفعه الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه

بحث عمل اسم الفاعل

معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه علم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما كاسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه فذكر قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بأعيانها فاعل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويلحق بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ويعتمد على الاستفهام المقدر نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس يرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما ادنى رائحة الفعل فيعمل عليهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء متمسكا بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيدا امس كريما وقوله تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة وهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي لا بد لسيبويه ذا على الفارسي ولا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب يجوز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني لا حكاية الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذت السيف فقتلته قال واذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لما لم يعمل بمعنى الماضي توسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه

حكاية الحال الماضي بمعنى

او اعطاه درهما

الصيغ التي وضعت من الصفة للمبالغة

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب يعمل النصب ومع ذلك أنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأولى جواز
عمله بمعنى الحال والاستقبال إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله تبيت والهم يسري في طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة
وببين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ممتنع مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة
الفعل وإنما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الأخفش إنما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب
بالمفعول لا لأنه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده
بفعل مقدر وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمفعول والمصدر والمتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعملا باللام نحو أنا ضارب
لزيد وأعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز أن يعمل الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب
كقوله للرؤيا تعبرون، وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لإفادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول ويعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو أنا عالم به لجواز زيادتها
مع أفعالها أيضا كما يجئ قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله أبنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حول إليها أسماء الفاعلين التي من
الثلاثي عند قصد المبالغة قال [illegible] مقداما على الحرب خواضا إليها الكرائبا وفي كلامهم إنه لمنحار
بوائكها أي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر وبناء فعال مفعال
وفعول من أفعل نحو حساس ودراك من أحس وأدرك وقال أشم مهاوين أبدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا
قزم جمع مهوان من أهان قال سيبويه فاعل إذا حول إلى فعيل وفعل يعمل أيضا وأنشد حتى شآها كليل موهنا
عمل بات طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق وشآها أي ساقها والضمير للأتن ومنع ذلك غير
سيبويه وقالوا إن موهنا ظرف لشآها لا لكليل لأنه لازم ولو كان لكليل أيضا فلا استدلال به لأنه ظرف يكفيه رائحة
الفعل واعتذر له بأن كليلا بمعنى مكل وموهنا مفعوله على المجاز كما يقال أتعبت يومك فيكون مبالغة مفعل قلت
لا استدلال بالمحتمل لا سيما إذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر أمورا لا تخاف وآمن
ما ليس منجيه من الأقدار ومنعه غيره وقال إن البيت مصنوع يروى عن اللاحقي أن سيبويه سأله عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت وأما إذا لم يكن فعيل وفعل مما حول إليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف
في أنهما لا يعملان في المفعول إذ كلامنا في أبنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله
عذاب أليم على رأي وقوله أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هجوع وأما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة
فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل
الفعل وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون إنما العمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان وأيضا فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها
معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها
للإطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها جمعا كان أو مكسرا قال ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب
المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على أن العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله أي يعملان عمل
اسم الفاعل أما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل وأما الجمع المكسر فلكونه
فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني
بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لأن اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله أبني كليب إن عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا وقال وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد وأما حذف
النون مع الجر كالضاربو زيد فللإضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول أن لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لأن
التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا وأما قولهم أنا مرتحل فسوير فرسخا فإنما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل و
اعلم أنه قد جاء في الشعر فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف قال كرار خلف المجحرين جواده إذا لم

بحث اسم المفعول

يُعلمَ دون انثى حلبها اى كرار جواده وقد يشتد ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء فى المصدر نحو قوله لم
نتل اولادهم شركاءهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل هو لذلك ينصف ولا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف فى ان النصب حملا على
المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فنقدره باسم الفاعل اولى من تقديره بالفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الاخر كمستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه بمعنى وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ويتبين اسم المفعول
مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب او فعته عليه لكنه حذف حرف
الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مقاما لم يسم فاعله وكان قياسا ان يكون على زنة مضارعه كاسم الفاعل
فيقال ضُرِبَ يُضرَب فهو مضرَب لكنه لما اداهم حذف الهمزة فى باب افعل الى مفعل قصدوا التغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثى
لما ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع
الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجد فهو جامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمعزوز
ومكول وعصفور ومبنى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على فعل لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم
الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل
منه الا فتح ما قبل الاخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يحمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شذ ضعفت الشئ فهو
مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل
وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفى كحال اسم الفاعل لا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا فى باب الاضافة ان عمله فى ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس فى كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا مد حرف جر كما فى باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر
لم يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب فان تعدى الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا اليه ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا فى متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهى مرمى عنها والمرمى هو المخصوص منه قولهم اسم المفعول اى المفعول به المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند لازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخان اليوم مسير فيه وكذا
الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم
غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء
كان المضاف اليه علما من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام مقتول يزيد لطف اخزى الله
تعالى قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر قوله لازم يخرج
اسمى الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان
والمكان والالة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث
وذلك لان صيغة فاعل موضوع للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص
على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء
كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو

بحث الصفة المشبهة

صيغ صفة المشبهة

الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظ ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح
او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول
ويجي في مقدمة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور
على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال كاسم الفاعل
بمشابهة الفعل لفظا ومعنى كاملة لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهي بمعنى ذو ومضافة
الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى
الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه
من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل
فعلا وعمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب
المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا
في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلنا اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي
يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي يرد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي افعل الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميع متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا
طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المطلوب الا بمن التي لابتداء الغاية فعلم
اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم
ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبداء القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه
لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها بمعناها فابدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل
فعل بمعناه فابدله ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة بمعناه فالمذكور جواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير
شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منها قلنا
في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام
او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه
حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف مؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدية مثل الصفة فيما
ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول
ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه
والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

الدعج شدة سواد العين مع سعتها

يقال طاولني فطلته اي كنت اطول منه في الطول والطول جميعا

الابتداء

تقسيم مسائلها وهي ثمانية عشر

اما ان يكون

اما مرفوع او منصوب او مجرور

الصفة باللام

بعد حصول الخفة لان الخفة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ومما اضيف
اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة
كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل
في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه ووجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف
المضاف والمضاف اليه معا فهنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وانما استقبحها لاجل
اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد
التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف
حسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما امتنع من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو
فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى
صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد مثل منها
واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو كان
الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين مكانه قال جونتا
مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى
الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما نسب اليه
المبرد يخالف الظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المبرد وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة كان فرعا انما جاز مع كونه فاعل المعنى
فاعلا ليبرزه في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها مستقبح في الظاهر لان
الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء
الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة هي اصل اللفظية فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها
في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة
ان لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر
كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة
ايضا لظهور النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور وتبينت في الجر وانه كان مثله منصوبا فما قال نعتها
اي من نعتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما
فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير
في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب التمييز في القياس فلانك قصدت المبالغة في
الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل لنا الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير
ثانيا كما عرف في باب التمييز في نحو طاب زيد نفسا فتحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما
حسن الجر في الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه

الرانفة اسفل الالية وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما

لكونه

التي

الكوم جمع الكوماء وهي الناقة العظيمة السنام وذرى جمع ذروة بالضم اعلاه وهي ههنا اعلى السنام ووادقة من ودق اليه اي دنوت منه واراد دنو سراتها من الارض لكونها حوامل قريبة من الوضع

يقال اتاه بصبب من الجبل اي بحدور منه

في المعمول له

صور مسائل الثمانية عشر حسنة وأحسنة وقبيحة

فائدة لفظية وأما من حيث المعنى فعليهما الإبهام ثم التفسير إن لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الأولين والدليل على استتار
الضمير فيهما إلى الصفة أنك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون
حسنوا الوجوه ولا يؤتى بهذه العلامات في الصفة إلا وفيها ضمير مستتر إلا في النادرة نحو قوم رجل قاعدون غلمانه وأما جواز إسناد
الصفة إلى ضمير المتسبب بعد إسنادها إلى السبب لكونها في اللفظ جارية على المتسبب خبرا أو نعتا أو حالا وفي المعنى لازمة له صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه يحسن بحسنه وجها أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ وكثير الإخوان
أي متقو بهم فحسن إذن أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب إذن عن
ظاهر الفاعلية إلى النصب وإلى الجر لأن الصفة لا ترفع فاعلين ولم يرد أن يرفع فاعلان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم
يجر اللفظ على المتسبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد أحمر ثوبه ولم يجز استكنان ضمير
المتسبب فيهما فيقبح زيد أسود فرس غلام الأخ وزيد أبيض الثور وزيد أحمر غلاما لأنه لا معنى للجميع إلا أنه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور فيقبح أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه إذ لم تدل صفة سببه
على صفة نفسه فإن قيل أليس تدل الصفة في نحو زيد أبيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى
كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه سببه بدلا من صفة السبب وأما حسن جبان الكلب لأنه كناية عن كرمه أي هو كريم قال
الحزين بابا والعقور كلبا ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهو حسن وجه إذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه إلا مطابقة
المعمول للأصل في التعريف وأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن
الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والأوليان أقبح من الأخريين لعدم موافقة المعمول فيهما الأصل في التعريف
ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد إلى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح أي وجه منه والوجه منه وقال أبو
علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن في الصفة قال في قوله مفتحة لهم الأبواب وهذا غسل الدم بالدم لأن بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم أن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين ومسألتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكراه الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه
بنصب الوجه فيهما أما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر وأما استكراه ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلاث مسائل قبيحة
لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
وجهه كما ذكرنا ومسألتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسألة
ولنا أن نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المتسبب في صفة السبب
لما ذكرنا من الأمر الذي أحوج إليه على المتسبب استلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتسبب صار السبب
كالفضلة الجنبية بعد الفاعل أي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا أو جر بالإضافة لزوال المانع
من الإضافة إلى السبب لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير المتسبب في الصفة استقبح
مجيئه في السبب أيضا لأن الضمير في السبب إنما احتيج إليه لتبيين كونه سببا وأما استكنان الضمير في الصفة دال على أنه سببه لأنك لم
تضمر فيها إلا لأن صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فأغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو أتى به فيه لكان مستغنى عنها
وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لأن الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور
في الحسن وجهه بجر المعمول إلى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية فيها فكذا امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والأولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد أحسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فالتي كان
معرفة الحسن والأحسن والقبيح على ما ذكر مبني على الضمير مقدمة عدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير
فقال الضمير إما أن يكون في الصفة أو في معمولها فإن كان في المعمول فهو ظاهر لأنه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وإن كان
في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فإن رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث
لتأنيث الفاعل وتفرد عند إفراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفة باللام حكمه إذا
كان مضافا إلى المضاف إليه باللام مطلقا نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه أبي الغلام وكذا الوجه
وكذا حكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر مطلقا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

وقبيح غلام وجه حسن رجل

أبي غلامه

قوله هند حسنة الوجه والزيدان

مع كونها مسندة في المعنى الخ

أو لا يجوز بناء على أن اللفظ الشعبين أي قبح فإن لم يجر

الثور سببا له

المستكن

لأنهم يجوزون

فيهما وحسن الوجه بجر وجهه ٣

لأنه إذا كان محتاجا إليه في السبب لتبيين

وما فيه ضميران حسن

في برده

إلى المعرف باللام أو مضافا

بحث الصفة المشبهة

ابن غلام وكذا لو زدت ان كان فيه ضمير لم يكن مضافا اليه كقوله وجب فظاب الجيب منها ورجل حسن وجه بصونه وكذا
المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لو زدت فوكه واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعدين اه بمعنى اسم المفعول غير المتعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول
من الفعل المتعدى الى اثنين هو المتعدى الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلثة هو المتعدى الى اثنين
نحو زيد معلم اخوه عمرا اكرما يقال في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاغ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب
الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا
يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجئ في كل واحد
منهما الثمانى عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان محتمل
لصاحبهما المتقدم وصف بانضمام مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم
ابن الغم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب
غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه
بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب
والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فمن الباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب
الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمر
الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قيل مثل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبى كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول
بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها
نحو رجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفى نحو احسن الزيدان وما احسن الزيدون
فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا احسنا وجهها برفع
الوجهين وجهها وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب للجارية التى هو سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن
الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذى اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل
ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جارية لا قبيحة وبرجل ثم غلاماه لا قاعدين و
من هذا الباب عند المبرد حسن الوجه مصطلاهما كما مر لان اصله جون مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما
فلما قصد والاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام فى اعالى ليتعرف باللام
كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعل مثنى لكون الاعالى ههنا في موضع الا
الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجه كما حذفت من اعاليهما قوله
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال
ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه اى في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اى زائد في الطول على غيره وشبهه
من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اى في المصدر
المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد
غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجئ للمفعول مثل اعذر والوم
واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم فلا يجوز
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافته اليه الثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن
اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثانى والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذى بمن مفرد
مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا بد خل افضل الا ان يعلم فينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب اشتق من
فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشتق هو منه طائل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في
الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه اى شرط بنى من ثلاثى
المجرد الى قوله واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل
معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ابلى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احلك اشباه

وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما لفا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وهكذا لو زدت

بحث اسم التفضيل

شرطه

اى كلاهما من الحلف وآبل شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى أبل يأبل
آبالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا
تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كابل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا
منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفى
احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل يقال لا انبس قلت لئلا انبس
نفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفى التفضيل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا يقال
انعم وابأس من النعمى والبؤس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا
اطلع ولا يصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثى ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله يمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج
او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان
افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر
لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من التغيير وكل هذا
بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثى قوله
لان منهما افعل لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه يجيء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما
افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد
هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق
والدليل عليه اعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق
وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من
الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ثلاثى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من
الثلاثى عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا منه من غيره كاحول واعور
فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب فاؤهما وهما حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل وافعال كالبخر والقعم والعرج
والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون
بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض لانهما اصلا الالوان وقال ابيض من اخت بنى اباض وقال لانت اسود في عينى
من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعنى قصد التفضيل من معانى الاشياء التى تعذر بناء افعل
التفضيل من معانى الاشياء التى تعذر بناء افعل التفضيل منها وهى فقد الزيادة والرباعى والالوان والعيوب الظاهرة بنى
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال
التى امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف انت اكرم لى من فلان وهو كثير ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده
الى الثلاثى ثم تبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعى مع كثرته ونقل عن الاخفش
والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع
ويضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعنى قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب
اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل لما ان كونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

بناء افعل التفضيل من الثلاثى

ما نبس بكلمة اى سكت

وقد استعملوا

وقد استعملوا صيغة المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اى اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو بشأنه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثانى والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذى بمن مفرد مذكر لا غير ولا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا من ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت احسن ام انا فتجيب بقولك انا احسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرار ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فيستشنع ذلك اما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اى اكبر من كل شئ ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغنى عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في اخذ منها الا اذا لم يكن ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد صلى الله عليه وسلم الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى لبالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل اضافة الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوا لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا كقول على عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم فان فيهم خيرا وابدلهم بى شرا منى اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شئ معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الاترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول على عليه السلام ولهى بما تحدث من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلى من التفضيلية

المفضل عليه د

الاسل الرماح والحرار العطاش

الاسل غير والطوال كل شجرة له شوك طويل قد سمى الرماح

الرجل مجرا فهو

مهلهل لقب الشاعر المشهور وخفيف واسمه امرؤ القيس ونعم الذاخرين زهير ابو كلب

لان في فعل الامر تعبير فيهم خيرا وابدلهم بى

بنت منه تعلقت في

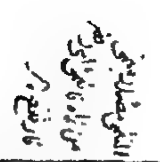

فيه تحقيق معنى التفضيل

افعل التفضيل لانها من تمام معناه او بل معموله قال فقالوا يا ليت العرض اخوج ساعة الى الصوف من ربط يمان مستهم وقد يفصل
بينهما بلو وفعلها نحو قولك هو احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واسترك الثرياء فترا وهي
من عقابك لوح الجو اعلى منتمي ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان
هذا اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرفق لانه مفضل على
ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء
على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكون في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل يدل على ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله
الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه قوله بعد هذا في الشرح ان لا افعل
جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم
بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز في الاول الافراد الى اخره يعني اول معنيي المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو
من التفضيلية لانه موضوع بخصوصه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل بمنزلة
عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا
يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق لموصوف صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة
المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضيف واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن
في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجردا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع
للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما الا من جهة ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقول ابن الدهان وابن السراج وابن
يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو
اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده مع جواز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما وقيل انما لم ينصرف في الذي من لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا
من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن
علم التفضيل وساغ الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او
الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفرا الام اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تع

اللوح بالضم الهواء بين السماء والارض الجو ما بين السماء والارض

هذا الاعتراض

الكلام له على الكلام

هو واحد منهم نحو قولك

اقتضاه

فيه ذكر من التفضيلية

من حيث المعنى

المشابهة التي بينهما

بحث أفعل التفضيل

وهو أهون عليه إذ ليس شيء أهون عليه تعالى من شيء، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعل أكثر من المطابقة بعد إجرائه مجرى
الأغلب الذي هو الأصل أي أفعل التفضيل مع من. أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل، ثم اختلفوا على قولهم فقال الجمهور هو
على أنه من تركيب وول ككوكب ودَدَن ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته، وقال بعضهم أصله أوأل أي أفعل من وأل أي نجا لأن النجاة
في السبق، وقيل أصله من آل أي رجع لأن كل شيء يرجع إلى أوله فهو أفعل بمعنى المفعول كأشهر وأحمد فقلبت الهمزة
في الوجهين واواً قلباً شاذاً، وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم فوعل من تركيب
وول فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله يبطلان لكونه فوعلاً، وأما قولهم أولة
وأولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح، وإنما لزم قلب أو إدغام الهمزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري
فإنه جاز القلب للبناء على جمعها وهو أول فإنه لازم القلب كما في أواصل جمع واصلة، وعند من قال هو أفعل من وأل أصله
أوأل وقيل قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما في أومن، ومن قال إنه من آل رجع إلى الأصل الهمزة في قراءة
قالون عاداً لؤلى لأنه حذفت الألف وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فأول كما سبق معنى ولفظاً
واستعمالاً تقول في تصريفه الأول الأولان الأولون الأوائل الأولى الأوليان الأوليات الأُوَل، وتقول في استعمال زيد
أول من عمرو وهو أولهم وهو الأول، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح ولا بما استعمل منه فعل
كأحسن ولا بما استعمل منه اسم كأحنك خفي فيه معنى الوصفية إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق
به كأعلم أي ذو علم أكثر من علم عمرو وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك عمرو، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق
وهو أسبق فصار مثل رجل أسد أي جريء، فلأجل هذا لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو يوماً أول، أو ذكر من
التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن أفعل ليس بمعنى سمح كأفكل وأيدع، فإن خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة دخل
فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر، وذلك كقول علي عليه السلام أحمده أولاً بادياً، ويقال ما تركت له أولاً ولا آخراً، ويجوز
حذف المضاف إليه من أول وبناؤه على الضم إذا كان ظرفاً لا ظرف زمان نحو قولهم لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا
تعدو المنية أول أي قبل أوقات عدونا، ويقال ما لقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من عامنا، وبعض
العرب يقول مذ عاماً أول بفتح أول، وهو قليل، حكى سيبويه عن الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه مذ قبل عام، مثل عامك، وفي تأويله
أول بقبل إشكال لأن أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه من الليالي والأيام أو الأوقات، ومعنى
قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف إليه فوجب بناؤه على الضم
ويجوز أن يكون أول ههنا بمعنى أقدم من عامك ويكون الظرف صفة لعام أي عام كائن في زمان أسبق من عامك، جعل
للزمان زمان توسعاً، ولا يبعد أن يقال إنه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لأن ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله
ولا ناعب إلا ببين غرابها، وقوله تعالى فأصدق وأكن من الصالحين، فعلى هذا يكون أول المجرور لا المنصوب، وتقول إذا الدهر
يعد قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أول من أمس، ولا يجاوز
ذلك، وأما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل إلا مع من ولا مع الإضافة
بل يستعمل إما مجرداً من اللام أو مع اللام، ولما لم يكن معنى من مقدراً مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً
وتثنية وجمعاً، وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والإضافة إذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية، قال في سعي
دنيا طال ما قد مدت، وقال وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوماً سراة كرام الناس فادعينا، وإنما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل
منهما، وأما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً فيمن قرأ بالألف وسوءى في قوله ولا يجزون من حسن بسوءى ولا
يجزون من غليظ بلين فليسا بتأنيث أحسن وأسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى، قوله ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء
وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه
في عين زيد لأنه بمعنى حسن مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي هو الكحل، ولك أن تقول أحسن في
عينه الكحل من عين زيد فإن قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، مثل قول الشاعر مررت
على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم وادياً أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله سارياً
اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل أيضاً كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر
في الأعرف الأشهر إلا بشرط كما يجيء، وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه، وليس ذلك بمشهور، ويرفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج
إلى قوة العامل، وأما المفعول به فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل

لانمحاء علمنا في التثنيين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل وأما إيراد

عمله في المظهر

أفعل التفضيل ضعيف مشابهة للفعل معنى ولاسم الفاعل أيضاً

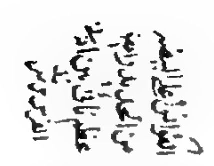

عمل اسم التفضيل في الجملة

الناصب له قال تع هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
ولا ينصب به المفعول كالحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول به ولا ينصب ايضا شبهه واما ان نصبه للشبه فى الصفة فرع الرفع
كما مر وهو نوطئة للاسماء الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجئ وان رفع ذلك لا يضا انه هذا وبعدى
افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل و
المصدر باللام اذا تعدى الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك فى الافعل لضعفه وان كان
المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل
وذلك لان افعالها ربما زيدت فى مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به و
ان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وكذا اسم
الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب يتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام
ويبقى ثانيهما فى البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام
الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر مما ثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت فى البلد فى يوم الجمعة جاز وقولنا ثبت فى العراق فى بغداد وفى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل
واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من
البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه لا ضطراره اليه وعند البصريين بفعل مقدر
مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم
منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا
فلانه لا ينصب المفعول كما مر قال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر فى باب علمت فالاولى ان يقال هو
اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا منطلق قلنا اخصر منه اكثر وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد و
ان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى
واعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى نحو كقوله تع حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسى ويتعدى الى المفعول من اى
فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل مصوغ على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه
برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما فيه من معنى الفعل
ايضا نحو رانود رجلا قوله اذا كان لشئ اى هذه شروط رفع افعل التفضيل فاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا
فى المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى فعل فى المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر فى اصطلاحهم ان يقال
فى المتعلق السببى المسبب احسن فى مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل
قوله مفضل صفة لمسبب اى فى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبر الاول اى صاحب فعل وهو رجلا فى مثالنا المذكور مفضل
قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبر الاول اى صاحب فعل وهو رجلا فى مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير
للمسبب اى هو اذا اعتبر الاول مفضلا واذا اعتبر غيره لذلك الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة
مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو
باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول
فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور
مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من
الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو
راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال
المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد
فعمل عمل الفعل لانه فى هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التى اوردها مطردة فى جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه
للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل

منصوبا

المفعول الثانى لافعل محذوفا والفعل محذوف مع المفعول الاول اى اعلم

والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى

علما بها

منه فهم

تتمة البحث في عمله في مسئلة الكحل

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا الخ هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل
ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت
برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل
بين العامل الضعيف وبين معموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا
بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي يتعلق به بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافضل خبره فله
تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
فان قلت قدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل
عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو
قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر
من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد
من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل
على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل
التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا
ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك لان
معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل
اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن
فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد فحسن الكحل فيها زائدا عليها في حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل
منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا منصوب على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي على ان الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك
عندي مثله رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل به لا بكوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به
ركب اتوه بوادي السباع واخوف به ركب اتوه بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي
السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية بتقدير حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر
واحمد قوله تاية اي تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب ا ت ي يقال تايّ اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك
هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تاية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت
قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد
الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بنحو الصبوح واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن
فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى ونعم
فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل
لانه موضوع لتحقيق التقريب التوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفّست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف
سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحركها للساكنين نحو
سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

هذا المحذور وقد الخ

وهذا التعليل مطرد لو كان الكلام مثبتا الخ

لكونه مثبتا الخ

ان تقدم

وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن

ابي تحبق الخ

بحث الفعل

الفعل مع قد

الخناق بالكسر حبل يخنق به الخ

على آخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما لم يدخلها الجر لان الاسم لاصالته في الاعراب

يستوفي الحركات فاذا دوا ان يعوضوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر

اذ هو بعد منها لخفة الضم والفتح فانهما توجد بها في الفاعل والمفعول فلما انتقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى

بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المجزوم

مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون

ساكنة الآخر فقط ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا

او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين

المبني وذلك لانك تحذف ثم تقدر محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تعينها

علامة كالبناء الاعرابية بظاهرة البناء بتقدير انه لزوال المحل الاعرابي بحرف الآخر بلا علة بخلاف نحو يا قاضي ولا تمنى فانك تقدر

الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا

لتغييره عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحينئذ انما

سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك

لان عامل الرفع في المضارع مقدر على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع

الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع

او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم وان الاثر

لو عند زوال الرفع اي للجزم اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في

كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيل لا الى بدل فلم يسم الناصب جازما لان تعريفه بامر الوجود

اولى من تعريفه بامر العدم ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدم فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يغزو

ولن يخشوا ولن يرموا جازما لا لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم

الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما بعد ذلك من ايجاد رفع فيه نسبة زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان

عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زواله الى زوال عامله ولم يرد الاعتراض المذكور قوله ويحذف نا فعلت اعني بها اتصاله بضمير

الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يلحقه مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى

علامتان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله وتاء التأنيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء

للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية قوله الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك

والواو قوله ما دل اي فعل دل لحق لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل

زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية لئلا يدخل فيه نحو خرجت في قولك لابن يقول زيد بعد غد خرجت ماض وان لم يدل هنا

على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك ورد بلفظه لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه ويخرج عنه ايضا نحو اخرج في قولك

ابن قال زيد قبل من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الا يخفى من امثلة الفعل

هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل

بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما

بعت الانشائي فلا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال من هذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام

الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك

خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي فادعا نحو رحمك الله واما امرا

كقوله عليه السلام في التهجد اجتزأ امرؤ فريته امرؤ اخاه بنفسه ينصرف البناية بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعه

كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين من حيث ارادة التكلم لو توقع الفعل قطعا كانه

وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف الى الاستقبال ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ولا

يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن

معناها ويدخون ما والنائبة عن الظرف المضاف نحو اذكر شاركني وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او

قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية

نحو سواء علينا اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في التقدير اتصل الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع

فعل الماضي

فعل المضارع

كما يجيء في بابه وكذا إذا كان صلة للموصول عاماً هو مبتدأ أو صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي يأتيني فله درهم أو كل رجل يأتيني
فله درهم لأن بهما أشبه الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح أما بناؤه فعلى الأصل لما ذكرنا في أول الكتاب وأما
بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب أي ضارب فالمشابهة التامة استحق الإعراب وبمشابهة ناقصة
ناقصة استحق البناء على الحركة وأيضاً لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً إذ لا تجد
فعلاً ثلاثياً ساكن الأوسط بالأصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً قوله إلا إذا اتصل به ضمير
مرفوع متحرك سكن آخره كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأن الضمير
المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما إذا كان فاعلاً وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع متحركات على الولاء ولهذا
قالوا أصل هُدَبِد وعُلَبِط هُدابد وعُلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربه فإنه لا يسكن قوله المتحرك
احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربع متحركات وإذا اتصل به الواو انضم آخره للمجانسة الواو

قوله المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين أو سوف فالهمزة للمتكلم مفرداً والنون له مع غيره
والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل
غيره إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما أشبه الاسم أي الفعل الذي أشبه الاسم وإنما عرف المضارع بمشابهة الاسم
لأنه لم يسم مضارعاً إلا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
أخوان رضاعاً يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الارتضاع قوله بأحد حروف نأيت ليس
بياناً لوجه المضارعة لأن بيانه هو قوله لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين وإنما هو للسبيل في زيادة هذه الحروف على أول الماضي
مع تغيير بعض حركاته سبب حصول تلك الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركاً كما ذكرناه فإنه كما في قولك زيد
يموت [illegible] في [illegible] قوله بأحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركاً بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم
وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فللموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركاً أي هو
حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على
الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه
وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء إن الحال ليس بزمان موجود
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التضعيف تثليثاً والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زماناً بل هو على
ما يجيئني الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضاً زماناً أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول إن يصلي في قولك
زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال
وقيل إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو إن زيداً ليخرج كما تقول إن زيداً لخارج ولا يقال إن زيداً لخرج فإن هذه اللام
الداخلة في خبر إن أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول إن فهي تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم مراعاة لأصلها وهو
المبتدأ وأما قولهم إن زيداً لفي الدار فلتضمن الظرف معنى حاصل كما يجيء في باب إن وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة
له بالحال كما أن السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون أن
زيداً لسوف يخرج للتنافي والبصريون يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ
قوله لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين يعني أن الاسم يكون مبهماً نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع
مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لأجل توارد
المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين المعنى المقصود فيتعين المضارع تبعاً للتعين وذلك
كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب
دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه
دليل على كونها للعطف ونحو ليضرب بجزمه دليل على كون اللام للأمر ونصبه دليل على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من
الإعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الإعراب في الاسم فيما
لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو أكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية
لها فإنها قد تطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل كحذفهم الواو في يعد وتعد ونعد وأعد لحذفهم لها في يعد
وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في أكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفرداً بيّن لمعاني حروف المضارعة ليعلم أنها لا يكون

في قسم الحروف

فالمضارع لما شابهه

العلبط والعلابط القطيع وأيضاً القطيع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر شديداً

ولا نون جمع

يجوزون أن

بمعنى

للمضارع عن الآخر باعتبار معانيها والأقوى أول أكرمت أيضا همزة وأتيت المتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب لا يكون الفعل بسببها أيضا
مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع با
بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعد المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به واما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضموم
في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كدحرج او بعضها زائدا كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت
حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الاصل عليها وكسرها وفي المضارعة لا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي وقد حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفما علم
ويفعل ويفعّل ويفوعل غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس
كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورتهما معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما التنوين فحرف لا حظ
له في الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعف
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان [illegible] اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل التنوين فرجعوا لذلك الداعي موجب للبناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة الجالبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الامتزاج الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع
باق على اعرابه كان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة الجالبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب [illegible] وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربن لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربن كيخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل اذا كانت مقدرة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبن الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله
ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انهما ساكن آخره وان لم
يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فلان
اولى اذا شابه الفعل الفعل ان ترده الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجزم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحو تسعة في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى ثم يبين بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتصل بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير

ايضا والياء للغائب غيرهما الا جمع المؤنث والمؤنثين

اصل فهريق

اصل اهراق فهو مهريق والثاني مهراق [illegible]

لمشابهتها للتنوين

في الفعل المشابهة للفعل [illegible]

اعراب الفعل

المتصل بالضمير

البارز

البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل
به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب هو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها معربة لكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين
على اخويه الالف والواو في الاعراب وفي الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كالمقصور ومسكين وعمار وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع النا
وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه
النونات الخمس مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في ... ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني
بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد حذف فيها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها كالجواري يلعبن في الصحراء ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذلك في الاسم قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجزمه قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حروفا علة مشابهة للحركة
فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت
متحركة فحذفت حركتها للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل
الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب لعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراض الوارد
على مذهب البصريين وهو انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا او منصوبا
نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك الاعتراض انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ونحو
يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدر عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله ... وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى
من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عن عمل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة
فعزلها الطارئ المنفصل قوله ويتعين المضارع للحال بالان وآنفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال ويلزم الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحال بعد ليس بلمس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي ... ما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال
فسيجيء الكلام عليه في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كقوله الفتنة

وبإمضائه طلب الفعل وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاستفهام لأن طلب الحاصل محال فيكونه
وعدًا كقولك غدًا أكرمك وأحسن إليك وبنون التأكيد ولام القسم إذ القسم إنما يؤكد به غالبًا ما لم يحصل نحو والله لأضربن
على ضعف في لأضربن وأما الحاصل في الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيد بعد ذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد
لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكد وإذا كان جواب القسم مما هو للحال لفظ وما في

لا اطلاع به
لا ما في الحالية لا فيه
فيد بعض

الحالية كما مضى في بابها وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت النواصب علامة للاستقبال وإذا رفع المضارع
بعد ما فهو للحال وينصرف أيضا بلو المصدرية نحو قوله ودوا لو تدهن وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل إلا لو فإنها موضوعة
للشرط في الماضي ويجب أن يكون الجزاء مستقبلا لأنه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص أيضا بحرف
التنفيس عند سيبويه ومن تبعه وبلا النافية أيضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال وليس ببعيد كقولك ترى ولا أقول لكم
عندي خزائن الله الآية ونحوه كثير وينصرف إلى المضي بلم ولما الجازمتين وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ
المضارع ويبقى المعنى كما كان والأول أولى لأن قلب المعنى أظهر في كلامهم وينصرف أيضا إلى المضي غالبا بإذ وبإذ وربما فإنها موضوعة
للماضي قوله وينتصب بأن ولن وكي وإذن وبأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فأن مثل أريد أن تحسن إلي
وأن تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت أن سيقوم وأن لا يقوم والتي تقع بعد
الظن فيها الوجهان ولن مثل لن أبرح ومعناها نفي المستقبل وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل إذن تدخل الجنة وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية أقول ذكر

مخففة
المثقلة

النواصب جملة ثم ذكر منها ما يحتمل تفصيلا ثم أخذ يفصل وهو قوله فأن مثل أريد أن تحسن إلي قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة
من المثقلة اعلم أن المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل
التحقيق كعرفت أنك خارج وعلمت أنك داخل أو معمول فعل الشك نحو شككت في أنك مسلم وقال سيبويه إنه يضعف أن يقال
أرجو وأطمع أو أخشى وأخاف أنك تفعل وقال جار الله إن الفعل الذي يدخل على أن المفتوحة مشددة كانت أو مخففة
يجب أن يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوداد أنني بأن غمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت أن
أخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف لمنع من ذلك بقوله لو قلت أتمنى أنك تقوم لكان كالمتضاد قال لأن التمني يدل على نوع
القيام وأن على ثبوت خبره وتحققه وذلك لأنا لا نسلم أن أن دال على ثبوت خبره وتحققه بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح أن
يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق أنك قائم وأن ينفى نحو قولك لم يثبت أن زيدا قائم وأنا شاك في أنه قائم ولو كان يتمنى معنى
التمني ومتمنى زمانيا أو كالثاني لم يجز ليت أنك قائم رجعنا إلى المقصود فنقول إذا خففت المشددة فلما مر من خطاها
لا تقع في غير الموضع كالمشددة فلا تقول عجبت من أن سيخرج ولا يقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والإيحاء والنداء ونحو ذلك أو بعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظنا غالبا مدانيا للعلم
ولا تقول أعجبني أن سيخرج ولا وددت أو رجوت أن سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك لأنها بعد التخفيف بقيت لفظا
ومعنى أن المصدرية أما لفظا فظاهر وأما معنى فلكونهما حرفي المصدر فأريد الفرق بينهما فألزم مثل المخففة فعل التحقيق أو ما
يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من أول الأمر أنها مخففة لأن التحقيق بأن المخففة التي فائدتها
التحقيق أنسب وأولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف أن المصدرية وأما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجيء
المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمنعوا إيلاء الأول الأولوية لا يفيد الوجوب فتطروا فإن دخلت المخففة على الاسمية كقوله أن
هالك كل من يحفى وينتعل أو الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى أن إذا سمعتم وأن لو استقاموا لم يحتاجوا إلى فرق إذ المصدرية يلزم فعلها

قوله وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل شول في شبه كسبوس لهند قد علموا أن هالك البيت شاد من الشيء ورجل شلشل وشلول خفيف الحاجة سريع حسن الصحبة طيب النفس ه

المؤول معها بالمصدر ولا يحتمل أن تدخل على الاسمية ولا الشرطية وإن دخلت على الفعلية الصرفة فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
أو لم ينبأ أي لم يعلم إلى قوله وأن ليس للإنسان وقوله أو لم ينظروا أي يتفكروا إلى قوله وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم لم يحتاجوا
أيضا إلى فرق آخر لأن أن المصدرية لا تدخل على الأفعال الغير المتصرفة لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ولا مصدر
لغير المتصرف وإن كان ذلك الفعل متصرفا وجب أن يفصل المخففة عن الفعل إما بالسين نحو علم أن سيكون أو سوف أو قد نحو
ليعلم أن قد أبلغوا أو بحرف نفي نحو علمت أن لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لأن أن المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لأنها لكثرة دورانها في الكلام
تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فإذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس
بالمصدرية لما قدمنا أن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن يكون أن مخففة ومصدرية كما

والنصب فالرفع

قوله

بحث الفعل

كما في قوله تع وحسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرء بالرفع على ان الحسبان ظن غالب كالعلم الناس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى
النحاة هذه الاحرف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب
من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشبه الخوف والرجاء حتى بالخوف المتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله
فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اى ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله
ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد
الظن فهى مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجي كخشيت وطمعت ورجوت واردت او نحو غيرها كقوله تع اولم يكن
لهم آية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تع لولا ان كتب الله عليهم وان يقوم خير من ان
يقعد وقد تجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وكقراءة مجاهد
لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتى بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من
حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا
داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى بعد العلم مخففة لا غير وكذا التى بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن
فيه معنى القول كخفيت ونظرت والكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كاوحى ونزل وادعى ونادى فان فيهما معنى اعلم
وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كاد يشبه ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من
غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تع نودى ان
بورك من في النار بمعنى اى بورك او بمعنى بالمبارك ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم
وذلك لان صلة المخففة كالا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء
في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام وقال
ابو على في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او
خبر مبتدأ محذوف اى هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل
كان الفعل ولى ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحيت اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل ويجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحيت اليك بان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا لانها تجزم الفعل الا عند ابي علي كما تقدم
فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ومصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحيت اليك ان ستفعل فمخففة او
مفسرة وكذا قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل فان وليت ما فيه معنى القول
ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب
دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تع وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تع قل اوحي الى قوله تع
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها
كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عيك خابرا ان تسالا
وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسال
مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي لنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل
لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان فقال يرجى المرء ما لا ان لا يلاقي وتعرض دون
ادناه الخطوب اى ان يلاقى وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه يجوز تقديم معمول معموله
عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
انه موضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها انه لا يجوز عمرا لا
اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد

والنصب قل الرفع

ان وليها فعل متصرف ومصدر بلا

لما تقدم في الموصولات

جلد

مابعد ها على ما قبلها الذى يلوح لى فى اذن ويغلب على ظنى ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله اذن لقام بنصرى والمستقبل نحو ان جئتنى اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هى اذ فى قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب فى المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما فى حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة ينقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة لا اضافة توجب فى المضاف تخصيصا لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين فى اللفظ كلا اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب فى اذن تضمن معنى الشرط ولم تقل انه مطلق الحالة لانه لا معنى للشرط فى قوله ثم فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط فى الماضى نحو لو جئتنى اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه كقوله ثم اذا لاذقناك اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصرى معشر خشن ولكن اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء ان قال ما انبئت بنى انت تكرههم اذن فلا رفعت سوطى الى يدى اذن فعاقبنى ربى معاقبة قرت بها عين من يابنك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان انبئت بنى تكرههم فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل بمعنى حرفى الشرط المذكورين مع فعلى الشرط تقول لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك فكانك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتنى واكرمك لو اكرمتنى جاز تاخر اذن الذى هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئى ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط الا ضرورة قال الزجاج عند ابن جنى ان ملفها اذن كما يجى ولذلك تضعف معنى الشرط فى اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المقدم وجب تقديم ذلك اما فى كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتنى اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما فى كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك لمن قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط فى المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما فى المستقبل او فى الماضى كما مر فى الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء فى الحال فيكون اذن بمعنى الحال كما قلنا فى قوله ثم فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن من الاستحالة حمل المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذن على الحالية المانعة من الجزاء وذلك يجب لنصب الحاصل بان التى هى علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة فى جواب الاشياء الستة كما يجى فانها لما قصد التنصيص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثلها فى انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبا ومعنى الا او الى نصبوا الفعل بعدها لان النصب بالنواصب اعنى ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدر به مشعرا بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى التى او الا حتى لهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التى هى الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد لام كى وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذ للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو وهى القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء

واذن كنواصب الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل

فاذا كان

بحث الفعل

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه ولا يقال اذن عندك يفصل الامير ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان
الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء
والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر ليتصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرط
في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لا ضربنك فيكتفى
بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل
في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء
وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تع واذن لا يلبثون خلفك
وكقولك ان تاتني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فجوزنا انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن
لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ له خبر محذوف وجوبا
نحو اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب انما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي
بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا
القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ واما حملني على الدعاء ان اذن زمان
محذوف في الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في اجمع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك
في وقت المجيء اكرمك وكذا الوزن نحو اذن اكرمك ولا سيما في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن الظنك
كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه
كان لا يرى ان يوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا
الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بالجمل من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فوقوعه لا لبصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما قوله فان بحبها الخ فمصادر
القلب فلقوة شبهات بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى
عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديمه في نحو زيدا اذن
اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انها اسم منون و
يروى ايضا عن الخليل ان اصلها اذا اذن فركبا كما قال في لن اصلها لا ان ووجهه ان يقال يتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قيل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمران ناسا
من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير
ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وان اذن اكرمك وقد جاء منصوبا
خبرا عما قبلها قال لا يتعلق فيهم شطيرا اني اذن اهلك واطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم فالاندلسي يجوز ان يكون خبران محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن
اهلك قال والوجه رفع اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي
قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب
الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه
في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن
منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك
واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل
وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتداء بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله

مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها التبيين اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قالوا لا نقول لكي ان اما اصبحت ما تالساً نك كيما ان تغرو تخدعا وقال
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع ويعتذر بتقدم اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا وبالتأخر عنها في نحو
قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي
المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله لموافق له في المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند
الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها
حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف
لكم وفي كيه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيما اي كي افعل ماذا
وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخر عن
الفعل المقدر ولا ينتصب الا مقدما عليه ويلزمهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن مقدما على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لم وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقط ما ابتدأ الوجه
عن التصدير اللفظي الثالث حذف الفعل الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة
بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان ويبقى فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام
في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لانك بعد اللام بمنزلة ان كما مر ولا يتقدم
على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما ما في حيزهما واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فعلى ما كافة ومثل مصدرية وكي جارة اي لضرره ومنفعته وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وابا محذوفة للتخفيف انشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل الناصبة ما فشبهها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك ويشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء شرح كما
في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه
اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب فخص وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه
موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما فيه جواز
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخر نا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع ويجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة
كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتدأ ما الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف
تختلف فيما اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا
ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلثة الاول من عوامل
الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى في التعليلية واما اذا
كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى
اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قاله البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر وعدم
عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما اذ ثبت تقدير الناصب في نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يعملان في النصب عمل ما ليس
بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر
بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد
على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف
اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب

عليها معمول ما بعدها واجاز الكسائي تقديم معمول كي عليها

حتى التي ينتصب الفعل بعدها

لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص

الاسم الذي

الحروف التي ينتصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف بينهما لانه لم يعطف على الفاء ومعنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى انتهائية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه منصب على
الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا
الخبر اذ لا يطلق عليه بانه عندك كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا
كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو وجب الخلاف الانتصاب لجاز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا
يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم قائم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير
الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها او لترجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف
جر ولا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان اي كي او ما او لا ولا يصح تقديره ما او لا لانهما
لا ينتصبان ظاهرين فكيف ينتصبان مقدرين مع ان لو لا يجي مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجي ولا يصح تقديره كي لانها
لا تستعمل الا في معنى السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوموا او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد
فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل
بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان كي في معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله ونفر عني واحضر الوغى ونحمل الشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها بمعنى انه يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او
حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مثلا السير تاما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي
تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لابد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال
التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد
المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن او التخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني او لا ادري في ذلك لانك
قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون
الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام الثاني فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده ولا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع وا سرت حتى
تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل
سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع لكن على ضعف وذلك
لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي الصريح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاستثناء وجب النصب اما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظة انما تستعمل بمعنيين انما لحصر الشيء كقولك انما
سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي وثانيهما الانحصار على الشيء كقولك لمن ادعى

ولا يصح تقديره ما ولو لانهما لا ينتصبان ظاهرين فكيف ينتصبان مقدرين

في احد الازمنة الثلثة

بقية القول في حتى

الشجاعة والكرم والعلم أتماً أنت شجاع أي نبلت هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع إذن بلا منع ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس
بالرفع لأن السير لا يكون سبباً لغروبها ويجوز ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها بالرفع وما سرت إلا قليلاً لأن النفي انتقض
بإلا هذا كله في رفع ما بعد حتى وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب
وكذا يجب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً ومنتظر الوقوع
في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز أن يكون
حتى بمعنى كي وبمعنى إلى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعينة للانتهاء ونحو أسلمت حتى أدخل الجنة متعينة
لمعنى السببية ونحو سرت حتى أدخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس إلا مع إعادة حتى
نحو سرت حتى أدخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال إذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف ما إذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما أن كي التي بمعناها لا تدخل في الأسماء إلا على
لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها أيضاً وقال الأندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي إلا للانتهاء
وأول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بأن معناه كلمته وأكلمه حتى يأمر لي بشيء أي إلى أن يأمر ويجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى إلى وما ذكره تكلف ولا يمشي له في نحو أسلمت
حتى أدخل الجنة قوله وكانت حرف ابتداء أي حرف استئناف أي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها
ولا نعني بكونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتدأ مقدر أي أنا أدخلها لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع بل نعني بكونها حرف ابتداء أن ما بعدها جملة مستأنفة كما في قولهم حتى إذا جاء أمرنا استؤنف بعدها الجملة الشرطية
قال المص وإنما وجب مع الرفع السببية لأن الاتصال اللفظي زال بسبب الاستئناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال
المعنوي فإن السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبراناً لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا يصلح حتى تصبغون و
تشبعاً فعل الصلح سبب للصبغ أي مد الأيدي بالسيوف وقوله ونصبغها عطف على تصبغون على توهم النصب على نحو قوله
فأصدق وأكن ورفع قوله وتصبغون مع كونه مستقبلاً لأنه مع العزم الجزم عليه كأنه حاصل أو قد حصل ومضى قوله ومن
ثم امتنع الرفع أي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف ابتداء امتنعت المسألة المذكورة لأنه يبقى كان الناقصة
بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع أسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف
تحكم بحصول الدخول وأما قولهم أيهم سار حتى يدخلها فأنت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم أن الأخفش
أجاز الفصل بين حتى وأو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت
بالشرط مجزوماً قلت ليس لك في تأخذ إلا الجزم وكذا بعد أو نحو لألزمنك أو إذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف أسهل نحو سكت حتى إذا أردنا أن نقوم تقوم وأقم حتى متى أكلنا تأكل فالظرف
مفصول به على نيته أسهل من حرف الشرط أعني إن وأما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من أخذ تأخذ فلا يجوز
بل يجب جزم تأخذ ولا يجوز الفصل اتفاقاً بين أن ولن وكي وبين منصوبها لأنها الناصبة بأنفسها ولا يفصل بين العامل
الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء وأو وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله وكي مثل أسلمت
لأدخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر أن أن بعد لام كي بعد اللام الزائدة التي
تجيء بعد فعل الأمر والإرادة نحو أمرت لأعدل ويريد الله ليذهب التي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان
المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان حق هذه اللام في الأصل هي
التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطة أي مناسب لها وهو يليق بك فمعنى ما كنت لأفعل ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك
ولا شك أن في هذا معنى التأكيد وأما قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام
بناء على أن حذف الجار مع أن وأن جائز جاز إظهارها وأن الواجب الإضمار بعدها وذلك لأنها كانت كالنائبة عن أن قوله
والفاء بشرطين أحدهما السببية والثاني أن يكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض والواو بشرطين
أحدهما الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك وأو بشرط معنى إلى أن وزاد لنا التحضيض وهو من جملة الأشياء المذكورة
نحو لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيراً ولولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك وزاد لنا الترجي أيضاً قال تعالى لعله
يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي أبلغ الأسباب ثم قال فأطلع بالنصب على قراءة حفص وأما
الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة لا عند الأصوليين كما يجيء في باب الأمر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك
وإنما أورد نحو ألا فاصدق فيه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً نحو غفر الله لك فيدخلك

تعني الانتهاء

فهو في الاستيناف مثل قوله ثم حتى إذا جاء أمرنا فإنه بعده جملة شرطية مستأنفة

قال أبو عمرو يقيمون للصلح والمصافحة والتيقظ للعذر

ونصب اللام في من ما بعد الفعل ... ثم حتى

على جواز حذف الجار مع أن وأن جار

والفاء

الجنة قوله أن يكون أمراً إذا كان الأمر صريحاً نحو ائتني فأشكرك فلا كلام في صحته وإن لم يكن صريحاً فذلك بأن يكون مدلولاً
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس أو اسم فعل نحو نزال فأنزلك وعليك زيداً فأكرمك
أو يكون الأمر مقدراً كالأسد الأسد فتنجو والكتاب يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر وقد اقتصر ابن جني في نحو نزال بناء
على أنه مطرد كالأمر على ما هو مذهب سيبويه وأما النصب في قراءة ابن عامر وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون فلتشبيهه
بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر وليس بجواب له من حيث المعنى إذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب أي إن تضرب
أن تضرب يضرب أي يضرب زيد وأما النهي فنحو لا تشتم فتشتم والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا وهو ما صريح كما ذكرنا وأما
ما أول بالنفي نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا أقل رجل وأقل رجل لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ أيضاً استعماله
وأما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك أنت غير أمير فتضربني وكذا التقليل
بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي أو القلة قياساً لا سماعاً وقد
قد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي أي منصوب الجواب نحو كأنك والٍ علينا فتشتمنا أي لست بوالٍ أما إن
قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فأثب عليه أي لو شتمني لوثبت عليه وقد
يضمر أن الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط أو الجزاء نحو إن تأتني آتك فأكرمك أو وأكرمك وذلك لمشابهة
الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير
موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى إن يشأ يسكن الريح فيظللن إلى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد
الحصر بإنما نحو إنما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا في حتى أن فيه معنى الحصر القريب من النفي وأما بعد الحصر بإلا نحو ما أنا إلا
الأمير فيحسن إليه فلا يجوز النصب لأنه بعد إثبات صريح بل إن لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة أو بغير واسطة
إلى المستثنى المثبت بل إلى ما هو في حيز النفي نحو ما أتى أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه والضمير لأحد جاز لأن المعنى ما أتى أحد
إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه والضمير لأحد جاز لأن المعنى ما أتى أحد فأحسن إليه إلا هند على أن ذلك قبيح لأن قولك فأحسن
متعلق بما قبل إلا وقد تقدم في باب الفاعل أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين إلا الأشياء المعدودة ولكن
وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً كقوله: سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز
فأستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو ألا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن إليك
وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جملة مستأنفة لأن فاء السببية لا تعطف جواباً إلا
أن يستأنف بعدها الكلام كإذا المفاجأة ومعناهما متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط إلا أن إذا المفاجأة مختصة
بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله ألم تسأل الربع القواء
فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الأصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا يمتنع من بقاء
الرفع فيما بعد واو الجمع إذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني وأضربك بالرفع وكذا في أو في الآية
تقاتلونهم أو يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب أي إلى أن يسلموا إلا أن لا تصرف في المواضع المذكورة إلى
النصب اعتماداً على ظهور المعنى والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى
النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لأن المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر
في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة ما بعدها الفعل على الجملة
التي قبل الفاء فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة
ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد إذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء فيكون إذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديره فتقدير زرني
فأكرمك ليكن منك زيارة فإكرام مني لأن الفاء السببية إن عطفت وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب كذا تقول في الفعل المنصوب بعد الواو والصرف أنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو
الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فمعنى قم وأقوم قم
وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي وإما بمعنى مع وهي لا تدخل إلا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل
فنصبوا ما بعدها ليعني قم وأقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو
جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما في الفاء أي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن

فنكرمني أو وتكرمني آتك وبعد الشرط والجزاء نحو إن تأتني

أيضاً ن

فنكرمك ن

يستأنف في ن الأغلب بعدها

مبتدأ محذوف الخبر وجوباً كما ذكرنا في إذن وإنما اخترنا هذا على قوله إن ما بعد الفاء م

منصوباً ن

فصل ذكر الفاء السببية وانتصاب الفعل بعدها

نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في نفس الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع
ويكون ما بعد الفاء كالجزاء ثم انهم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر
استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف
ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا وبتوسط بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او اوله وبين الفعل المس
المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فسنقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف
الفعل المستفهم عنه للوضوح تقديما هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء تماما هو كالشرط متى فاسير معك اي متى تسير
فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالواو كالجواب للجواب
بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما
عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط
والجزاء ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسها ان يجعل الفعل المتقدم عليها الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه
كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا يحلل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي لا يكون منك اتيان بعده حديث وان
حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ما تأتيني فتحدثني على الفرض في
المعنى كقولك ما تأتيني لا محدثا بل انما يبطل هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب او عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين
شيئا واحدا او فعلا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بتعقب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى انتفاء الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن
لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان
ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان الا اذا جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تجاهل بحالنا كما قال العنبري الم
تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون
معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
منه اي فهم يعتذرون فكأنه قال فيدهنوا فيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع
القواء فينطق ولم يكن لما لجرع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزم لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى
فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف
بعد واو الجمعية ايضا الى النصب اذا امن اللبس كما ذكرنا في نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واصك وجهه وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو لنقاتلنهم او
يسلمون مع انه بمعنى الا ان اذا امن اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه
ايماء الى المعنى الذي معنى او لا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني
مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما انها بعد نفي كما انه في كن فيكون في لغة
بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي الا وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا

وما من حسابك عليهم من شيء

بحث الفعل

نستمن الا بالتى هى اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتى هى اعرف وقال وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب
اى يحل ولا ينسب لولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفى لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون فى الموجب وقد يجئ النصب بعد
الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول
انا اسافر او اقيم حكمنا ثانيا بالنصب بذلك فقلت او اقيم اى انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع فى قوله نحاول ملكا
او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوعا اى نحن
نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون
او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجئ فى حروف
العطف كما فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتى يوما
اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك العطف خوفا من اللبس فرفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يجئ
اذا شئت مجيئه وغيبته اى ينبغى له ان يجئ فالمعنى ينبغى له اى يقصد العادة لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى لغير التسبيب
كما ذكرنا فى قوله ترجى وتكثر التأميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب
ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا
او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو الصرف نحو لتكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما عندى فى
الفاء قوله او بشرط معنى الى ان او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد الشيئين ولا بد له
من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان
الاول ممتد الى حصول الثانى نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرتها بالا
فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند
من فسرها بالى ما بعدها بتأويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشئ الذى ليس
نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال
ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشئ الذى ليس يغضب
منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى هذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك
لانه اذن نفى النفع والغضب فهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول ما لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا
عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو وما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدر الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقؤول كتقدير الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فكرمك تكرمنى كما تقدم تحليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب
معطوف على الشئ اى للذى يغضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ غير النافع فيكون المعنى وما انا
بقؤول لشئ يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه ولا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل
نحو يوم تسود فيه الوجوه قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا
اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم
وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء او فى مثل
هذه المواضع لا يبقى بها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام
اخذ بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يجب فيه اظهار ان فالذى يجئ بعد الضمير
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو اردت لان اكون
لان هذه الكلم تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر

معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان لان
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة
لوامنا واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حرف الجر
على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام فغير مطرد لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون
فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون
تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما
كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن لا يقاس كما في تلك
المواضع ولا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان نفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك
اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول
وقد ينصب بمضمر وشذ ذلك كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله
قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى
واما مع كيفما واذا شاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالا
ستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي ضدها اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا
قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت
مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها بمعنى تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي
قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كانت في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانما اختصت بسبب
هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يجيء بعد في
الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وانما ركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل
بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق
وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها في [illegible]
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعا
ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله الم نربك فينا وليدا الم نشرح لك صدرك وقول الشاعر الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف
واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحروف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم
لم يحمل عليهما لكونه حرفين عطف مثلهما وتلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب اما فعل المفعول نحو لاضرب انا
ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند
فيهما اكثر واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي
امره باللام قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلوا يا حاضرون وغائبون افعلوا الا ان بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام
في المضارع المخاطب لتقييد الغائب ان الخطاب باللام الغيبية فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضر

وبعضهم

وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه
اللام في فعل غير الفاعل المخاطب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل
له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامة والاولى
ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه
الصلوة والسلام كالعلة لاقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال لم
الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء
في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وقال لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام
في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم والجازم بعد تليقه كما يجيء وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب
قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو
جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب
كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا
حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر
خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف في النثر شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء
لا نحو ائتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى
كقولك افعل هذا اما لا اي ان ما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها
بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب انها ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها
ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله
تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال ثم
يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه
محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للتأنيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا
وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هو مركب من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف
مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا اقدر على ما افعل فقلت مه ما
تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس
ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما للاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه
اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء
ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف
كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها
تكيف باذ المخالفة من معنى الشرط الموضوعة للماضي فما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله
اذ ما ترين اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى
اما ترين فلما كان بكسر البيت بالنون غيروه اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذما
باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما
الاعتراض باذا فانه لا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثلا اذا تضمنت
الشرط بلا اذا ألغى فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة تكفت عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتما وذلك
ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات

فيه ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب لها كلمات الشرط لانها كلها بجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام لا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فحمل المتضمن اي اسما الشرط كلها على ان في احتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعدها لان الامر
نوع عموم ابضا وانما الشرط بعد هذه الاسما ابضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم ابضا ثم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا اي من ضربت ضربته ان ضربت زيدا وان ضربت
بكرا ضربته الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي واين وايان ومتى ولا تلحق حيثما
واذما الا كافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء
واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها
عملن في الجزئين لاقتضائها اياهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال
الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء
لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط وينجزم بدون الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختلفين وهو قريب على ما اخترنا قبل
وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
يجيؤه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايضا ابنما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا وفي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب ولا كازيد ذاهب
ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج و
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب او ان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على القلة نحو قوله يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ابنما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم
مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو عندهم ايضا مبتدا بل هو
مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون خبره بعد الطلب كلم الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله
انه مبتدا لكن العامل هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ
ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تنت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار
نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لم يمتنع جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني الليلة
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
ونصبه بالمبتدا بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر يقدر المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

في الابتداء

فيه ذكر عامل كلم الشرط

نحو ان فزيد

نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني
والله آتك وان تأتني غفر الله لك آتك وان تأتني يا زيد آتك وان تأتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم
معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم
بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب على ذلك
كلما ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه
فان لم تجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد
اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لعمل زيد ضربت على تأويل ضربته فان قيل الليس يكون الضمير في اذا جاءك وحين جاءك
قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في
الحقيقة كان اظهار الضمير فيها اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما بينا في المنصوب على شريطة التفسير
ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا
فان شغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جزاء الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر
الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى نحو زيد ان
جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط
قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار
قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد
الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء
عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط
بين المبتدا والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان تلقه كريم بل يقال تكرمه اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا
واما تعلقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمتك فيجيء وانما جاز تعلق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر في قوله
وانما المرء بالشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك
تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فجائز عند الكسائي
دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان
للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جزاء في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه
فهو عندهم جواب امتنع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان
دخلت الدار عند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جزاء آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو
مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المفسر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال ان هذا المقدم
هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط فتقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم الفاء في نحو انت
مكرم ان اكرمتني ولجاز ضرب غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لان مرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند
الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من الاكرام الشاتم
وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط
في مثلها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله كلا من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام
انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول
الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل وكيف فالمفرد والجملة كالعوض عن الجزاء المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة
ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جزاء الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو
ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا بخيل وقد

نقل تقديم معمول الشرط على اداته

تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكثرة يلزمه ان يأتي بالفاء في الاخبار فيقول زيد وان كان غنيا
فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلي بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك
لانها لا تجيء الا في وسط الكلام وآخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على الحال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف فيه معنى الحال والظرف متقاربان فلا
يصلح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار
عاملها مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وهو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ضعف ان تعمل الاداة في الشرط لفظا الا ان تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو قول الشاعر سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من يأتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمبرد عند الرضي ان يلزمها ان ينسب الى المبرد على احد التقديرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا
شبهة في تضمنها الشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات فتصلح لهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
آتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ
والتقدير من اتاني آتيه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من يأتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح لجزم المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير
اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو
اتذكر حين ما تفعل افعل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ
في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى
معنى الشرط من المضاف اليه فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه وانما هو على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصر
مع من ككلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع
دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام كما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من
يضربه اضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتهما اذا اثر في تلك الجملة
وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فنقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن و
اخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما لا فليست كذلك لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيتنا ولا ان قعدنا
عندك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا تسلك لانها تحدث فيها معنى وهو تخصيصها او احداثها في الجمل معنى وهو تصييرها
بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان مفرد المصدر ليس لصلة وخبر المبتدأ لكذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا
اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذه دعوى من بعض النحاة اطلقوها
بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى ان الاصل
فيها الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي للاستدراك عما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال التلال مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم
والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا تجيء موصولة

كما من نواى وامّا انا المفاجاة فيصح مجئ ما ومن واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه
يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الفصيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند من جعلها
ظرفا واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتداء بعدها اى فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع اذكر اذ
من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الاترى الى حذف خبر المبتدأ في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها
من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجى في حروف
الشرط ويقبح حذف الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تأتنى فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فلك
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فنى اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتأثيرها معنى فيما بعدها
وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكنها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم نحو أثم اذا ما وقع وآمن يضربك تضربه وائن لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بنى بنت حسان
ألمه واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثرة في الجملة واما قولك علمت أيهم زيد وعلمت لمن في الدار ام عمرو
فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند تمام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فيقول وانا
ان اتيتني وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في
الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء قوله
فان كانا مضارعين او الاول فقط وكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد نقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يأت
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قول من يكدني بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين فتطبيقا اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه
اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في
الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمني وان تزرني واكرمتني
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان تزرني اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل للبيان من ذيوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسنى اعصيتك او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه بضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب
رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اى تامرني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك
اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب
اى اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وجاز النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تاتنى اتك فاحسن اليك او
واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو
محمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك خير اى

جزائه لكونه تأكيدا لفظيا ولعا ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسئل الحسن اليك فيجب

في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني
نحو بحمد ان تأمر بالمعروف وتشكر نفسه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على
الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
فيجوز في ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجزاء وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لتقدير الفاء قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لعدم عمل ان وضعفت
في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينهما ولكونه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون
الاداة جازمة لنوع واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولاء النهي وهكذا يقول
المبرد فيما نقلته عنه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت
انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما
الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معنا
ان لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا
ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي
صارت كجزئه مع قلة حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة
دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد يفعل وان ما فعلت
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي
نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وليعد عن كلمة الشرط جاز وقوعه جملة
وجملة مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبة الجزاء
معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية التي لم تكن
الفاء لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء وهجم عليه
فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب
مفارقتهما لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا مجردا للوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء مع وجوبه
في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية
حذفها لعلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل
فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او معتدا بها او لا نحو ان زرتني فما اضلك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة
الجزاء ويبقى الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولما اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر
بلم فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظ الشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا
فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم تفعل واما تركها فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم
في المضارع انه لا صالحيتهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعائكم

وقال تعالى

وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا واوجب ابن جعفر جواز دخول الفاء وتركها في المضارع المثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اولى لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا الوجه المذكور للاولوية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لم يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر بتقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ائن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيهما لتعذر انسلاخ الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني قال المصنف وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتخلصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتخلصها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لان قد تدني الماضي من الحال وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكد ورسخ لم ينقلب لم يستقطع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النافية فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي فاتت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد من الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمن الماضي فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل اما للتشبيه بكان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيته مالا بخيل فانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المصنف التقدير ان يثبت حز اذني قتيبة ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر التعسف لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافئك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي طلب والنفي خبر محض والطلب ظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من

كلمة الاستفهام

ينقلب به

مبتصب المضارع بعد الفاء

تقدير إن بعد الفعل الطلبي

للمتكلم عليه وبنا ما يطلع الكلام الخبري فائدة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيد إذا قصدت إفهام المخاطب
ضرب زيد وعدم ضربه وأما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره ومعنى كونه
مقصودا لغيره أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط أعني توقف غيره عليه فإذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وإن ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا وأما الخبر فإنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه لا على أن مضمونه مقصود
لنفسه أو لغيره إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت
أيضا بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاء لمضمونه لم يبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاء كما ذلك في الطلب إنما كان يتبادر
فهمه إلى أن المطلوب مقصود إما لذاته أو لغيره ومع ذكر الغير الأولى أن يكون له فلما تقرر أن في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزمه بالجزاء كما يجزم بإن وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بإن مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لأنه قال إن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره أن إن مع الشرط مقدرة
بعدها وهو الأولى على ذلك المقدر وإنما ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه إذا
جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم أنه يجوز جزم
الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك أو شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك
أسماء الأفعال نحو صه ونزال والأمر المقدر نحو الأسد الأسد تنج وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها
معنى الأمر بعد الفاء بل وجب النصب في صريح الأمر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فإنه يستلزم الشرط الصريح نحو
الأمر والنهي لتعاقبه لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولا تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لأن الرفع محتمل والنصب نص فيها
وقد تقدم أن الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي إذن مقوية لمعنى السببية
في الفاء بأن ينتصب الفعل بعدها ما كان صريح الأمر فيها أشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الأمر من اسم الفعل وغيره
وأما الجزم فهو نص في السببية فلا يضعف معناها معه فلم يحتج إلى صريح الأمر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل
أدلكم على تجارة تنجيكم إلى قوله يغفر لكم إن يغفر جواب لقوله تؤمنون لأنه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل أدلكم لأن المغفرة
لا تحصل بالدلالة ولا منع من أن نقول هو جوابه كما جزم في الأمر في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد
في مثله إن يقيموا جواب يقيموا مقدرا أي قل أقيموا يقيموا وليس بشيء لأنه مثل قم تقم فيكون على قراءة أبي عمرو وفيه من التكلف ما فيه
قوله إذا قصد السببية أما إذا قصد الاستئناف نحو قم يدعوك الأمير وقال فقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار أو الوصف نحو فهب لي على قراءة الرفع أو الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع في نحو
مُر بحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع إما على الاستئناف أي أنه ممن يحفرها أو بحذف أن أي بأن يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك
الرفع على الاستئناف أو الحال والجزم وقوله لم فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف أي حال أو قطع وكذا قوله أرسوا نزاولها
ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لأن
الثاني من جنس الأول كما في قولك إن تأتنا تمش نعطك فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا
أو مقدرا الفعل المصدر بالفاء أو الواو أو ثم نحو إن تأتني آتك فأحدثك وأتني آتك فأحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف
وترفعه على القطع وتنصبه على أن الفاء للسببية مع ضعف هذا الأخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فإذا جئت
بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم وقال وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار
ثم لا ينصرون ولما كان السببية بعد الطلب إنما هو في موضع الجزم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فأصدق وأكن وقال دعني
فأذهب جانبا يوما وأكفك جانبا وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا
سابق شيئا إذا كان جائيا والثاني لأن الأول قد يدخله الباء وجر والثاني لأن الأول قد يكون مجرورا قوله وامتنع
لا تكفر تدخل النار يعني أن الكسائي يجوز عند قيام القرينة بضمير المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز أيضا أسلم تدخل النار بمعنى إن لا تسلم تدخل النار وقال غيره لا بد أن يكون
المقدر مثل الظاهر نفيا وإثباتا وأما قولهم في العرض ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا فلأن كلمة العرض همزة الإنكار

دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب بها الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب بها الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو
اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضايق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغائب وكذا يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق يخرجه من الامر المضاف الى شيء آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال لماء الباقلاء انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتضرب انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو
مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلو احذف حرف المضارعة
مع علة اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي اللوازم فرجع
الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند البصريين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان
كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم
وتقاتل من يتقاتل ودحرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان
همزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة اما في نقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم ويقيم ونقيم فطردا للباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة مطردا ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف
ويخ وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد ويهب لها ايضا وذلك
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المصادر الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب
اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف لاجل حرف المضارعة رده لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع افعل يؤفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة
قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع الهمزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
يعني بباب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال
او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل
او في غيره كانطلق واستخرج اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على
حرف واحد كعه وره فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب قوله فتح

فعل ما لم يسم فاعله

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بالفعل لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل
المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا الحد مطرد عند سيبويه ولما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت
زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش فيما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال
جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله اسمع بهم وابصر على ما ذكره المصنف بعد تمام الا ان يقال
هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل الآخر مطلقا في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا
كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل لا بد
من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اوله وهذا النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى الضم اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع
التاء خوف اللبس يعني كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر
من ذلك الباب اذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو ااستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما
اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع ففيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما
قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة بعد ضمة عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب
الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع لان تغيير الحركة اهون من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين
مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما وقصد هو التخفيف
ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول اليه اخف من حركة المنقول منه فبقي بيع وقول فقلبت
الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء
واوا للضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي قريب لان اعلال الكلمة بالنظر
الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا
واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وانما نبهوا على
الضم الاصلي ههنا خلافا نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك دون المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض
المذكور قيل اذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قلت قمت جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص
الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يلبس نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر
او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر
الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين
كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما اياه في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها
الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله
دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما
في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل
حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع وقياسه على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

بحث الافعال

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي
على هذا ولا اجتوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا
في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي وينقاي ويستقاي وهو لا
يحتمل في الفعل لثقله باء مضمومة وان كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وزاي لخفته وكثرة وفعل للادغام نحو رد
لغة والقسم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي لما كان لازالة الثقل لانها اجتمع الثقلان الضمة والواو
كبوع وقول ليتبعها لحصول الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل
على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة وربما كسر فاما الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف
نقول في حمد حمد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجي في التصريف
وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الرا الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره
انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فلتعذر الضمة بالفتحة في المضارع الذي
هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو
يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين
الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه يا ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد
الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكذا الاصل معل اذ انفتح ما قبله فنقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا
نحو يهاب وان واستقاو ليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلبه في ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل
الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد يجي الكلام في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى نحو
للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد
وحم وفئد ووعك قال سيبويه لو اردت تبينها انه لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما
ثبات من فعل المذكور كجن وسل فعله صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار
تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على
متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث نعم مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق
بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر اعلى لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في
الامرها الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير معتد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح
ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا
تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى
جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي
بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه
بنفسه قليلا نحو اشمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فنحو
نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في يقران
بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد يعطف
على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون
معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة و
التضعيف في اذهبت زيدا او كرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان
وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول
اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا وههنا حكم بيتين ونالله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف

لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وقوى

فصل المتعدي واللازم

انه قد يكون بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وانه لازم مرة متعد بحرف الجر وذلك لتساوي الاستعمالين فكان كل واحد منهما غالبا

الفعل المتعدي وغير المتعدي

اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع واما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما فلا يجوز
الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم تثبت بل قد جاء في غيرهما اما شذوذا
كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
والاولى مثل ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتوضعوا اولادكم
حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما تضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اي
يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى
يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك وخزنتك المال اي وزنت لك وكلتك طعاما اي كلت لك وقوله لا
يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت
معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرنا الله ذنبا ومنا
الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه
المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التصيير ولم يعرف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد
اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة
الا علم ورأى نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها
وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته اذا ذكرتهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل
الفعل فلذا تقول احفرت زيدا وبتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة
وقد تعديه للحلول العين الا في الهمزة نحو ... ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو
خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى
وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون ثانيهما في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال
وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفها ايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغير ذلك من باب
المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم واري تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم ورأى وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا
فتقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي
قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا
منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك
المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال
والموصوف والوصف كذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم ينقل ان ينقل الى ثلثة من المتعدي
الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثالث مفعولي علمته الا ما هو مضمون الاول والثاني اي
مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى واذ
علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما مما يجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال
الثلاثية متعدية ولازمة الى باب تفعل وفعلت نحو انصرت زيدا واذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اي
الاصل من هذا الى بعض ابواب المنشعبة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليس مما
صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى
الاخير يكثر انبا اي علم واما حدث ونبا الثلاثيان فلم يستعملا مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

المتعدي بالهمزة والتضعيف

بالهمزة والتضعيف

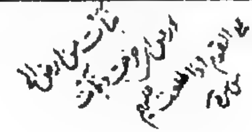

الحمد

الحدث في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان انبأ والتنبية والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من
هذه الخمسة الا انبأ وانما الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلبية باعلم سماعا نحو ارى الله في النوم عمرا سالما ونبأ
الخمسة متعد به الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج
زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو
علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت بقيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت
وحدثت لا يتعدى بان انبأ الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء مصادر اقيمت مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا
بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبنائه دخول خالد ولا يجوز في لغتهم اتفاقا فاذا تقرر
هذا علمت ان قولك حدثتك وانبأتك واخبرتك زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا
نوعه اذ ما خرجت في حديثه اي بالامر اللص لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث
الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك
زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت
ضربا بان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا
قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء
بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى
الاخبار لا المخبر به فحمل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك
ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان واسمه وتقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيد
قائم فيضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب
ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط
ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله
فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كالثاني
مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها
الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما
سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث ودون
الاول وانما ما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوزان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم
يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه
لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني
مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال

افعال القلوب

القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب
الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاول هي التي تقع
بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ المقصود حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي
والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا يخلو ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه
بمضمونهما لا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل لو خلا من المسند اليه يتعذر عمله في الفعلية لان الضروري
من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه ولا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل اذ
لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما
اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت اين
تمر وعلمتناي يوم سرت وايهم رأيت بنصبها اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلب الفعل من الاسمية

خبرتك
الخاص
واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما

المدخول عليهما اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها
له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا
الى المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام
زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال
المقاربة فليثبت من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها
كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول
الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك
تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب
على اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير منصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور فوليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب في قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل أُرِيَ الذي هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذي هو
بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم
ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
الا ان عرف لا تنصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر ولهذا شاع الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى
بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان بعد الغي رشدا ولا تنصرف تعلم بمعنى اعلم فلا يقال تعلمت ان الامر كذا ولا يقال له تعلمت بل علمت وان كان
درى بمعنى ختل وتعلم تعلمت التي بمعنى تكلفت علم فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما
للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تع في الظن بمعنى اليقين اني
ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع
الظن تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا او كذا اي اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء على انه صفة معينة
سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور وليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت فقيرا غنيا
سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تع يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تع الم تر الى الذين
خرجوا متضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء رأى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال تع
رأيتهم لي ساجدين واما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور
ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوا وابهم الانوثية واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعموا واما لاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وعدا من افعال القلوب
لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تع ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا
لانه تع قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله لنبلوه ويمل ونحو ذلك فكانه
تع قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب مع مرادفة استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى
الاول وكذا ان كان الثاني جامدا تحصل منه مصدر المعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت
بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر فيها لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد
بعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته
وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير ذلك
كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا

بحث الافعال

يلفا افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قبل لم لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان
مفعولي باب علمت ينقدر بالمفرد على ما ذكرنا فلا تقدير بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير اسم الاشارة
بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا ومفعول ظننت بها اذا جعلته موضع ظنك وقوله
يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق هو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله
نظني غيره قوله بل خبر على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اي تبيين الاعتقاد الذي هي عنه الاعتقاد وقوله هي عنه اي
على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما
حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله
ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال
الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت أزيد
عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر
يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى
اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة
دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر
مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
كما ذكرنا فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على غرائك بنا قوله ومنها انه يجوز
فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل
لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر ومفعول به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف
جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما
الجملة معه ليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد قائم في علمي فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانها لا يقع مفرد موقعها
والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو
زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر منه مضمون
الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويضعف الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند
النحاة وعامل النصب لفظي مع تقدمه فيغلب للفظي المعنوي وعلى ما اخترناه عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في حد الاعراب
رافعهما ضعيف مع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني
وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه
لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك الا على الالغاء بل على التعليق وبقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل
وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وليس فعل هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويبطل العمل في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر
اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ
والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل القلب
تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب يحسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين

خصائص افعال القلوب

انه يجوز فيها الالغاء

الفرق بين الالغاء والتعليق

سوف ومصحوبيها اكون احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو ان زيدا واحسب عمرو ويؤكد الملغى بمصدر
منصوب فيقبح اذ التاكيد يدل على الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما تشبه التنافي واما تؤكيده
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني وزيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيد قائم غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما
قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالحكم للفعل كما مر في باب
المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن
الالغاء يقبح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اى ظن
ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا
ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من
قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما
تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما
قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها ايضا تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت ما زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو
الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتى وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت
اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت
لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان النافيتان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا
فابقيت الجمل التي دخلتها على صورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك
اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام
فانما لا يعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن
جعل نحوهما مصدرا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان قبله اللام المفيدة للتاكيد مع قد
المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله والله قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب
بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اى والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لم يقم
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اى يوم سرت وعلمت متى قيام فعدت واعراب الجمل
المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اى يوم الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدأ اى اى يوم
يوم الجمعة وينصب على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اى يوم الخروج ولو قلت علمت اى يوم عقيبك والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
زيدا من هو وعلمت بكرا ايومن هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام في الجملة التي بعد علمت
كانه قيل علمت ايومن زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما
واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى
ارايت اخبر فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها
فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا
ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت
بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحالة المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله نعم

نحو ان زيد احسب عمرو

مطلقا

مطلقا

لما ذكرنا

الجزئين المنصوب على الجملة المعلق

ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله ثم لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الآية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله ويعلم
وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه لما قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه
ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني ثم
لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن اصل شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا
عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وعلى ارايتك التاء لان المفرد في نحو رويدك لان مفعوله بمعنى منصوبا على الحال مع ضميره رويده بمعنى اخبرني نحو
ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك
كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت بارايت فعل القلب فالكاف اللاحقة به اسم يتصرف تصرف
المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرف فيهما نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا و
ارايتماكما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا
المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وقد كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام لا تقبل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو تعيين الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره بان يكون بعده مفعول ثان لا للاستفهام نحو علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت
علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض
في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت يقتضي انه عالم وايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما
ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين وربما يعرفه الشاك بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فمعنى الاداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يعرف
باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قائما زيدا لان المتكلم قد يكون له داع الى القاء الشيء على المخاطب مع معرفته به
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد وعدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يتبين
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب قائلا لان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب
هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى
علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم
اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم بل يصح ان يكون متعلقا للعلم الناشئ
المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا معنى النسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فيحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب فلا يمتنع تعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل ما يطلب منه العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال

ومثله كثير

او هل زيد قائم

وعلمت هل زيد قائم او عمرو قاعد

للعلم به

الحواس الخمس كلمستُ وابصرتُ ونظرتُ واستمعتُ وشممتُ وذقتُ تقول تفكرتُ ازيدٌ ثمّ ام عمرو وقد يضمّن الدال
على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشّر به ايمسكه على هون ام يدسّه في التراب اي مفكرا
ايمسكه ام يدسّه وفي نهج البلاغة يتنافسان انفسهما ايهما يسبق صاحبه كاس المنون اي مفكرين ايهما يسبق ولم يسمع مثل
ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوّز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايّهم في الدار وذلك
ايّهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمتك ام زيد لان من
يجوّز بعد القول والجملة مفعول لذلك القول على ما هو مذهب البصريين او يضمّن السؤال معنى القول فالجملة
به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما مذهبهم يجيء بعد من الفريقين مفعول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
النصب فهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار
ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدّى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة
المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني ما الثالث نحو اعلمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادراك ما يوم الدين لان
ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريته بذلك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فان تفكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرّفت اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر ايهما قائم هو لازم فعدّاه تعرّف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو
اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع فتعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرّف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن
الساعة ايان مرساها اي يتعرفون ومنها مرساها بسؤالك عنها ومثله كما مثلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف
مفعول اصل الفعل والله مفعول للفعل المضمّن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد اهو
قائم او قاعد اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت تلك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما
لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت
ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فلا كما ذهب اليه [ابن مالك] المالكي انه يجوز الالغاء
والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما
زيد قائما وزيدا اعلمت قائم وقال الاندلسي الذي اعوّل عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ
الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما مانعا
سواء بني الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لابد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة
واحدة لانه لابد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى
شيء والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت
لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى
غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظ هب بمعنى احسب معطّل
ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما قال تبارك وتعالى اني اراني
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورد ابن مالك قوله

الجملة المعلق عنها في موضع نصب لتضمن الفعل

قد يمتنع الالغاء والتعليق في افعال القلوب اذا كان الفعل للفاعل

كذا

كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز
ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا اضربني ولا اضربتك
ولا ضربتهما وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما ايضا في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس لاضافته الى الضمير كأنه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه في الظاهر متغايرين في اللفظ واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل اياك واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظنه قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب
على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة
المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم
غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان
المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا
صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا
قائما او لم تنصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا
مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام
المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا
لجاز اظهاره ولم يسد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد
في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب ومما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من
جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وانما كان اصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل
اذ معنى صيرت زيدا قائما صار زيد قائما كما ان معنى احفرت زيدا النهر حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا
بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان
لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين
الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعلا لصار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر
جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان لما ذكرنا
في اول هذا الباب واما التصيير ومرادفاته وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب فجعلته عينا نحو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث للشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى
منتقلا كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا
عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معناه ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كالحقه به نزلنا الذي بمعناه نحو غادر زيدا صريعا واذا كان
الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع

اي تقدم

المنصوب بهما جزئيهما

ما صرح به في الاستعمال

لانهما لا يجوز في افعال القلوب

فمعناه عالم بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغيرها مرادفاتها سمع المعلق بعين
نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك وهو نعت لمضمون الجملة بان نحو سمعت انك تقول
قالوا وانما عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم ولا تقول ارى منعا
من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي
بلالا بنصب الناس قد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى وكرر قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو
اقول الآن زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا مجرد
بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ
من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل الا نادرا
يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين نحو تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبارئ تعالى و
كما عمرو ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى مثلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان
قام زيد وعلى هذا اتى في الكتاب العزيز بقصص تعبر عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو
انت بخيل حكاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا
في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان
فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها
مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم وارى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم
ان اسم المفعول مما يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب
وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي جرأهم
المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل
في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت ما زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول
على خمسة اوجه والذي حمل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما
علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب على تلك نحو قلت
ما زيد قائم او لفظا آخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط
ويعبر بذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا
اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او
قلت لفظة عبارة عن زيد ويعبر بذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح
لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا معبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى
اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيد اذا تكلم به مع نوعا واما بناؤه فهل يراعى ولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد
ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هذه دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال
فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم
الاخير من الخمسة الاوجه فيكون اي مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع
اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع
على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته يا عجل واخبرته زيد قائم
وتنادوا بالرحيل غدا وقد تخاطم نصبي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس بحكاية واضمار
القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فتقديره اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكذا القولين فتقول
ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول تقليلا للقرينة كما يقال من قال

افعال الناقصة

بحث الافعال

زيد قائم فتقول اقائلاً كما يحذف القول ويبقى المحكي كقوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً او ظناً نحو قولك كيف تقول في هذه المسألة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المص والاندلسي
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيد قائماً فتجيب على انه قائم بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
عاماً كان او ظناً وجواز الحاقه في العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً
قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد
عمراً قائماً على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط ثالث استفهاماً متصل نحو اتقول زيداً قائماً او منفصل
بظرف نحو اكل يوم تقول زيداً قائماً او بالسوط تقول زيداً ضارباً او باحد المفعولين كقوله اجهالاً تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضاً مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل كلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت به هذه
الثلاثة بهذه المعاني يكون لازماً قوله فعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا اتحد علمت ووجدت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضاً الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة وينصب المفعولين وعلى نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
ومابرح ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثاني مثل كان زيد قائماً انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشيء لان كان في نحو كان زيد قائماً تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اي حصوله فجيء اولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام
فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة اخرى
ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيداً في ضرب زيد ايضاً متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي
متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائماً ان زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنياً ان زيداً متصف بصفة الغناء المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى آخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم الشعر هذا عشرة اي صار عشرة تامة وكمل زيد عالماً كاملاً قال تعالى فتمثل لها بشراً سوياً اي صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدة الافعال التي ذكرها المص وبعض منه فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد كانها
في الاصل بمعنى رجع تاماً وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان
تستعمل تامة وان تتعدى الى ما هو الآن مصدر بخبرها بالى نحو صار الى العنب ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان التحول اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائناً بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافاً الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال قصي الى الحسين ورب كلامنا ورثت فذلك صعبة اي اذلال وقال ايقنت اني لا محالة حيث صار القوم صائر
اي مكان انتقال القوم منتقل وقيل نعم ظنن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها الفعل من والى ظاهراً او مقدراً

مطلقا م

جاءك [illegible] الشرائط [illegible]

ومعنى تقرير الفاعل

اي صار غاية التمام

لان الرجوع والانفصال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنفصل عنه والمنفصل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار
فيما سبق بل بما عدا الاترى ان انفصل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما انفك وما ونى
وما رام من رام يريم اى برح واصل ما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما ونى ان يكون تامة بمعنى ما انفصل متعدى بمن
الى ما هو الآن، عند خبرها ينفصل في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان
دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل الشخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وظلم ان يكونا
تامتين بمعنى زال عن مكانه فيتعدى بان بانفسهما او بمن نحو برحت بابك ومن بابك وريمت بابك واصل ونى فتر فكان الاصل
ان تتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان
يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي اما قولك ما ضرب
فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد
في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوقوعه اي لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد النفي فلا يتناقضان
فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب اقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي
النفي يلزمه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه النفي بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاي ولا ما ازول اميرا وما زال الناقص
واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف واما زال يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من الياء فتامان وقد حكى
سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما
قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال
المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال
لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى
ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه وبعد ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله نعم ان اغدوا
على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تماميهما واما قوله يروح
ويغدو ذاهبا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون
في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت
حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت
امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا
من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهما
اعني جاءت وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه وطرد بعضهم قعد دون جاء والاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين
وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد
فيما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا
ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها فتوكد فترفع الاول وتنصب الثاني فتسمية مرفوعها اسمها اولى من
تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر
المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى
مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد امر ان كل فعل لا
بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار

فيما — فنصب — ومن بابك — بمعنى كان دائما — في استعمال بعض هذه الافعال تامة — بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل

ويكون

مبحث الافعال

ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما وزائدا قال فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي شبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة
على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقع القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى كمل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي الا في ابن المعتز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثله وكذا قول الفرزدق في حجة غررت اباك تحوزها في الجاهلية كان والاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تسميتها
زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها
وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر
يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فللمجاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تشبيها لا لحاقه بالظروف
التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي
لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وتوليد بدلالة من تلك الفلوس ما معناه راي المصدر ويعني اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه لبيت
زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر
على راي نحو قولك خط الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت ناقصة كما تقدم ومعناها اذا كانت تامة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب لفظ اعني الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي

بقية معنى الافعال الناقصة

يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح
ثم تاتى ان امارته مقترنة بالصبح فى الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا واصبح الملك لله وامسينا وامسى الملك لله اى دخلنا فى
الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل على ان كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش بادة اصبح وامسى تتعلق بالوقت
ككان فى تعطيهن وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان فى
حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح او المساء والزمن الماضى
كما كان لفظ كان مجردا للماضى قوله وظل وبات لاقترانه يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار كذلك فاقترن مضمون
الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال او الاستقبال
ومضارعه يظل بفتح الظاء ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه ولو قلت
بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان وهو جميع الليل والزمن الماضى ومصدره البيتوتة
ومضارعه يبيت ويبات كخاف يخاف وهاب يهاب ويجئ تامة بمعنى نام ليلا او نزل سواء نام او لم ينم وفى كلامهم ليلة انت
وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى
صار ففيه نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ولقائل
ان يقول انما اخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال زيد اميرا
اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله
ويلزمها النفى ان كانت ماضية فبما ولم ولما وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما
بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس لتركيب حرف النفى كما فى قولهم
تالله تفتؤ تذكر يوسف لا وابى دهما ما زالت لان حذف لها مضارعها وانما جاز حذفها فى القسم
اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها فلا تنفك ما جيئت بها لك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا فى جواب القسم
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله مبرمات اعدها لها ماسحى على خمسة جلل لان حذف حرف النفى فى جواب
القسم ثابت فى غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم تكتفى بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من
حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات
كما مر فى بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر
ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك
اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد ولا عنبا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر فى بابه وقد خطئ
ذو الرمة فى قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اى ما تفارق
وجيها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التى يناخ عليها كقوله تخير بينهم
ونرمى عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معه ومناخة حال وفيه ضعف
من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتى فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجز
سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذ يكون معلقا الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند
البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله ومادام لتوقيت امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعلها
ذلك المصدر نحو كما تقول اجلس مادام زيد قائما ابوه توقيت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان
فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن جهة كونه توقيتا للشئ يكون ظرفا لذلك
الشئ والظرف فضلة فلابد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التى
فى اول مادام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة حالا
سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى قال الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فى
المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى احسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم
ما حكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا فى باب المضارع واصل ليس
ليس كصيد كما يقال علم فى علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس فى هاب لمخالفتها اخواتها
فى عدم التصرف ولا يجوز ان تكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف فى العين تخفيفا وشذ فى صيد ولا يجوز ان يكون

الافعال الناقصة

مضموم الياء اذا لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولأن يكون مفتوح الياء اذا انفتح لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب
ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في
احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولسنا فللتشبيه بالفعل لكونه على
ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في ها في هاؤما هاؤم هاؤن مع كونه اسم فعل فتشبيها بالفعل
والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في ها، قوله ويجوز

تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وما لم يذكره
من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها
عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت
معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فيما لم يلزمها لم يجز احد فيها لفظا ومعنى والفصل بينها
وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت
هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما ان قائما كان زيد وكل حكم ذكرناه في ما النفي
فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يمتنع توسط الخبر بينها
وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديم الخبر عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب الصدر وكما مر في المنصوب على
شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما تحقق
ما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها
كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخففة العين فقالوا صيد
ولذلك لما نقص جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب
ولما اضرب والفعل لا يتقدم على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال
الناقصة لا يمتنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول تقول كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف
بكان لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا يصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته لا للكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ لازم التصدر كما والتعجب ولا على مبتدأ يلزم الابتداء لكونه في المثل فان الامثال لا تتغير كقولهم الطعن يظار او يلزمها
لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتداء لوقوعه بعد ما واذا المفاجأة او لتضمنه
معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتضمنه معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية
وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول في
الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما زيد قيام
له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها قائل للفعل الناقص كما مر غير مرة فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه
غلامه مخبرا بكونه ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه هل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا
فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا
صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في
اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني

قوله وكان كهاب لكسرة الفاء ككسب ٣

قوله ومنع من ذلك الكوفيون

بالمكارم ذكرني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كن هل ضربت استغالك
اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مضمون واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام احدثت في الجملة التي فيها لا
فصل معنى الاستفهام الا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن
سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه
فقد مر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ونفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وقد تلك ما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا
كان بجزء الخبر ضمير الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان
انك قائم لئلا يلتبس لو تاخر الخبر المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسطه او تاخيره عن كان اذا الفعل مصدرا بما يقتضي التصدير كان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان زيد قائما اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
في المنصوب على شريطة التفسير اما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر معمول
غيره نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي
هو كجزئه بالاجنبي اما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظرف يتسع فيها واكثر بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقديمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
ولا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا ضاربا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
عمرا زيد ضاربا وتوقف بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل بينه واذا لم ينفصل نحو
في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذ وكان زيدا الحمى تاخذ قال فما فتن هداجون حول بيوتهم بما كان
اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا
بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة
ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للتناسب لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو
من زيد ان زيدا هو الخبر قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل
وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند
مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله لم
ما كان بجنبهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما اجترأ على تنكير الاسم وتعريف
الخبر عكس الترتيب في بابي ان وكان ما ورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما
بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني أطب

كان سحر

كان سحر لنام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
لما طلبت الفعل اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى ثم اسم
كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان
واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليهما فلا يكون
في ضرورة الشعر كما يجئ في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خامسنا اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي
بكان مقدرة لما يجئ في باب العطف ان بعد سوى ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردوا بهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ
نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو
معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات
الثلثة غير مخصصة فالضماير اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي و
بجواز حذف خبرها كثيرا كقولها انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها
وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولتصاريفها ما لها الا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا انما تبين
لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها النون بها بالواو ويحذف مع انه قد حذف
للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال ثم لم يك مغترا نعمه كما حذفت لكثرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويتها بالحركة وخروجها عن شبه حروف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق
على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى
ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار
زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولا يستحسن تقديم
الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانها اذن فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد
فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفوء مطلقا بل نفي الكفوء له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود
معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي اراد عسى ليس من
افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوه الا بوثوق
بحصوله ولا يجوز ان يؤول معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره
فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون
الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم
طفق ومرادفه فانه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس
باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب وقوعه من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال
لمن شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد و
مرادفه وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة
فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ
في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح مما تضمنه من المتن ولو جعلنا الدنو
حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا يستعمل فيه مثل هذه المصادر الا سماعا
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب
ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف
ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون
للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة

مبحث الافعال

ان غير المجرّ المجيئ لم يكد يستبين الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب اخذ وهو مثل كاد واوشك وهي
مثل عسى في كاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني ان الذى لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي
لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل ولا انشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما
الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجب لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان في
كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين
ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين
عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما
عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير
المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى
ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قولهم عسى الغوير ابؤسا
وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قبل تمام قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
قال ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو
عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في المضمر
عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل اثرا ما ولم يعهد مطردا في موضع معين مع
اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى
الفعل في عسى زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا لو اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا لو اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم
والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما
وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان اكون
صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وقلت لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكلاك في البيت الا ان القرينة ههنا
ادل كما ذكرنا على مذهب الكوفيين اذا احذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان
يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل
يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعضه وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا
منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فيه لا واحدا
ولا مضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كاد كان منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يجيز نفي الفاعل في مثله

كامر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث
بل هو على اضمار الشأن في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشأن في كاد ومثله
ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشأن من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا
يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع
تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيدان يقوم اي كم عسى زيدان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا
الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هو قليل في ذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين في اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ
الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريا اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف

ومن هذه الافعال حرى

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري على فعيل وحر بكسر الراء لزم ان يكون ثنيت
وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما
قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند
المتأخرين قائم مقام ان لكونهما للاستقبال والاوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده
كما في قوله تعم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم سجنه والمعنى عسى ان تطفئ اطفاء غلات الكلى قوله فالثاني كاد اي ما وضع لدنو
الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا ومخافة والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك
في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قرب قال فعادى بين هاديتين منها واولى
ان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما
كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال وان
اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه
ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما
ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب اوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد
مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي
للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و
اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعم وجعل الظلمات والنور اي وجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل
وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فلما لزم
تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون
افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليها والتزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قائما دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك
الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان في نصب الجزئين المذكورين اي حدوث مصدر خبرها وكونه
فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بان مفردا واما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفها
كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شرط القرب الذي فيها كاتما للاشتغال والشروع فهي لم تثبت
متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط يجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله
قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مقرونا بان و
منعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم لم يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو
لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون
اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون
اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب ان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره
فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا
منه واما كون نفيه اثباتا فمنقول ايضا ان قصد ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو
من الفحش غلطا وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل
نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت
خروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا
قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يفعلون قبل الذبح
وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد
يسافر قلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين البيت
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات وقال
بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المستقبل لما استدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة اذ غير النأي المحبين البيت وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى تغيير ذي الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد يبرح
لانه جواب اذ لو لا انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
مفهوم من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قوله مات زيد وما كاد
يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصويب ذي الرمة في تغيير بيته بناء على الدليل المذكور اي ان
نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهته
واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها
وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر
وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء
طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد ندر اسم
فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار
مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش [illegible]

بل كونه ... عن اسمها

دخول النفي على كاد

من مضمون الخبر اثباتا لذلك المضمون بل هو الحسن لان نفي القرب

وقت

في قوله

فعلا

فعلا التعجب

فعل التعجب ومعناه

في الفعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب
لانه في قسم الافعال ولا ينتقض الحد بنحو ناهيك بأسه ولله دره وعلما له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا هو ثلة رجلا وثلة رجلا
لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا
الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت
فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون
على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي
غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منهما صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس
ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا قد مضى
ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يكمل
بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلما كان اشهر صيغ
التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى
فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا
المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد
وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى
المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول
لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو
لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه
الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى
الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت
وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال دموت ابدي بدوه وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني
له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد به نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا
من باب افعل افعل الا انه قياس عند سيبويه سماع عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ايغضى له والاخفش والمبرد جوزا
بناؤه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين
اي اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد بني من
غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده ويدل
ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء
ولمشابهته لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه
بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وهو قوي وهم يصغرونه
اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا وانما قال الكسائي بقول البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب
منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر ولهم عذر في الفتح اخر بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان
حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف ثم مبتدأ واحسن
خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول
لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقوعه موقع المفعول به فنصب لتشابه فهو نحو قوله ولذا فابعد بين ناب وضرس
اجب الظهر ليس له سناما بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر لكن له سناما بنصب الظهر وهو ضعيف
لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة
ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال فرع
تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير
فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير واما جاز

فعل التعجب

ذلك لانه بعد التصرف فيه شابه الفعل الاسمي كليس وبعض افعال ... قوله ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه اى بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما
احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لزم النفي كما نبس او مصوغا للمفعول او عادم المصدر المشهور لا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بناء
التفضيل منها اذ لا مصدر مثبتا لنحو نبس ولا مصوغا للمفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس وبعد حتى يتوقع شيئا
منها بعد ما اشد واشد مثلا وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقولوا ما اقيله استغناء
بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على
شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا بزيد ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من التوغل
في عدم التصرف فيهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول
وعامله الضعيف بالاجنبي لا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي لا يجوز نفسه فما احسن امس
زيدا على ان يتعلق امس ببعث وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب
وان كان بين الفعل والمفعول واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما
احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها
ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان لم يبن على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون عاملا فعل ذلك الا
الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفأها والضمير للعشية ولا يجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اى مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه انتقص من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجعولا او له سبب ولا همزة افعل للتعدية فيما كان لازما بالاصالة نحو ما احسن او للتعدية فيما صار لازما بالنقل الى
فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اى الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير
معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم
الدين واتدري من هو ولله دره اي رجل كان قال وبه صبابة ... مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى
الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء ثم لم يثبت ما الاستفهامية ... واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو
احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ
ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشجر بروضة وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول
فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا
وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يبرز على هذا القول الضمير في افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا
واحسنوا واحسني لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انه لما كان معنى الامر فيه كما انه
في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب لم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار نسبة المخاطب جمعه وفائدته همزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة
في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اى اجعله

في التحقيق انما هي في ...

داحسن

افعال المدح والذم

فاحسن والاول اولى لقلة عمل الضمير ثم ان الزجاج اعمل رتبة الحسن في الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون
الخطاب بتصدير الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وتمحل وايضا نحن نقول الحسن زيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان
في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن ثم انه يجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن وقال
اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز
حذفه الا انه لما لزمه الجر صار في صورة الفضلة الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز
حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في كفاني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول
مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما لجمودهما صارا كنعم وبئس بما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن
زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي وباللام لانه يمنع عنه الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي
حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعدا ما بعده واجاز ذلك قوم بعد المنصوب اما بمثله كما تقدم انه
لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فيهما نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله
خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول وقد
يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة الانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون
خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لما احتمل التصديق والتكذيب
فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل
هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء وجزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء
الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله ففيه
نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل وتقول
لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق والتكذيب من
حيث الاخبار اذ لا يقال انك ما اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان التعبير اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب
وفي كم ورب قوله فيهما نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم كما يجيء
في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا مطلقا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين فلو رغيف وشعير والاكثر في هذين الفعلين الا ان
الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم قال سيبويه كان عامة
العرب اتفقوا على لغة تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما هو الاكثر ثم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه
قوله تعالى فنعماهي بفتح الفاء وكسرها في القرائتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع تضعيف الادغام وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى
الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين
في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب مؤكد شرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم
او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان
اللام في نعم الرجل زيد وبئست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت
المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا
في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تقلبها في الوقف هاء بهما في افصح اللغات ولا يلحقها حرف احدهما

افعال المدح والذم

لان مع ان بعض الكوفيين يقولون نعمى الذي التي زادتني والحجين والان فما لو يولي فيل نابى بارى جانا رصليب كما زعمت
ثلاثة احرف فالتفاطفون تعين ما من عاطف والمطعون زمان ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان
تلحقهما ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا لحقهما المؤنثة لبنا نابه من اول الامر فالتاء اذا عطفت ثم نصبته على الصمت
فان نصبته ثمة قلت لا يعجبني ولا تقول جاني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادرى ما صحته قال فما وثمة
يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم قد جاوبا صاحبا ربت انسانا يا حسن تبثل عني اليوم او يثبل عن ويجوز ان يكون اراد
بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها الفعل بدليل فعليتها ايضا لان ثمت وعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث
يدل على فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا
جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليتها استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما
مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة مقدرة على موصوف فهما كما في قوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها اوجرد فطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اى جيد فصار المجموع جملة مستقلة
ولهذا نظاير نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله
الاية فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون
الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا اريد بها معنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا
وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى بدا
لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول
باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل الواحد لا بد له من مرفوع بعد ومحكي الجزء
ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كان
وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم أأنذرتهم الاية لكن
ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم
رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل
معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة والداعي لهم الى ذلك
هو انهم غلبوا اخبر هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل بالتفسير بعد الابهام ادلة في النفوس وقعا وردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا يتنكر الممدوح شخص منكر من الاشخاص او ذمه
لا فائدة فيه فيبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع
الافعال في المعنى صفات لفاعليها فصار نعم الرجل كجيد فطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصل لا
تدعوا اليه وذلك لانه نقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر مبتدأ مقدرا
لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كان نعم الرجل ونعم السيدان وجدتهما فاذا ظهر كونه
مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيه عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد تكرر ما عليه ولو كان كذا لم يسبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق
المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بان يكون ذي اللام
قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز
في زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد والتزم ايضا اعتذار لانه لا يتمشى بكون اللام
للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذا كان لضمير الراجع بتوسع اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق
كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يثبت اذن
بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونهما بتقدير المفرد

بعد ما كانا جملتين

وكان زيد قائما

في باب كان

في بيان ان الاصل تنكير فاعل نعم

المعرفة

افعال المدح والذم

دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة نعم المولودة والله ما هي بنعم المولود نصرها بكاء وبرها سرقة
وقولهم نعم السير على بئس العير وبئس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم
كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على
وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كانت عند الشبه فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير
ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت
مع انهما لا ابتداء لان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي هي غرت الفراء حتى قال انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا
لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا ظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم
الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد
والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر ويدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل
كنت وقوله بينا النعم النسبدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايد كما رايتنا ومضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخر ابو موسى فجدك نعم جدا
وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما
نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ وانما هو محتاج الى التفسير بل هو مبهم
قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي وان كان كالشاذ لم يلتفت نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضمير ان
اي بهم والواو راجعين الى الموصوف لكنهما لا لم يفسرا بقول مضمر مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما انه تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا
رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف وبهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التانيث
اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة
ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم
ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث والفصل بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية
وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون
يلزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه
ببعيد لانه مثل قوله [illegible] وقد صرحوا في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد ذهب الجرمي
وبعض من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة
فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير
تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لما التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير جاء اللبس اذا
قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في
الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجواز
استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف
لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله نعم بئس مثل
القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم
مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر
تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذا المصدر
لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في قم قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز
لرفع الابهام ويتأول البيت بان زادا مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعولي تزود وهو زادا وقوله نعم ذرعها مصدر
بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيات نعم و
بئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى
في طالما وقلما كونها مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحروف

انه يحتاج الى تكلف في تمام المبتدأ والخبر في نحو نعمّا هو وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها

في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعمّا يعظكم به ان المخصوص محذوف

ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في فنعمّا هي مخصوصها اي نعم الذي فعله

الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعمّا وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء بمعنى فنعمّا هي نعم الشيء هي فما هو

الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع

الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر او من الشأن افعل ذلك وقال ان شئت قلت اني مما افعل

بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف

الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعمّا يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به و بئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في

قوله نعم الفتى تجمعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى تجمعت به ويجوز ان يكون تخريج في قوله تعم كبرت كلمة تخرج

من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا

به انفسهم ان يكفروا يجوز ان تقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل

والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ

محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري و الفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة

والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعمّا يعظكم به ومذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به او نكرة غير موصوفة

في نحو قوله نعمّا هي وقولهم دققته دقا نعمّا ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لان التأكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف

كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله

نعم بئس الورد المورود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة تخصصه والمقصود التعميم والابهام

وقال ان المورود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان المقصود مع مثل هذا التخصيص ان المختص لا يعين

بكونه نعم ولعبد مؤمن لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من

وما واعني بالجنسية ما يكون صلته عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال شعر فنعم مزكاه من ضاقت مذاهبه

ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في

الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم في فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا

اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد تدخل تعمه بقوم نعم بهم قوما وايا الى الفاعل لشبه نعم بفعل التعجب وهو

افعل به وتضمنه معناه كانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلم نعمّا المال الصالح

للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما ابا لها

الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه نعم سمع ابو عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس

بمضاف الى المعرف الجنسي و ينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف

لتبه الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ابهم

خلاف الاصل مما ترك تمييزه ضميرا اي بئست بقعة الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذا الفعل

ونعمت هو التمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو

نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان

المميز للضمير مذكرا لتأنيث المخصوص كقوله نعم ساءت مستقرا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر

مبتدأ محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه

وهذا الذي نصره قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني يعني ان يصح اطلاقه عليه وبئس القوم

متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص اي الذين صفة القوم

اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز

نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بين قوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية

نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا القوم اعلم انه يلحق

بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعِل نحو وموت السيد

به ونعم الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى فعل به نحو
ظرف زيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك و
مثل حالي ونحو قوله يجد. امنا ابلي ما فيه زائد وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب ان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما
في نعما وساء مثل وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المدح كثيرا على وفق ما قبله نحو حاني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا واصله حب
حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس
فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال
فعليته حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبر اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس في
والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان
يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائد كما في ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بكلوم وبحبل ونحوهما مولد وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
تفضيل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا او قيل انما لم يجز
ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا مبهم
ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز ان نقل ضمة عينها الى فائها كما
يجوز حذفها قال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد امنا ابلى وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى
ايضا عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دال على التغير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجيء فاعل حب بالباء مزيدا
عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه
في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى الاسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء
اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وقد وكان وحرف ندا
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهو من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاء القسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين وللاخفش وقد كان من مطر وشبهه قوله للافضاء اي الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال فعل و
المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله تم وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معنى ما قبلها الى ما بعدها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما تسمى
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكر في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ومعنى
بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اف لك الا لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى الاكرام
وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام ادعو واورد المص لتمثيل تعديته
معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا ادري ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا لو

حروف الجر

بما هو معناه لقلت اشبر البنز الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشبر يعمل النصب فى لفظ فى الدار وتكون حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ فى الحال غير عمله فى المفعول به وكلامنا فى عمل معنى الفعل فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه فى الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعديته بالحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت وقد معنى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكى ولات وقد اختلف فى لعل ويجئ الكلام عليه قال المصنف العشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسما والثلثة البواقى تكون حروفا وافعالا قال ولما عد على اسما وخلا وحوها لا الى راعى فى العدد ان يكون بين الكلمتين المتفقتين فى النوع المتماثلين فى اللفظ توافق وتناسب من جهة المعنى كتشاركه على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه امر المؤنث من وفى يفى وله امرا من ولى يلى وكذا الى لا سماع انه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واذا انضاف العد مع التشارك فى المعنى التساوى فى اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفى وله اصلها امين او فى واول وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو انقلبت الفا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على اسمية مبنى على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه فقال فحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلاف فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله من للابتداء كثيرا ما يجئ فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان للمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودى للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر وانا لا ارى فى الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الايتين بمعنى فى ومن فى الظرف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية وانه بمعنى حرف الجر فقام بعض غير غزيرة وكذا الاقواء لم يبتدأ من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهور والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبدأ لشئ ممتد جاز ان يقع موقعها عن لان عن لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت منه وعنه وطبت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اى بعدها عنها فاما من التفضيلية فى وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما التفضيل وكبعض حروف فعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتى الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكانى من خلال السحاب فمبدا رؤيتك مكانك ومبدا كون الهلال مرئيا خلال السحاب كذا قولهم شممت المسك من دارى من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفة نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقوم مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشئ فيتعلق بمقدر اى شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومقدرا نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله للتبيين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير فى

ان يكون هناك شئ ظاهر فهو بعض المجرور كما فى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

قوله

بقية الكلام في من الجارة

قولك عز من قائل اته القائل بجلاء التبعيضية ان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور
بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة اصطلاحا لان اسم المجرور يطلق على العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ونقول اخذت
من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
في العشرين في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس ولا يكون
مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك يا من حظه في روضة ومن دعا سرى في حوم وعندي من المال ما يكفي
ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا شيء من حظ في روضة وعندي شيء
من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء من خصال زيد كرمه ومثله كثير من زيد منه اي شيئا من
اعضائه يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد
بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريد به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا ولقيت بلقاء
زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رأيت
من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط بها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله ثم يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهو داخل على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا وبقوله ثم ان
الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطاب لامة محمد صلعم فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران بعضها بانتفاء غفران كلها واستدلوا بما حكاه البعض
من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيد
في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن للتبعيض او
للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل
القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى
ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت
على ان الكاف اسم وقوله ثم ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال مضمر جاء القران
وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا يزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب فمنه من الاستغراقية
ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق و
وقيل ان النكرة كانت في النفي للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كزيادة الباء في نحو الست بربكم فانها ليست
للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا ينتهي وقد تجيء
للتعليل نحو لما انك من سوء ما ديت اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم
الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو ترب ومن الله وهو حرف جر عند سيبويه وجاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم
بعضهم ان من المضمومة مكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليهما في باب القسم
ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي
من عنده وكذا نامه نحو من بلد ان ناي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين

قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي المظ[illegible]

وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي
وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى
الواو في القسم للتعجب اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى
الليل والاكثر على عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع
فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر نحو اتموا الصيام
الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء
اي مضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود
وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني
بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك لان معنى مطلي به القار اجرب مكره
مبغض والتكريه يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل يعني
منه حملا على اشربت ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل
انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هو في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني
الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان
بينهما فرقا كما يجيء وعوض بالعين لغة هذيل وهي على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر
فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا بالفعل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة
والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور
بها مؤقتا لا نكرة والتحديد بالمجهول لا يفيد نحو قوله فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اي حين اخذهم ومذهب
الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما
في لغة هذيل عتى وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت
ما بعدها كما في حتى الجارة ولا تقول جاني القوم حتى رجل لانه حينئذ لا فائدة في اتمامه وبمنزلة الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما
من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره
كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيدا ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفارقان
ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزء ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف
على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة والتي لا يمتنع الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول
ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز
كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا
نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء مما قبلها كما في العاطفة فلم يجوزوا نمت
البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر لانه ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر
اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزء مما قبلها
او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزء
او لا وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير
واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن
مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر والغالب اعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها
حسا ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا ابتدات الاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بفضلها من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد
صلى الله عليه وآله والعطف ليس عليه السلام اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات تحتا
من الجانب الاقوى منحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز الا ان يكونوا قادمين

نيل الركبات او معهم واما الجارة فيجوزان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرات القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا لا يجاز بعد ما ما موملاقى ابعه والنزم صاحب المخص التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزء وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو وخلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يجيء بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة او عاطفة تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية والحق الا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء بالى لكونه الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى زيد وشبهه المبرد قوله واكفيه ما يحتمي واعطيه قوله والحقه بالقوم حتاه لاحق ولبس ملقة البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية حتى هو كان قوله فيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يعتبر فيه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزء ايضا وقيل لا بد لسرى لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزء مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزء فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوعب اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان شربي حتى دخلها بنصب دخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرنا ها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا وقد تدخل الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب لو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليهم اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فان السبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تعالى يذرؤكم فيه وتشرب في انهارها والاولى انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي ايها الروح في اجساد عبادي فان الشاعر جعل الماء ظرفا للشرب والقرار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاعة وقولهم احب اخي في الله اي في رضاه اقيمت صفة الله اي رضاه مقام المضاف اي مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنها الى اغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق ومعنى الالصاق ان يلصق بمعنى الفعل مرور بالصفة المرادية كان بقرب منه ومنه نمت بك وعيالك الى اخرى ويكون مستقرا نحو الذي يضعف بيدي ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذكر قبل حتى حقيقة كما تقدم

معاني في واستعمالاته

التكلم

من جواني

المتعلم معكم وقد يكون يمكن باللحوق البناء

تتمة الكلام في باء الجارة ومعانيها

مرو اشترى الدار بالالف ثمنا قيل ولا يكون بمعنى الاستعلاء اي كاشتبت بالكفر وكاشتر بالاثمان والظاهر انه لا منع من كونها
لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته بمائة وبعته بربح ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع
حروف الجر للتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف بغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به ومثله به اي اذهبته والمشهور لا يكون
مستقرا وما بمعناه معتد الا في قراءة من قرا ائتوني زبر الحديد اي ائتوني بزبر قوله وللظرفية اي بمعنى في
نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اي فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول
كانها البيت وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله وامسحوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة
لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى ما يجر بنفسه ويجيء بمعنى من
نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب ويجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤية زيد كما مر في من قوله
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النافية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في
النفي بما كان للمضارع ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان
فاعلا لكونه منصوصا ثم في فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي هو حسبك ويزاد شاذا
في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعه نحو
قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب
زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم
نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام في الاختصاص من لام الجر مكسورة مع
غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة نحو اعبد وربما تفتح مثل ان المضمر نحو لعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع
جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية
الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الجر لملازمتهما عملهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن لبقي
بالاصالة لا لقيامها مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا
لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص الالحاق بحال دخولها الاسماء لو فتحت في المظهرات
لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب بما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد
او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا
لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئناك للسمن وللضرب ان يجيء
مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخر عن معموله نحو لزيد ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب
لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن او بكونه مفردا نحو ما لزيد وبالسلام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما
للاستغاثة وللتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الى من حمده وجئت ونحو للذي اي الى الذي
وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي
ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في ونقد المال وقضيت المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت له
الدراهم وعددت له فاللام ليس بينهما مثل شكرته وشكرت له لانهما وصلت لافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا
ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا ولكن اللام المقدرة بعد ما ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا
الله وقوله اريد لانسى ذكرها ومثلها بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى
واذ بوانا لابراهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل لكن اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يقال
الثانية تاكيد لفظي لقوله وبمعنى عن مع القول بمعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وقولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه ولا يقال لله
لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب

والاول

ولا يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قولهم
جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص
كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها في رب ثمان لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح
الراء مع اسكان الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعد هاتا مفتوحة ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال لم ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي
فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان بعدها في الغالب لان الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا
من التقليل اشتهاما ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل
لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح لجلالته وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل بعد ذلك كما يقول المادح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف
شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل
مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما يجر كم فلا يقال
برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي
لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل
فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعلل
مثل تلك التضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في
ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل
قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا
بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عندي باطل لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد الاول جواب بلا خلاف
ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر [illegible]
او اثبت على ما ادعوا وانما اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه
كان ابعد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر
للفعل المقدر كما في زيدا لقيته فيبطله الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم نصب ناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فلا شك ان جاءني هو جواب رب
اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وقولك زيدا
ضرب والضمير للمنصوب فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب المحتمل ان جاءني صفة والعامل
محذوف ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله بعد وفعلها ماض بانه قد يظهر
نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضافا الى النكرة بمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ
لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان لان في رب من معنى القلة
وكان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غيرها سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر
الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري النفي فلما كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي
اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو ورب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي
لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى
النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها المجاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة وبكثرة وقوعها بعد صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب
الاستثناء قال صلى الله عليه واله الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية ولا
تفتقر الى شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرا او مقدرة

لغات رب

فالظاهر

ثم لفظا فهو نحو قوله ربّ رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقيال وليس الجواب محذوفا كما قال أبو علي لأنه تم الكلام بقوله ربّ
رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده إذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدر
كالفعل في قوله وأسرى من معشر أقيال أي أسرى من معشر جملتهم وأما نعت مجرورها فمثل فعلية أو ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء
فهو مثل كل رجل يأتيني فله درهم وفي الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الأخفش على اسمية ربّ بقوله إن يقتلوك فإن
قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار قال ربّ مبتدأ وعار خبرها والأولى أن يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت
مجرور ربّ كقوله يا ربّ هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما أن كم مختصة بالنكرات وإنما وجب دخولهما على النكرة لأن
أحدهما علم القلة والأخرى علم الكثرة وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملات فينبغي أن لا يؤتى
بكم إلا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى بربّ إلا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة إما دالة على قلة من دون الكثرة
كالمفرد والمثنى المعرفين وإما دالة على كثرة من دون القلة كالجموع المعرفة وأما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو
جاءني رجل أي واحد وما جاءني رجل أي هذا الجنس إذا قصدت واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لما استعمل فيها وكذا جاءني
رجلان أو رجال وما جاءني رجلان أو رجال قوله موصوفة على الأصح هذا مذهب أبي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل
لا يجب ذلك والأولى الوجوب لأن ربّ مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لإفادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في أقل رجل يقول
ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبة يوم لا أصيد فيه ولا يوصف ربّ فلا يقال ربّ رجل كريم بالرفع كما لا يوصف أقل لكون
ربّ كحرف النفي لأن التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا إذا كان الكلام
الذي ربّ جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالأغلب حذف الفعل بعد ربّ لدلالة القرينة عليه وإن لم يكن مصرحا
به ولم يكن هناك قرينة أخرى على الواجب اللحن نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت وربّ رفد هرقته وهذا الفعل الذي عامله
في ربّ على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا ربّ هيجا هي خير من دعه أو ظرف كقولك
ربّ رجل في الدار أو صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام ربّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويجوز
أن يعطف مما ساغ على المجرور بربّ وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل وأي اسم مضاف إلى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر
في باب المعارف نحو ربّ شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل وأخيه وأي رجل وغلامه فلا يجوز ولي هذا المعطوف معرفة
لكن جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال المحاذب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة
كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة إلى قوله مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما إذا دخلها ما فالأكثر
كونها كافة وربّ المكفوفة لا محل لها من الإعراب إن كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت
ما بعد ربّ زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها
ما التي تلي كاف التشبيه الأولى أن تكون كافة في نحو كن كما أنت كائن وزيد صديقي كما عمرو أخي وشذ إعمال الكاف مع ما
ومالا يعصى عن نحو عما قليل وأما إذا أولت الباء ومن فلا تكفان نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم أغرقوا وقد
يكفهما كما يجيء وربّ المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده
ومثله قياس عند الجزولي فيجوز عنده ربما زيد قائم والزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيا لأن ربّ للتقليل في الماضي وأما
قوله ربما يود الذين كفروا فلما دخل ربّ المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو
وسيق ونادى ونحو ذلك قال الربعي أصله ربما كان فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون
على القوم الكرام لنا الظفر أي ربما كان مثل قوله فلقد يكون أخا دم وذبائح وجوز أبو علي في غير الإيضاح ومن تابعه وقوع الحال
أو الاستقبال بعد ربما وهو الظاهر ولا يحتاج في الآية والشعر المذكورين إلى تأويل وقوله ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة وما فيه نكرة
موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك إن يلق الكريهة يلقها
حميدا وإن يستغن يوما فربما أي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها أي واو ربّ نحو قوله وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس
اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا عند البصريين وأجاز الكوفيون قياس سائر الألفاظ المقسم به على الله نحو المصحف
لأفعلن وجاز عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها بما لا اختصاص منها بخصائص فيها اجتماع
الياء واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا ألله وأفأ الله وها الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه
بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها إذا كان الجار ربّ بشرطين أحدهما أن يكون
ذلك في الشعر خاصة والثاني أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل وأما حذفها من دون هذه الأحرف نحو رسم دار وقفت في طلله
كدت أقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر أيضا فالواو كقوله وقاتم الأعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فإن أهلك فذي حنق

لظاه

لظاهر على نكاد تذهب الهما باو بل كقوله بل بلد ذى صعد واسبب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب
المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وبعض
بجازه فان لم يكن فى اول القصيدة والرجز كقوله وبلدة عشى بتصطلى القوس بها وافطعة اللائى بها ملنبل فكونها للعطف
ظاهر وان كانت فى اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق
وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
فى نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان فى وسط الكلام نحو وليلة عشى لا يقدرون معطوفا
على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد
الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف مثلها على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب تجر بنفسها كما تجر مع
ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام فلا يقال وولیلة عشى ولا فوليلة عشى اعتبارا لاصلها بخلاف
واو القسم فانها لم يكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها كقولهم والله وفوالله وثم والله واقصد اشم
الباء واما اعمالها فى قول رؤبة خيرٍ لمن قيل له كيف اصبحت فهو شاذ وقيل فى كم رجل انه مجرور بمن وقد مر فى بابه واما قوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال فى امس نحو فعلت امس انه مجرور بالباء
والاولى بناؤهما كما ذكرنا فى رب المقدرة على مذهب البصريين فى رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول
عليه بالمجرور فالتقدير قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى والباء اعم منهما فى الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرفى النفى ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه
اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم
فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء والثانى ان لا يستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله اخبرنى والثالث انها لا تدخل
على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بانها بدل منها لان اصل
الالصاق فهى تلصق فعل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان بينه
واو العطف وواو الصرف معنى الجمع المعنى الجمعية من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما فى ورث وتراث وكلا وكلة
فلهذا انقصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التى كانت فى الواو وحكى الاخفش ترب
الكعبة وهو شاذ ولام الجر يجئ بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله فى الامور العظام وكذا من مكسورة الميم
وقد يضم والكسر مختصة بلفظ ربى وبمذهب سيبويه كما ذكرنا القياس حرف حتى ثانيت معنا الباء وضم الميم لا الا لغير مثابها
وحرف جعلها عن بابها كما تقول العلم شمس بن مالك بضم الشين وبعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة ايضا
من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجئ بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربى ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل لتعيينا اياه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد
والاولى ان يقال ما روى من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هو من الجارة المستعملة مع
ربى بعث النون الميم ضما وكسرا للساكنين طلبا للتخفيف فجعل هذا من الجارة فى القسم يختص بربى او بالله وقيل بل الثلث اعنى
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما قصر المضموم فيهما فظ واما المكسورتهما
والمفتوحهما فلا ارى لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجئ والقصر لا يوجب
البناء فمن اين جا كسر النون وفتحها بلى لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا
عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا
من يمين الله باتباع للنون الميم بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم
لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما نقص من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله
وم الله بضم الميم وكسرها وهما مقصوران من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصوران من ايمن نحو كسر الميم
اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو فاختصتا بلفظ الله
كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تجئ فى كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منه
فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لا يجوز ويختص
لفظ الله بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج فكانها حذفت للدرج

فيه اذا حذفت حرف القسم وجئت بهاء التنبيه بدلا لا بد من لفظة ذا بعد المقسم بها

ثم زيدت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت
بها التنبيه بدلا فلا بد ان تجيء بلفظة ذا بعد المقسم بها نحو لا ها الله ذا اي ها الله هذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر
ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت
على الله ففيه اربعة اوجه اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف
في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت
في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ها الله وما الله والثالثة
وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة
لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الف ها للساكنين كما في الضالين ودابة
قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نحو
او انا لنحو ها الله ذا لافعلن او لافعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اي لله الحاضر الناظر او مبتدأ خبره محذوف اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة
واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبيدي فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وآله لعبد الله بن مسعود حين بشره بقتل ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة
الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا صريحا وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آلرجل ونحوه ولا تحذف للبس ولا تقطع
همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبلها فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعث داري فيقول نعم فتقول أفالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
بينهما وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدالا امتناع الحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب
حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ الا لدلالة اللفظ عليه وان لم يتعين كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن ومعنى لي امانة الله الطاعات كانها التي يجب ان يؤديها اليه ثم سماها الله
ثم اتاه عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي يكون
باسمائه تعالى نحو والله ورب ثم تقول علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف لا فعلن او الكعبة
يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر نحو لان
لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام في امانة وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره امرين بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال
الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل بها اللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المقدر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لا تفعل والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي
لم يات سماعا في لفظة الامانة الا النصب او الجر دون الرفع ويجوز الا تدل على الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين
فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق
من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمال
وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كانك واجر واذرع في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر
الهمزة فتحت للتخفيف واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد
العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة اقسام كل واحد منها
مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا [illegible] جوابا لاستغنائه بابقي الحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا
المذكور جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم
شيء واحد والمقسم به مثلث والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف والله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله

بحذف الفها همزة

للاستفهام وانما قطع

على تعيين الخبر وهو ما اقسم ويبدأ الخبر مستقل الخبر

معنى يمين الله

في الاصل

واو كانت القسمية وجب حذفها مع الواو والتاء وكلام المحرر جار الحذف مع عنها

اقسم بالله

بحث الحروف

اسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان
النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان الواو كانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه نصا ولما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فلزم عليه
ان لا يجر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تع فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تع
والليل وان لم يكن منه معمولا لان الواو فيه قائمة مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو الحجة ورفعا ال انما جاز هنا
لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف ليتيسر ان التقدير وعظمة الليل
اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة فهي عامل واحد
فيكون التقدير بعظمة الليل وقت غشيه فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال
وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك قسم السؤال والجواب قسم
السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما
فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله فهل ان لان لانه بمعنى ما الا ان يبتدأ به وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون
خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمتلقى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا استقبله اي اجابه به واعلم ان جواب
القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة فصدرها ان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء
المفيدة للتوكيد لا فرق بينهما وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جاء القسم
واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم مثله
مقدر وقد حصل هذا اللبس في الوجود عندهم لام ابتداء فلولا انك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها
في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا تدخل له بعد ظننت الا بعد الشك ويجوز ان يعتذر
بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولك يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله ثم بدا لهم من بعد
علموا بمنزلة القسم وما له جوابه وليس بشيء اذ يحتمل التعليق به لو جاء مثل ظننت لقد فعل كان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم
ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يقال القسم كما قال الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتوكيد
المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا يجامع حرف النفي وان جاز ان نؤكد الجملة المنفية في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق
ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تناف الا ان يكون فاما قولك
لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على
المضارع لمشابهته للابتداء في كونها اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته لطلوع الاسم قال المتلمس ولورث
عن ذي شبهه ان ترهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابتنا
وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق وتدخل
لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي يتقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا الخارج
موقع المبتدا اي يتقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار صغيره وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد
اكل ولفي الدار زيد قائم بشرطان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو
لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا
في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فيقول الحم الرجل بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتدا
بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا الموضح كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
ليست جواب القسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام ابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز او مهملة عند
غيرهم او بلا التبرئة على الخلاف من احوالها نحو والله لا زيد هنا ولا عمرو والله لا رجل في الدار والله لا امرأة
واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كانا مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون
نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه
اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا ثاث بالنون اكتفاء بما حكما على ملحى الاستقبال عن الاخرى
وقد تخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقيل منه تالله اثرن فانه فرع وان اخاهم لم يفضهم ولا يجوز عند البصريين

فيما يكون جواب القسم جميع اقسامه

الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وعن ابي علي موافقة الكوفيين نحو
التناوب بين اللام والنون قال معن بن اوس حلفت لتبردن الى نسوة كأنهن مفائد بفتح اللام وضم الدال وروي ليبردن
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع
مستقبلا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى
تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشتهر فيحتاج الى تأكيده انشد الفراء لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليستلي زيد يجب الاكتفاء باللام ولا يؤتى بالنون لانها علامة الاستقبال
كما مر في المضارع واذا كان المضارع منفيا فتنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل لفظا
كانا لنفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال وعنده ان المقسم
عليه لا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كلا والعامل الجازم لا يحذف مع
بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين الثاني المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اولى لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلح باثبات اللام [illegible]
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا
يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم فذهب سيبويه الى ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب
القسم في قوله واقسم لو شئنا لا يا رسوله سواه ولكن لم يجد له مدفعا عنه وغاو ويجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما
اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي الا في الحسبين
في الدعاء [illegible] والله لا عذبتهم بعد ما سفرت اي لا نعذبهم فلا يلزم تكريرها ولا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء
نحو لا رحمها الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى
وربما جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريره لتكريره بتفسير
العقبة وهو قوله تعالى فك رقبة الى قوله فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل فقبل
ذلك الشرط [illegible] اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومبينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
اتيتني لا اتيتك ويجوز والله ان اتيتني لا اتيتك بلا لام فان حذف القسم وقدمه فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو
فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان
المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان و
الآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع دون
الماضي لكون نفي القسم اكثر استعمالا لا يمتنع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا اجاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها قبل تلتبس
بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما
يستلزم حذف الاخرى فيكون الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد
وفي النهج [illegible] والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم
او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد
يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر الى قوله لذي حجر ولما فيه من الدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الآية عليه وقد تحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من
معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
معناه ابدا والقسم فيه من التوكيد وما يفيد فالقسم قد يتقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان
عامله مقدرا [illegible] يمنع عمله في ما تقدم كنون التأكيد وما يقال عوض لا افعل عوض ما ابلك [illegible]

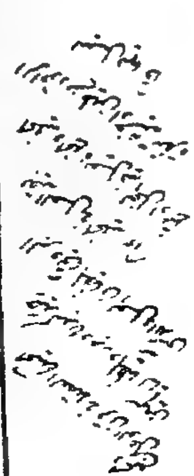

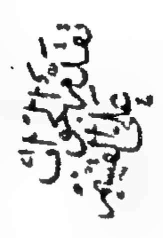

ذكر عن ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا والكاف

كما يجيء في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا لساني بالاوابت من حسن لا ازال عوض
تورّه لعين محسوداً ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق
توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا تفعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليت وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها
عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا او معنى ولا يكون في البناء الموافقة لفظا الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد تنون
جير في القسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وتنوينها اضطرارا قال وقال لما سيبت
نقلت جيرا سوى اقه من ذاتاته وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان صه اسم اسكت ويلزمه
ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم
بالله ونحوه ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه اذا اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء في الخبر الصرف
نحو يضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جواب القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر
نحو عليّ لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لاصلين وعلى عهد الله لا نومن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد
يكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة بمعنى بعد شيء عن المجرور بسبب
احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي
بعد عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك
جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله ثم يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن
طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله كرتين في
ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثت السيادة كابرا عن كابر اي
كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن
عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق
عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى وعن في مثله يفيد
السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله يصد ويبدي عن اسيل ضمن فيه معنى تكشف الغطاء ويبعده عن وجه اسيل وقوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على
ظهره ومنه علي قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله ثم كان على ربك حتما مقضيا
عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت
على فلان كانك تحمل ثقالتك عليه ثم صار بمعنى وثقت بمجرد استعماله في الباري نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله
اذا رضيت علي بنو قشير فلحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخطت كما حمل بعد في حمل بعدت منه على اشرفت منه
وقربت منه على انفصلت منه وقوله دعنا شهرا وحلا علينا اي على ما في ذمتها لانه ملك مدافها وتسلط عليه فهي تتبعه
وقولهم فلان على جلاله يقول كذا اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبه الديون اي لزمته
ومنه سيروا على اسم الله اي ملزومين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك
كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب
الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لاتصاله بيتكل صار مجازا وقد يكونان عن وعلى
اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما تعين اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فبنيتان اذن
لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها ما جانب بخلاف على قال بادنى تنوش الحوض
نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه وزائدة نحو ... ووقوعه صلة في نحو جاءني الذي
كزيد فهو مثل الذي في الدار فقيل لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت
قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اي اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع

كبرت بفيها اسمها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا رفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه
الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا امن اللبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها
عند دخولها على مثل في نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله فصيروا مثل كعصف مأكول اذ الغرض
ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف الاغلب
والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي
فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون الزائدة حرفا لان زيادة
الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين
واحدهما زائد فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه
بعصف الظاهر كما قال يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانك قلت مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس
كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا
اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هاهنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى
اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد يدخل نادرا على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه
ولما سر كاياك ... قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا
حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو كما انت وتجيء ما الكافة بعد الكاف فتكون لها ثلثة
معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها تشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة ولا
يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل
القاصر ... والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر ولا مفعول هنا لم يحتج ... فعلا او معنى كن كما انت كن في المستقبل
كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون يولى عليكم شبه
التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني ... المكر بعضهم وثانيهما ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلما
اتيك ... لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان لما يجيء بمعنى الا وان لم ... الكبير منه
على راسه يلقي اللسان من الفم اي ربما ويقول لذي لما افعل اي لعلما قال بعضهم ان ربما يجيء بمعنى لعلما نحو اتاني بما اصل اي ... وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما
بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا وانشد ... والبصريون لم يثبتوا لا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون
ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي ان تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وسيجيء تفصيل التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال
انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما كافة للافعال عن طلب الفاعل
واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة
ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر
الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل
لان ما [illegible] فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه
ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وانها مفتوحة الاواخر فان لم
نقل انها مشابهة للافعال بل قلنا هي لا تستقل لها بسبب تشديد الاخر وانما في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتحمل
على الافعال وان قلنا انها ... المشابهة للفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون ادنى بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت
بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي [illegible]

من جهة المشابهة وان قوی لاجل المشابهة ولا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبهما الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال
لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان
عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكس عمل غير طبيعي فهو فرعي في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا للفرق بينها
وبين الافعال التي هي الاصل ومن اول الامر ولم ينبها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما
الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت ولكن في معنى استدركت وكان في معنى
شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك شخص ثم حرف
بين الاسم والخبر حقيقة فمعنى تشبيه احدهما بالآخر لا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه
هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل
يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة
الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه ان لا نحكم بزيادة شيء ونقول
التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب الجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر
بالدنيا وتشاهدها غير كائنة والآخرة لم تزل قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك الواو لا تدخل الجملة التي هي خبر
هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما
بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وما فيه التمني
غير ما فيه الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل
الا في الممكن وذلك لان ما فيه التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل لوقوعه في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير
الموثوق بحصوله منه قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك
في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فتوبة باس لا معنى
تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت
في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو
كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا اخبار التبرئة ومذهب البصريين
عمل الحروف في المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى
تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزءان كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما
سواء ولهذا اجاز ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء
بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى
لنا فان قلت ثما معمولة لا عامل ومتعلق الخبر لا خبر ليت رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت
رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا
فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما روى عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا
وانشد وكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت
الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا انشاد وقت انشاده هذا البيت
وقال المدرج الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قدمه ويقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها
افعال صريحة فلا تنصب بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بل لا تكون مضمونهما معمول فعل تضمنه ليت
واما نحو قوله يا ليت اني وسبيعا في غنم والخرج منها فوق كراز اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها
مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ههنا
خبر ليت ولا اعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش ولا باس به في ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم

الحروف المشبهة بالفعل

ولم يثبت واما نصبها الجزئين في نحو ليت الجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان قعر جهنم لسبعين واما البيت

اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا الرد على الشاعر في قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فا

مرتبته الصدر كحروف النفي واما الا ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام

والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة

لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك

الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تأخر ذلك المغير فأخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير

من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله

على انه خال من جميع المغيرات او ان المتكلم يذكر بعده ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحدة من

هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى

الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد

لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام

المبتدأ الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل لانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع

ذلك المطلوب طلبا اذ لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما

في مذكور شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدر قامت الصفة مقامها نحو كانك قمت وتقوم او عند الجنا او في الدار كما ذكرنا

والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة

التصدر الواجب لها وصفة الغاية مع ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو

قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر

لا طلب فيه فليس بعد ان في نحو قولك مرة ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في

نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر

والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام او العرض او التمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لها كما مر في خبر

المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل جاءك واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو

اردت تفانيت وهو مراد مرات لم يابت لانتصاب للنسب قولي ولعلهما مما يلتقي على الاقتضاء ادخلت ما على ليت جاز ان

تعمل وان تلغى وروي قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص

بالجملة الاسمية فلا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا اكتنفت بما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن

درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرف كما في قوله فبما رحمة

من الله وروى ابو الحسن وحده في انما ولعلما الاعمال وان لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد لكن

هو معنى ما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وعكس سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما دون قياسهما في الاعمال على ليتما سائغ عند

الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما وبين ليتما فاذا اسمع في كانما ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء

بالاتفاق لعدم السماع ومراد الاختصاص فيمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير

معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول

والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز الامران

نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع

دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي

في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها

او على ما بينهما ولكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ

خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها

مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اعلم ان تفاصيل معاني الحروف المشبهة فان

المكسورة موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى

اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان يا النسبة

اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار

جاز التقديران

التحقيق ان ... وان

١٠ وجوه

اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اى من جهة عدم تغير المكسور ملمعنى الجملة وتغير المفتوح لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه لكنها بخلل كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد تقول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بجواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن فى خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب الخ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل المصدر فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ فى تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو ما قولى انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت فى مبتدأ فى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وفى لو ولولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسرها فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز ان تظهر جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرت ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومن ذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فى باب المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرت ان لكانت داخلة على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر فى الفاعل وسيجىء فى حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وتبعد دخولها على الاسمية كما يجىء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما فى لو انك ثبت سواء قوله فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرامى ثابت وله كذا اذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى القفا يعنى صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر باحولهما كقولهم جبت مذاكيره فالكسر على تاويل فاذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته لقفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين فلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطفت على هذا الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الى اذا خيفت ناره لمرمله الفتى بارفع تل رافعا نارى هذا وانى على جارى لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية فى الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى انى احمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون فما اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى هذا القول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قولى معمولا للفظ قولى كيف وليس هو معمول المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر معموله وخبر المبتدأ محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المص احسن رد وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظه اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظه الى وباعتبار الحروف فلفظه الهمزة الى فيكون المعنى اذا معنى التلفظ بانى او الهمزة اى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا نحو اما انك قائم فان فاعل حق ذلك حقا او نقول حقا فى معنى الظرف اى احق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر فى باب المبتدأ قال احقا ان اخطلكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله افى حق مواساتى اخاكم بمالى ثم يظلمنى السريس فهو

كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كألا نحو اما انك قائم فلا تم
الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق الله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كألا
لت لالا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما
نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومنذ ايام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير
المفرد الا ترى ان ريث وايه يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب
الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تع لا جرم ان لهم النار ولا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل
او زائدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله و
استشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة اي كسبت
الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يجرمنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اي
اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن
العرب لا جرم والفعل كالشركان في المضاد كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
ثم كثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها فلذلك يجاب بجواب القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم
لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا محالة انك
تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب
لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن
ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان
مكفوفان بالكف ما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان قلما لا تدخل على شد وعز لكونهما
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنعك وبئسما عملت اي نعم الصنع صنعك
وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح
ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة
وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها انهم قالوا هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف ما مع ان هذه الزيادة كراهة
ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك
قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لانك كنت مضطرا اليه من دون اما فاضطررت الى فتح
ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في ذلك فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى
فتحها تقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار وان اردت ان في الدار هذا الحدث
وهذا الخبر فتحت فيجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في موضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي
كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم
نحو قوله تع ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه ايضا بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيها الفتح قوله
ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ
فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المص
يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو
الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فينبغي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب ان كان
كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع قبله هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ثم
من قال على موضعها مع اسمها نظر الى انها لو كان وحدها مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم
واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب فيشكل عليه ما يرد
ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها
وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها

سادة

سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال
القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل
نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت
ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم تقول علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها
بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ قد تقدم ان الاسمين بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المتقو
مولان به وانما دعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعم واذان
من الله ورسوله الاية فان اذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال
القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز
العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو قال السيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز
العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر الى سيبويه صحيح فنقول ان قوله تعم ورسوله عطف على الضمير في بريء
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور واغنى قوله من المشركين عن التاكيد او نقول ورسوله مبتدأ
خبره محذوف اي ورسوله كذلك فتكون الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها او الواو اعتراضية ونقول في قوله والا
فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل
هذا في قوله ولا انا بمن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله ولا تحسبن اني تخشعت بعدكم لشيء ولا
اني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا بمن يزدهيه وعيدكم
جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمشي في القيد
بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا بمن يزدهيه مستانفا لا مكررة وسلم لكن في جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان بعين في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها
دون ان كما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى
ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام
زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف
على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني
وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء والزجاج ولم
يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج في قوله تعم قل ان ربي يقذف
بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل غيره وجوها اخر ولم يذكر البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع
في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبه بليس نحو لا غلام
رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن
زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم
الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف
نحو ان زيدا وهند قائم وقاعدة جاز لارتفاع الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعم وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذا او تحذفه والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون
خبرا عن الاثنين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ
لا ان واخواتها لانها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعان عنده فلا يلزم

صدوراثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصّل
وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى
وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يستنكر في اللفظ كما استنكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفي الاعراب
مستبشع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية
لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك كذلك خبر ان مستتر ودلالة عليه كما في بابه تميم عدي على مذهب
المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر
رفع تأكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بالاتفاق ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين في الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعرابه قال نحو ظننتك وغلامك زائرين وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا
منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون
المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها بفعل الشاعر قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون
المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير
اللام انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم
نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل مع التاخير الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا
لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار فلا يخرجها كل التخريج عن حقها
صدر الكلام عن جميع الكلام الذي هما معمولا ان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لتقاصر حقه من الصدر وقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن الاولى لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا
لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب
القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مثبتا مجردا عن حرف التنفيس جاز دخول هذه اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى ثبتنا فيه
مع حرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم
ولا تدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم ضمن معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما
الصدر فيتنافران ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لا اضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبر ان بل هو مع الشرط
واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواضعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر
واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو قليل ودخولها
على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا تتاخر
عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع
اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صلبني كان عمرا لحق وانما تدخل
على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك آكل وان لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار
نام لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ
لارتفاع ما بعده وقد تدخل اللام في الخبر في متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه
الزجاج وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في المقدر داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكما قرئ في الشواذ

وانّ الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا غير نحو اعجبني زيد لانطلاقه وكذا سمع قال صرعا الاولى لو اكيف صاحبكم قال الذي
سألوا منو ليجهودا وقرأ قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان وكما نحو ما زيد لقائما وقوله
واعلم ان دخلها ونحوكاللام مشابهان ولا سوا شاذ لدخولها على حرف التمني وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال فيا دحق
لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للولا قاسم ويداه سبيل لقد جرت عليك بدغشوم واعلم ان اصل شهدت
ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم
واما قوله نعم نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد معلق كعلمت
في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت مجرى
مجرى القسم على ما هو معروف علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر
والمشهور الفتح فيهما لو كنا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كما قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت
لتاتين منيتي وقد يقال علمت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة
بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز
اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمن قولك شهدت ان زيدا لقائم
فاشهد لزيد قائم يجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان
زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب انك لقائم لتعلقك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا للمجامر ومثل لحق لا سوى اناس ان كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال
الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال
هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها فبطل الامتناع والثاني للفراء
وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي لهنك لا افعل ذلك فحذف اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله
لا فعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال الحصاد والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت
همزة انك ونحوها قال فكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعلى ما علم
في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم فلا تجب ابا اخوهم ان زيدا بعض لي يقولون التوكيد
وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقائم وانما جاز حذف قد في الماضي مع
لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف لكثرته لان هناك جملتين في حكم
واحدة الا ترى الى تخفيفهم ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجوز لام
الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام
ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما
بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها واما الشذوذ فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز
شهربة واما ان يكون في الاصل لكن انني فخففت بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف
الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق ولا ترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك
قائم وليت في قلبك انك منطلق وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر
لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر في لا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن
في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم
بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى انكم
وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قولك ان الخليفة ان الله سربله وقوله فقد علم الحي اليمانون
انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان وروي اني بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف
المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الاهمال ثم في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين
اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء عملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

اللغات في أنّ

لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الخفض لكثرة ... من ... كما يقال م

... ثم يغتفر سقوطها عن مرتبتها م

احدى الطائفتين وكذا قوله ايعدكم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من م

والنافية واما مع الافعال فالمطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المهملة لا تلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف لبسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا اذ
معربا مفعولا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء
لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا يخرج ان
عن اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة
فذهب ابو علي وابن جني الى انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
في ان علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام
الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا لقائما ان التعليق انما هو اذا دخلت على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد
الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل على المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة
في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء فان قيل نحو
ان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق
الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام
بمعنى الا وان جعل المخففة في الاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية في الفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين
يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الثابت
قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص
لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا
على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع
الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الشعر فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمال قوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع
واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله فان الذي كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان
لا خوف لك وباداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب
خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك
يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي
وشذ الجر بها اقول في كان قول قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فقدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على
لفظ المفرد فانفتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تنصرف بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر لانا لو جعلناها في محل نصب وجعلنا الجزء الاسمي
ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح
الغاؤها وقد جاء كان وريدية رشاء خلب في وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى
ان ولزم حروف العوض في الفعلية بقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعدها الجملة اسمية كقوله عباسية لم تجز عا طويلا والا كان
بيني بغل هاجين نشزع وفعلية كقوله كان لم يغن بالامس وقوله عليه السلام في النهر كان لم تقد دونه الاظعان وقوله لا تدخل
عمران وكابنا الماش بروحا وكان قد ائي كان قد زالت وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كان
بطن حبلى ذات اوبين متم فالمحذوف خبر ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى وارق السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة لظبية واسم كان محذوف اي
كانها ظبية وبالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيد

لزيدا قائما

ومنها كأنّ ولكنّ

لغات لعل

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا ويجاب
الحركة الى الطرفين والاصل عند التركيب توسطها بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي
لا اللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم
اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق
به ان يشكر المفضل وقد تكثر فاذا خففت الغيث ويونس والاخفش اجازا عملها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز
دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء
في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني
قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها وفيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين
غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون وجاء عن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء وبلك قال لعا الله فضلكم
عليكم بشيء ان امكم شريم وقد تلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقال لعلت وقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او
مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي
مشكلة لان جرهما عمل مختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم
يثبت وايضا ان الجار لابد له من متعلق ثمة وفي البيت الذي انشدناه روي بفتح اللام الاخيرة فيحتمل ان يقال اسم لعل
وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعل لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ان لا اى لعل حرف واللام المفتوحة جارة للظاهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الداخلة الجارة
على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف لام
لام لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوين
في لام الجر وهذه الوجوه متمحلة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى
في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة
والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها او جواز زيادة التاء فيها فان سبب بها التصرف عند البصريين التركيب
والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول
هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين
هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدأ والخبر
ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اى ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف
قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل
الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان في الدار
يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف
بقاء تفسيره وهو الجملة ولا يلتبس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم
القيامة المصورون وعند الكسائي من غير رد وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا
اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان عددا ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط
في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة اى هما مختلفان والرد على الفراء حديث ملازم
ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا آوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال
عليه السلام ان ذلك اى صدق ثم ذكر الحاجة فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اى هلكوا والخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم

بقية الكلام في حروف المشبهة بالفعل

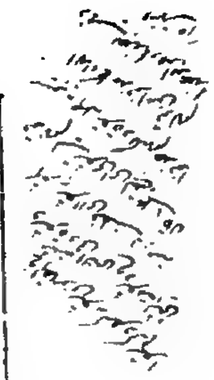

لهشل لا قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا
اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التاء في الاضافة كما
قالوا هو ابو عذرها لعله لم يثبت عنده مصدره الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة
والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اما يأتي ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما
ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وليت علي ما قيل عند هذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام
قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية
فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك
الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري
الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل ومفعول فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يجيء الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو
وليت يقولها المحزون اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يجيء ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب
المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يجئ في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس التابع
بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال ان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز
ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال لعمرو ان حسبك الله كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون
كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون
اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان
وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني وارتوى الماء على هذا الوجه منصوب اي ما
ارتوى مرتو من الماء ومثل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبرها اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا معه
اي كافا كفا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعلا ارتوى
اي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا
اقول اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو وزيد
عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو ولا تفيد ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب
جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب
دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله
ختامه وقوله تع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله تع وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين
فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو ومرة تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل الفعلان من زيد ومرة تجمع
بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول
في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له ولجاز توهم ان المتكلم
في المواضع الثلاثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا واو مع القصد الى معنى او كقولك لشأن كنت اكل تمرا زبيبا اي احدهما وكذا
قولك خبر زيد دخل عمرو فانه يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر ويحتمل وقوع احدهما فبالواو تعين الجمعية ما كان او
يصير معنى احدهما انضمام الاخر اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب
كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون
المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا
عمرو وقد تزاد لا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تع ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات

اي كان خيرك كفافا

الواو للجمع

لان الاستفهام

لان الاستواء بمعنى التساوى فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل ان من زيادة
لا للدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت فليس بشئ لان نفى الشئ مطلقا وارادة نفيه مقيدا
خلاف الظاهر كما تقول ما جاءنى رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءنى زيد وما جاءنى عمرو
فهو عند سيبويه نفى المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا
عن الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازنى هو نفى لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول
اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر تؤكد والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء
كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة تقول قام زيد فعمرو
اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ونحو ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا
دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها كما كان فى نحو جاءنى زيد فعمرو
بل فى مصادر الصفات المتتالية نحو قولك جاءنى زيد الآكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم
فالآئب اى الذى يصبح فيغنم فيؤوب ان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد
نحو قولهم فى صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون
الجملة التى بعدها عقيب مضمون التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف فى الجمل كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر الذم او
المدح يصح بعد جرى ذكر ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى وتقول
اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان
تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجى تقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف
اليه مقام المضاف فيعربه باعرابه وهذا كما تقول هى احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز
حذف ما لانه موصول ولا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهى احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيت ان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت
كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفى جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قد يستعمل فى
تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الفلانى الى دار زيد الى عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام
عليه قال النابغة الجعدى يا دار سلمى بالحرورية فالسلم اقامت بها شهرين ثم تذكرت منازلها بين الدخول
فجرثم ومسكنها بين الفرات فاللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر امكن تجويزه مع فاء العطف
التى هى بمعناه لو لى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى فقفا بين منازل الدخول فمنازل
حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب
فى الذكر لانه يريد كرنه تعريفا للامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما
تقول دارى ببغداد فالكرخ فاذا انتفيت قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب المجيئين بل يمكن ان
يحصل المجيئان فى حالة وان يحصل مجئ عمرو قبل مجئ زيد هذا الذى ذكرناه حكم [illegible] حكم فاء العطف والتى بغير
العطف ايضا الاغلب من معنى الترتيب هى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط
نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى انا خير منه
خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى اى اذا كنت لعنتنى
فانظرنى وقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اى اذا اعطيتنى
هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى
اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما
هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذه دخلت على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرم زيدا فانه
فاضل فقد دخلت على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة

الفاء للترتيب

جملة على جملة نحو يقوم زيد ثم يغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان تعطه فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها
موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة فائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم في دخولها في خبر المتضمن للشرط نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير هذا المذكور
نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار لجاز وكذا قوله جعلناه نطفة
في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي
ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن
السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تع ثم انشاناه خلقا اخر وكقوله تع خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تع فلا
اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تع وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب
في الذكر والتدريج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح
فابتدا بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه متقدمة في الزمان
على سيادة نفسه لكون الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تع فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء
ايضا لمجرد التدريج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم
والله وقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تع
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام السبب مقام المسبب وقوله تع واني لغفار لمن تاب وامن
وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الخير من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فيستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد مرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تع ولقد انزلنا
اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار
وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على جملة منفية نحو قوله تع قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى
اولم يكفروا فاعطف على قوله لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله لولا اوتي وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون
اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي
اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كقوله
قوله تع من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون
فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تع ماذا
يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد
من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما ادعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كذا
لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة
تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التاويل سبيلا للحروف من الزيادة اما الواو فقيل في قوله تع فلما اسلما وتله
للجبين وناديناه ان البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هنالك ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله
فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه في غيابت الجب واما قوله ولما اي الرحمن ليس منهم رشيد ولا فاء اخاه عن الشدد ...عب يحذف المعطوف عليه

الموضح

ومنه ثم

ثم سيادة ابيه

العلة مقام

بل همزة الانكار دخل على ثم

في مجابت ...

وانتهى

وكذا

لكنا قوله فاذا وذلك بالكثير لم يكن الا كلمة حالم بخيال ثم اذا الداملت وذلك الا اذا واما الفا في قوله اراني اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا مثل لقا لزايد وقيل بل الثراء ثم تحرمه الثمان واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام فبا سا
على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يكون
حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليتمسك بمثل هذا ما امكن وان تعذر فلنحكم
بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الزاجي ... ما كان منه وقعا بل قد يكون مشتبها ... قوله وحتى ومثلها
يعني مثلها في الترتيب والمهلة فالحرف الاول للمهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم التي لها
المهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على
سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى
الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما
وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واقول اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما واو العاطفتان في المعنى
سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وايضا للاضراب بمعنى بل ولا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا يكون حرف
عطف بل حرف استيناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة
نحو اما ان تكلمني او تسكت ونقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم بعد ذلك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهي
في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس
في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم
بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تعالى بالتحقيق واضرب
عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح
البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو
اقرب اى بل هو اقرب فلاو اذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب
فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول
لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم يشك
ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي
للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان
الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين والجمع بينهما وفي التخيير يتعين فيه الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز بينهما
الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليسا
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير فلا تدل او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل الا على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به
ذلك واما في سائر انشاء الطلب كالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو
ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر انه للجمع اذ الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض

من الحروف العاطفة او واما وام

معاني او

نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال
الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان
ان لا تسرحوا نعما او تسرحوه بها واعتربت السرح قال سيان بمعنى مستويان وهو يقتضي الشيئين قال سيان كسر رغيف او كسر
عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رأيت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت
زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب ... وما
رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت
احدهما ورأيت الآخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق
بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان
المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب
زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم يعرض لك بجري عادتهم انه اذا استعمل
لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا فنقرر ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رأيت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد نحو رأيت
رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افادت رأيت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رأيت
واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يراد به الواحد فقط فيكون
المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت احدا منهما فكيف بما فوق
الواحد اي المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت احدا منهما اي ما يؤدي معناه
نحو لقيت زيدا او عمرا افاد الرؤية واحدا منهما ما كان اصله اي عدم الرؤية مبقيا للآخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح قبله بعدم رؤية واحد
منهما مبقيا الآخر على اصله من عدم الرؤية فلا يكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك
ان لا تأتي بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حتى تختص توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما
رأيت من جنس الرجال ثم تعدل الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما
نفي رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس وما رأيت جماعة واحدة منه فمع علمك من محتملات الاستغراق وغيره ومع ... تقصد الى استغراقه
لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه
القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ
او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم في
الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة
له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه
تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
على الاستثناء بقولك ... واما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه
يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في
الشعر لكنها ... على الكثير الشايع من استعمالها ... تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الاولى فاما ان تكون ... والا ما طرحوا ...
عندي ... اما ... شاكر ... اما الاجنة

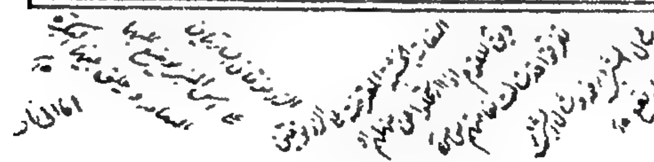

بحث الحروف

هو بمعنى ما المصدرية

ام المتصلة

اما الى نار وبرجى اما الى جنة وهى لغة فى اما وقالوا ان اما لا يستعمل فى النهى وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهى عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما قال ابن كيسان الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال المتقدر اما جزعا واما جمال صبر ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون لما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل فى الحروف وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوف فهو اى فان كان جزعا ومنع ابى على وعبد القاهر من كون اما عاطفة لان الاولى داخلة على الاسم المعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت اولاهما على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا ما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فى كلامهم فالحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو فى نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجئ شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة فى الشعر قال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا واجاز ابن كيسان مجئ هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة فى الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهى مع اداة الاستفهام التى هى ابضاع بمنزلة باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اى واما هل فانها دخيلة فى معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تع هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل فى عموم تلك الاسماء وفى الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت فى الجميع فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام فى عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام حمار عندك واين زيد ام عندك عمرو او فى الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن نصر بل ام تشتم جاز وقوعها بعدها فانها انما يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى فباى تستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى وجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لان ام اضراب عن الكلام الاول وشروع فى استفهام مستانف فهى اذن بمعنى بل التى تدل على ان الاول وقع غلطا فى نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما فى قوله تع ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وهى مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية فى نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية فى نحو ام يقولون افتريه قل فاتوا وقد يجئ بمعنى بل وحدها وحده كقوله تع ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تع ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله امن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهو مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التى قبلها كاى وجواب المنقطعة لا او نعم لانها استفهام مستانف وثانيها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما يليها سواء ليكون ام مع الهمزة مناوبا لاى والمفرد ان بعدهما مناوبا للمضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافى الدار زيد ام فى السوق اى فى اى الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليتا نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان ولى ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت وا لم زيد ام ابنه فهى متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متناسبتين النظم مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخى ام عمرو

هو قال الاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد انما يدل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخرى اقائم زيد ام قاعد وان زيد اخوك ام عمرو قعد وللثاني الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا نقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالثاني على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذا الامرين كان ولا يلزم ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتاخر جزء الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا المشتركين في جزء اذا لم يتشابها نظمهما ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كانت قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظنه كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في النظم فعليتين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين انيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما انيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص وكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدرا وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدهما الاسمية نحو سواء علي أدرهم ما لك ام دينار لانه يريد الافادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاسمية من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستووا والتقديم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم ولما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فنقلها من باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت المضي فانك انما الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يعلم حصوله فلهذا قام مقامها ولتجرده عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانهما مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن شيبة سيان عندي ان برئوا او ان فجروا فليس يجري على امثالهم فلم يقو كل الو ولم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجئ الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو

ام المنقطعة

سواء عليهم

ان معنى سواء على اقمت ام قعدت م

ولا اعلم

ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب لانه ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان تضمنت معنى التسوية في الشرط
في غير لفظي سواء وما ابالي كما تقدم ثم لما امكن ان تصرح بام في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى
والتقدير ذلك التقدير اذ المفهوم ان قام او قعد فلا اضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندي لا بمعنى احدهما من ضربه
ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام الا ان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لا اضربنه
قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى
الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية التي جوزت الاتيان بما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام
وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت
ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال كست ابالي بعد ال مطرف حتوفا لنا بالاكثر او اقلت وقال ابو علي لا يجوز
او بعد سواء ولا يجوز سواء على قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين ليس تجرد اى
عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه
كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر
بعد ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لا اضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال
ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنع احدهما من ضربه كما تقدم
ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصر ينوى او تناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال
ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجي بالهمزة مثل او قد تقول لا ابالي قمت او
قعدت ولا لاضربنه قام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية
المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا نبالين كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول
ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كان وفي كائنا
وكان ضمير راجع الى ذي الحال اى كائنا اى شيء كان قال المصنف كل موضع فيه الجملتان اى تعطف احداهما على الاخرى بالحال
نحو لا اضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت
هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق
بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت ام عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا
ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود
احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر فتعيين ذكر المفضول معنى ولو قلت
ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص
عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيدا وعمرو افضل اى احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك
الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية اى احدهما و
ابن الحنفية والجواب احدهما ولذا من ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الا انه لم يلهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد
تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن قوله ومن ثمة كان جوابها بالتعيين
اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لا لازمة للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه
للمتبوع فلا يجي الا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي
تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد
لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل
نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم نحو انك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كما ليس حرف العطف لا تقول
قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج
لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي
ورد بقول امرء القيس كان دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا
تكون عاطفة كلا قال انه يجري لنفي ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا واما بل فان ما بعدها
ان يليها مفردا وجملة وفي الاول هي لتدارك الغلط ولا تجي الا ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو

ولم يا بتمام

تنوفي نتيجة والقواعل

كان حيات بعدا ام او ايجاب

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه وينتقل الحكم الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد تم وان لم يتم
انتقلت بل ان تلفظت بالاسم المعطوف عليه بان غلطا عن عمد وعن سهو لسان ونقل صاحب المغنى عن الكوفيين
انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب الظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا
على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى كيف يمنعون هذا واذا عطفت بل مفردا بعد النفى او النهى فالظاهر انها
للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففى
قولك ما جاءنى زيد بل عمرو وما قامت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح
فيكون قد جاء لكن كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءنى زيد بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذى ذكرنا ظاهر
كلام الاندلسى قال ابن مالك بل بعد النفى والنهى بعدها لكن وقد الاطلاق منه يعطى ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءنى زيد
بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءنى زيد لكن عمرو بالاتفاق ويرد المص لانه قال في ما جاءنى زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل
الاتية بعد النفى والنهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءنى زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءنى عمرو [illegible]
النفى والاسم منصوب ابدا بالمجيء ولو والدليل على ان الثانى مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما
في بابه وعند المبرد ان العاطف في الاسم المعطوف عليه فقط ويبقى الفعل المنفى مسندا الى الثانى فكانك قلت بل ما جاءنى عمرو
كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثانى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا
لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد واثبته بل لعمرو
ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا
تضرب زيدا بل اضرب عمرا وكذا لا الداخلة على بل بعد النهى والنفى راجعة الى معنى تلك النهى والنفى مؤكدة لمعناهما وما
بعد بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
من الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيستدرك
وكذا قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعدما يستفاد منه معنى الامر
والنهى كالتحضيض والعرض واما التى تليها الجمل فقد يكون بها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى
تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تع اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتى لتدارك الغلط نحو ضرب
زيدا بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها
نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفى لان
حرف النفى انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفى لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو وقد جاء معنى
الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا
لم يجيء كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للتابع بعد النفى عن الاول ولا للنفى عن الثانى بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو حملا على بل ولم يثبت لهم به شاهد وكون وضع
لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يمنع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة وجبت فيها المغايرة المذكورة كما ذكرنا
في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجى والتمنى والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى
انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففى
المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور ويعيد الجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والاولى كما قال الجزولى في
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار في ما
بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجمل بعدها فهى مع الواو ليست بعاطفة
اتفاقا والمجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشرى فلا
يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه

حروف التنبيه

الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفى والانكار نفى ونفى النفى اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان
الا انهما غير عاملين بخلاف ان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك وقد
يختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص
اللفظية

اما والا

هذا الكتاب وتدخل الاكثر على النداء واما اكثر على القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال
الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا
فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار
وحرفي النفي وليستا الحرفين للاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض
يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة

هاء التنبيه

واما هاء فتدخل
في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين ها التنبيه واسم الاشارة وبينهما انا بالقسم نحو ها الله
ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء ويفصل بها قليلا
نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة
باسم الاشارة اى كان القياس ها الله ذا ولعمر الله هذا واقسم وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه حرف التنبيه مع اسم
الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه
ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها
انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان
معنى ها انت ذا تقول او تضرب زيدا انت هذا الذى ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بين
بقولك تقول وقولك تضرب زيدا الذى استغربه ولم تتوقعه قال الله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان
الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اى ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة
لان الفائدة مفقودة بدونها والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد ان المشار اليه في حال قوله كذا
جوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا اسنادا الى قولهم ها انتم هؤلاء ولو كانت
ها التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيدت فلا تحسبنهم
بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدمة في ها انتم اولاء هي التي كان مع اسم الاشارة
ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل
كذا مما لم يعتد به على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد تدخل من كما مر ولم يثبت دخوله في غير من
الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى وامر نحو الا يا اسجدوا وتمن نحو يا ليتني كنت
معهم او تقليل نحو يا رب غانية وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع
منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة

حروف النداء

قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب وقد يثبت منها وا في الندا والمشهور استعمالها في الندبة وجاء
آ الهمزة بعدها الف وآى بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي
للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه اقرب الى كل شخص من حبل وريده فاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها
عن مرتبة المدعو ثم وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا
وهيا وآ وآى ووا في البعيد

حروف الايجاب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اى مثبتة لما سبقها من
كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اى نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام زيد
وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اى نعم او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد
اى نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضي الله عنهما لو
قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح ان يقال هذا الاعتبار حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن
الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد
همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اى الحمل على الاقرار لطلب له فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك
نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب فهنا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا كانه قال شرحنا لك صدرك
ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت لما دل عليه الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة
والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض بين القولين والدليل على جواز استعمال
ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو واياها فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار

وای والهمزة فی القریب م
نحو نعم م
قام زید م
لیست للتصدیق لان
التصدیق انما یکون للخبر
فالاولی ان یق هی بعد
الاستفهام م

[illegible]

كما علا لى اى ان القليل يجمع ام عمرو وايانا او غدا شيمه في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك
الدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كما حكى والثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زرني اى نعم ازورك ويقول نعم لمن قال لا تفعل حتى اى لا افعل ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى
الايجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختص بايجاب النفي بمعنى ان بلى لنقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ
وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام
زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها وكلا الايجاب بنعم وبلى ولا بغيرها من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة
وهل واما الاستفهام بالاسماء فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم
والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد
او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا
عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اى المضافة الى المعارف
معرفة نحو زيدا وعمرو وانا او ذاك في جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راكب في موضع كذا وجواب
اى المضافة الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا
يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب
الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع ام وجواب هل نعم او بلى او لا قوله ولى اى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لانه
لغلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان ارادانه
يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء فيقال لا تضربني فيقول
اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله ما ضرب
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم
يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى شه بحذف حرف القسم ونصب الله واى ها الله ذا واى وربي واى لعمري واذا جاء
بعدها لفظ الله فكاستعماله نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجب حذف الواو اذن لنيابة
حرف التنبيه عن الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر يعني قالته او يجب حذفها للساكنين وفتحها
ليبقى الحرف الايجاب بقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حروف الايجاب بصونها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما في
ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعد
ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرها وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه وانها للسكت وقيل انه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف وقلى انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو
خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت
مع المصدرية وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت
مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل اقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها
اقول قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ولزمهم
ان يعد وا على هذا ان ولام الابتداء والقسم التوكيدي مما كانت اولا زائدة ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين

القسم الرابع حروف الزيادة

وبعضهم لا بها نحو فبما رحمة وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها
مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تع وأنبيائه وأئمته عليهم السلم وقد يجتمع
الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى وإنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا أنها
لا تقع إلا زائدة وسميت أيضا حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك
أما إن فتزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما إن طبنا جبن ونحو قوله ما إن جزعت
ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي ومع ما الاسمية
نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وكذا بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا إن قام زيد وكذا مع لما بل زيادة أن
المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما أن جلست جلست فتحا وكسرا والفتح أشهر وأما أن فتكثر زيادتها بعد لما نحو فلما أن جاء
البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم أن مذهب سيبويه أنها موطئة للقسم قبل لو كما أن اللام موطئة قبل إن وسائر
كلمات الشرط كقوله تع وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الأمكان نحو آن أتيته وقلت
بعد كاف التشبيه نحو كأن ظبية تعطو بالجر والبشرى في قوله تع وأن عسى أن يكون وأن لو استقاموا إن لم زائدة كما توهم
بعضهم بل الأوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل وأما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة إذا أفادت
معنى الشرط نحو إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيد هاهنا معنى التكرير
ولو أفادته لم تكن زائدة فمن قال إن متى للتكرير يرفض ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وأيا ما يفعل أفعل وأينما
ما تكن أكن وأما إذ يذهبن بك وقد يدخل بعد أيان أيضا قليلا ويجيء حكم ما مع إن في نوني التأكيد قوله شرطا تقييد لجميع
ما ذكر من إذا ومتى وأي وأين وإن لأنها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد فما الكافة
وإن لم تكن لها معنى من الزوائد لأن لها تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخل وعلى
مذهب من أعمل ليتما وإنما وأخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما وإذ ما زائدة لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما
الكافة أيضا لهما عن الإضافة وينبغي أن لا يعد ما في نحو يعني ما أريتك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لأنها هي المصححة
لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وربما وقيل يعني كأن عمرا أخي وقيل إنها بعد الحروف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها
بدل منها وكذا قال في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه المواضع زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو
من غير ما جرمي وإنما الأجلين قضيت ومثل ما أنكم تنطقون وقيل فيهما أيضا إنها نكرة والمجرور بدل منها وأما لا فتزاد بعد
الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والتعجب أنهم لا يعدون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتوكيد في الا
ودفع الاحتمال في لا ومن وما من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويعدون تأثيرها تأثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها
وتزاد بعد أن المصدرية نحو ما منعك أن لا تسجد وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للإيذان بأن
جواب القسم منفي نحو لا والله لا أفعل قال لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر وجاءت قبل أقسم قليلا وعليه حمل
قوله تع لا أقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر وإحور الهلكة وأما من والباء واللام
والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير أي وأن ومن مختصة بما في معنى القول أقول اعلم أن
الفرق بين أي وأن أن أي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه أي مات
قال وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه أن يا إبرهيم فقوله يا إبرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا إبرهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ائت أي كتبت إليه شيئا هو ائت فأن حرف دال على أن ائت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تع وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه وقوله ما قلت لهم إلا ما أمرتني
به أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول
وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل والجواب أن أن مصدرية إذا دخلت على أمر أو نهي متصرف
لأن له إذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو أوعز إليه بأن قم ويجوز أن
يقال هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى أوعز إليه بهذا اللفظ وقيل أن في أن اعبدوا الله
زائدة والأصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول المقدر كالقول

أوّل بالقول في تلك الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول لأن المنطلقين عن مجلس يتقاولون فيما جرى فيه، أو بأن
انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه، وينبغي أن يعرف أن ما بعد أن المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام
دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدّر فيه، نحو قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ليست أن فيه مفسرة
لأن قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم، ولا منع لو ارتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو
بمعنى القول، فمعنى أمرته أن قم أي قال له قم بناء على أمرتها القول وتقديره قال، بعد على الخلاف على الحال المذكور في أفعال القلوب
وأن زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة. قوله **حروف المصدر** ما وأن وأنّ، الأوليان للفعلية وأنّ للاسمية. أما ما فتوصل

حروف المصدر

بالفعل المتصرف إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤوّل الحرف مع الفعل به، ولا توصل بالأمر لأنه ينبغي أن يفيد المصدر
المؤول بأن مع الفعل ما أفاده أن مع ذلك الفعل إلا قلتها مؤولين به، ألا ترى أن معنى ما رحبت ورحبها شيء واحد، وكذا
معنى علمت أنك قائم وعلمت قيامك شيء واحد، والمصدر المؤول بأن مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه بأن قم
ليس بمعنى بالقيام لأن قولك بالقيام ليس فيه طلب القيام بخلاف قولك أن قم، ويتبين بهذا أن صلة أن لا تكون أمرا ولا نهيا
خلافا لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك في صلة أنّ المشددة وما وكي ولو، ولا يجوز
اتفاقا، وتختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا أفعله ما ذرّ
شارق أي مدة ما ذرّ، وتدور وصلتها إذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا أو منفي بلم نحو لا هذا في ما لم تلقني
ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي، ويقل كونها فعلا مضارعا، وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية
وجوز غيره أن تكون اسمية وهو الحق، وإن كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا بأبدانهم، وقال الشاعر: أعلاقة أم الوليد
بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص. وأجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد
بالجر، ما مصدرية. وأما أن المصدرية فلا مدخل لها إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماض كقوله تعالى لولا أن منّ الله علينا
أو مضارع، ولها فيه خاصة تأثيران: أحدهما نصبه والآخر تخصيصه بالاستقبال، أو أمر أو نهي على مذهب سيبويه كما تقدم، وبنو تميم وأسد
يقلبون همزتها عينا، وينشد: أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم. وأما أنّ المشددة فتوصل
بمعمولها إذا كانت عاملة، وإذا كفت فبالجملة الاسمية أو الفعلية، ومن الحروف المصدرية لو، بل يكون ما بعدها، ومنها لو إذا
جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون، وقال: على حراص لو يسرّون مقتلي، وصلتها كصلة ما
إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان، وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال
فأحج أي أتمنى، وآية لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين. قوله **حروف التحضيض** هلّا وألّا ولولا ولوما، لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا أو تقديرا. أقول: اعلم أن معناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في

حروف التحضيض

المضارع الحض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات، وقلما
تستعمل في المضارع أيضا إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فإن خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض، فيكون هذه الحروف للعرض، ويستعمل لذلك المعنى ألا المخففة أيضا، ولو التي فيها معنى التمني نحو
لو نزلت فأكلت. وأما نحو أما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا أرسلت، ولوما تأتينا، أو تقديرا نحو قوله: تعدون عقر
النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا، وجاء الاسم بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله: يقولون
ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها، وإذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا
إذ دخلت جنتك، لأن الظرف يتسع فيه، وأما إذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي مضى في ... من الكلام لما تقدم، وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال: لا ازدهت أسماء لا اجتماعنا فقلت
بل لولا ... شغل فقول بلولم ... إذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الأول، ومثلها لولا المختصة بالاسمية والفعلية
صلة لأن المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا أن تراه. قوله **حرف التوقع** قد، وفي المضارع للتقليل. أقول: هذا الحرف إذا

حرف التوقع

دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق، ثم إنه يضاف له في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه، واقعا عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب، أي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة، ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق والتوقع والتقريب
فقط، فيجوز أن تقول قد ركب بدلا لمن لم يكن يتوقع ركوبه، ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لأنها
ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال، ويدخل أيضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ...

في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في رب قال تعالى قد يعلم
الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري قال
كذا وقد يحذف عن الفعل لدليل نحو قدي وقف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر

الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك
ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد و
كذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اصل هل نحو
اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وانسلالها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت
على الهمزة فان رأت في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما
مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم تصرفا اعلم انها تستعمل فيما لا يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج
لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا الفعل مقدرا ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما
تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال اطربا
وانت قنسري ومنه نحو ازيد بنيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير اي حمل
المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي
اثبات واما هل فلا يدخل على النافي مثلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا
كما مر ويختص هل بعكس دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم يثوبوا نوطم هذه
بتلك فهل جزيتك يا عمرو اقادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة
ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول يا الكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول ا سلم عليه
ثم هل ينفعني اني ولا يجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام مثل هذه الاسماء لعرو من معنى الاستفهام
فيها كما يجيء من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي
استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال ام من يجيب المضطر وقال الشاعر ام كم
ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك
الاسم بعد ام منه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني بل جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ
المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وسائر الاستفهام الذي هو معنى الهمزة
ولا يفيد معنى اسماء الاستفهام المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد
من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح
بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت
وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم ورب
ايدلنا هاهل وهي من خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو
قولك منكرا او مستفهما ازيدنيه وازيدا وازيدنيه لمن قال جاءني زيد ورأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد او هل زيد

قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه ويلزمان الفعل لفظا او
تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره
قوله فان للاستقبال اي بمعنى سواء دخلت على المضارع او الماضي كذا لو للمضي على انها دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير
من الامر هذا وضعها كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر

حرفا الاستفهام

اقول ومنا لبا الكتاب تعين

والدهر بالانسان دواري

وان لم يرد معنى من يطعم ام يسقيني

لانها السادة للاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة

هل زيد

حروف الشرط

نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني
قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال
فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم
ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة

في بيان معنى الشرطية

والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن
لا للعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض
ذلك الشرط انسب وابلغ باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء لانه لازم لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده
ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان معا نحو لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لنفدت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
اي لو امن لا طاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ويكون لو بمعنى الماضي وضعا ولا يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص
المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على لغة بعض العرب
قوله ويلزم ان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو بك امسيت فلا كلام في تقدير الفعل فيها واما في نحو لو
زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير
الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال الشريف الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل
بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكأنك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اما لو نعت بعد
لو المحذوف شرطها الخبر ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فلزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما التمني فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز اسما كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على
معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال
الاسود ابن يعفر بهما حتبان كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او
لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا
نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض مثبت اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقع
لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت
مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فلتقدير القسم قيل او لكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله كلا لو
تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو
وانما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي

في تقديم القسم على اول الكلام

لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او
غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني اتك وان اتيتني والله لاتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا
لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو
زيد والله ان اتيته يأتك وان زيدا والله ان اكرمته يحسن اليك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اما ان واسماء الشرط فالاكثر والاولى

اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تع
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله
كذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي تلو القسم عند سيبويه موطئة كاللام
قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما اهتدينا والمشهور لولا تحتنا عباد الكريا
البوم او الكاد واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تع واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع
تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم لنهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال وان انعكس الامر يعني
تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط والغاء القسم وذلك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار
الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر
كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهما قد يبعد عن جوابه فقد يسقط عن درجة تصدره
على جوابه فيتعلق باعتباره اي لا يكون في الجوابين علامة لهما اما الشرط فنحو ابيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورا في الكلام حتى قال
الله تع لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وسماه لغوا فقال نعم لا يؤاخذكم الله باللغو وايضا تاثيره في الاصل في
الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي تم معنى
الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي تم معنى الكلام دونه والشرط
الشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اولى بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد
يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول
لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قولهم انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة
الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لقوة القسم بالتصدر الذي هو
اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم
كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لقوته بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتيتك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله
اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم
لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية فتقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك لضعف القسم
مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كانه زيد والله
يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا اتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان
هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله اتك العين لتقدم طالبين للجواب عليه
وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك شرط متقدم على القسم
ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة

قوله واعتبار القسم اذا تقدم على القسم

انا والله ان تقوم

اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم على الشرط
جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب
اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او لا نحو والله انا ان اتيتك واما ان توسط الكلام فاما ان يتقدم
عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو
انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك وان اتيتني
والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر عنه الشرط القسم اعتبر
الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اتيتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتيك
وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وانا ان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما
يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فتقول
نحو اجيئك ان تجيئني ووالله ان تجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك
انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان يتلش الشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا ... على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما تريها حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وقول الملص لزمه المعنى لفظا
او معنى لئن يحيم وتحي بالمعنى نحو ان لم تزرني لا ازورنك وقد يتبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا المراد لفظا لئن تجيء
يجيء الجواب للشرط مع ذلك كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرط وما تضمن معناها
فعلا ماضيا نحو لتفعل وما تفعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال الله ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل
اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله ويقدر القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ
به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم
لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان
ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضرب
وكذا لو اضربك تضربه وكذا ان تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم
الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وقال لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ءان اتيتني
اتيك بتقدير ءاتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط
انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام
داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى
افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون اي افهم الخالدون
ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على ان فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لانه ليس
بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل في موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتيها كان مع جملتيها بل مرتبة جزائها
التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء
في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام حتى يعلم
ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام
والفاء فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدها
فيما قبلها لما ذكرنا للغرض الذي ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم بانتصاب يوم بقائم
على التصحيح على ما يجيء مع كون خبر ان ... الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر
مواضع دخول الفاء في الجزاء وتقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السؤال
الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة
الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتيك فثاني الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من اعطيتني فان سالتني
اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان اعطيتني وقولك فان اعطيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان
كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف

وان ابتدئ قولا وقولا ... ملعون ... كان ق

مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائزا التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان اما موضوعة لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد وللاستلزام نحو لشئ اي ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل انه بمعنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشئ اي استلزام الشرط الجزاء كما ذكرناه في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يمنع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فيان نقول هو حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض لتكريرها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام نفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن شئ فزيد قائم بمعنى ان يكن اي يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل جزء لازم الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكما يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فاما اذا صب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان على القهر يجب ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضارب زيد ولا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما ضربت ولا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئان فصاعدا الا انك لا تقول اما زيد طعامك فلا آكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة الجزاء مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع انه يجوز ان جئتني اكرمك قال تعالى فاما اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول اي اما يكن من شئ فاذا ما ابتلاه فيقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يظهر فيه عملها في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو انا ظالم ان لقيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء لعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قول النحاة اما في الاغلب فيما بعد الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط فيها واما ما ذكره بعضهم ان اما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى اما يكن من شئ فزيد منطلق وان كان شئ فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على مذهب من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قولهم اما الصدود فلا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو كذا لانا لا نوافع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يلي بعد اما ما يكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر ويكرر بعضه بلفظه الفعل المشتق من ذلك المصدر نحو اما علما فعالم وكذا الصفة يكرر بلفظها بعد الفاء نحو قولك اما سمينا فسمين واما عالما فعالم ولا يصدق مصادق اما غيرهما نحو واما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اب لك واما العبيد فذو عبيد واما

زيد فعند تميم زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب فالمعرف
من المصدر يجب رفعه عند تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجوزه الحجازيون
فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بالاطلاق واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شارح كلامه تقليلا لانهم ينصبون
المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال بمعنى مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو
اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر والمنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم
يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها ما تعدى قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد في حال كونه عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في
المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف كما العلم فعالم اي عالم به فكقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
لا تجزي فيه ... على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر لانهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم
زيد بنصب العلم اي فهو عالم زيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب فيكون نصب
المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان
كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد
الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء
واما المرفوع فعلى انه مبتدأ وما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى ويمنع
كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا
كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدنت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك
انت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم الامثلة واذا كنت في المر فكن فيه ومنه
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى
الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا
في نحو اما سمنا فلا سمن اي ما يكن شيء غير طلب العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا
فانت سمين او فانت سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن
المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد
عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا
حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم او فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فلاستغراق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر لسده مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب
المبتدأ نحو زيد نعم الرجل ثم لما غير المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير
المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب لضعفه في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا
بصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء
لان المعنى فذو عبيد اي مالكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي فانا غالبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون
عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم
اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل قال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب يعني الصود

التی ذكرنا ها خبط كثیر للنحاة وهذا الذی ذكرته اقرب عندی وقد یحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر و
ثیابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فلیذوقوه وبذلك فلیفرحوا وانما یطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهیا وما قبلها
منصوبا به او بمفسر به فلا یقال زید فضربت ولا زیدا فضربته بتقدیر اما واما قولك زید فوجد فالفاء زائدة وقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا فی باب المبتدا ان مثله على كلامین عند سیبویه وعلى زیادة الفاء عند الاخفش
وانما جاز تقدیر اما بالقید المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهی لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل
او تركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهی فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها
كما ذكرنا اما قوله واذ لم تهتدوا به فسیقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما یعبدون الا الله فأووا وقوله واذ لم تفعلوا
وتاب الله علیكم فاقیموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سیبویه فی نحو قولهم زید حین لقیته فانا اكرمه على ما مر
فی الجوازم وذلك لانه مطرد على ما مر فی الظروف المبنیة ویجوز ان یكون قوله واذ اعتزلتموهم وما یعبدون وقوله فاذ
لم تفعلوا وتاب الله علیكم من الرجز فاهجر ای مما اضمر فیه وانما جاز اعمال المستقبل الذی هو سیقولون وفأووا و
اقیموا فی الظروف الماضیة التی هی اذ لم تهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فی الزمن
الماضی محالا لما ذكرنا فی نحو اما زید فمنطلق من الغرض المعنوی ای قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت فی الازمنة الماضیة وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فی حیزها ای ما بین اما والفاء معمول
لما فی حیز الفاء ای لما بعدها ولیس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا فی نحو اما زید فقائم خرج عنه اذ العامل فیه الابتداء
عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فی نحو قوله اما ان كان من المقربین خارجة عنه قوله مطلقا ای سواء كان ما بعد الفاء
شیء یجب له صدر الكلام كان وما النافیة فی نحو اما یوم الجمعة فانك مسافر او لم یكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب
المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا ای سواء كان بعد الفاء شیء یمنعه من عمل ما بعد الفاء فیما قبلها
او لا نحو اما زید فقائم عنده بتقدیر اما ذكرت زید فهو قائم واما یوم الجمعة فزید منطلق ای اما ذكرت یوم الجمعة ولیس بذلك
شیء اذ لو كان كذلك لجاز النصب فی نحو اما زید فقائم على تقدیر اما ذكرت زیدا فهو قائم ولا یجوز اتفاقا ولجاز ان رفع اخبار
فی اما یوم الجمعة فزید قائم ولا یجوز الابتدا وقیل بعید ای قائم فیه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء
لا یعمل فیما قبلها ولا یفصل بین المبتدا والخبر بالفاء فی نحو زید فقائم ولم ینتبهوا ان التقدیم فی هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة
وذهب المازنی الى انه ان لم یكن بعد الفاء مستحق للتصدیر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فیما قبله ككون العامل صفة ومعمولها
قبل موصوفه نحو اما زیدا فانا رجل ضارب وكون المعمول تمییزا وعاملها اسم تام نحو اما درهما فعندی عشرون او كون العامل
مع نون التوكید نحو اما زیدا فلاضربن او صلة نحو اما القمیص فان تلبس خیر لك فان لم یكن احدها فالعامل ما بعد الفاء
وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثانی ولیس ایضا بشیء لانه اذا جاز التقدیم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعین واكثر لان الغرض مهم فیجوز لتحصیله الغاء مانعین
فصاعدا والدلیل على ذلك امتناع النصب فی نحو اما زید فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم یمتنع تقدیر ناصب نحو
ذكرت وغیره قال ابن خروف وقد تبدل المیم الاولى من اما یاء قال رایت رجلا ایما اذا الشمس عارضت فیضحى وایما بالعشی
فیخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان یبغضك فیقول كلا ردعا
ای لیس الامر كما تقول ویكون ایضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعلی اعمل صالحا فیما تركت كلا وقد یكون كلا من كلام
المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غیره بشیء منكر فیذكر عقیبه كلا بیانا لكونه منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله الهة
لیكونوا لهم عزا كلا وقد یكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وكلا ان الانسان لیطغى فیجوز ان یجاب بجواب القسم كما فی الایة
وان لا یجاب به كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقی ولیست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى
ما قبلها وقد یحتمل المعنیین كما فی قوله ثم یطمع ان ازید كلا انه كان لایاتنا عنیدا واذا كانت بمعنى حقا لا یجوز الوقف
علیها لانها من تمام ما بعدها ویجوز ذلك اذا كانت للردع لانها لیست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذی هی
عن تمامه محذوف لان الحرف لا یستقل ای كلا لا تفعل ولیس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان یقال انها
اسم مبنی لكون لفظها كلفظ الحرفیة ومناسبة معناها معناها لانك تردع عما یقوله مخاطبك اضده لكن النحاة حكموا
بحرفیتها اذا كانت بمعنى حقا ایضا لما توهموا ان المفسر یحتاج الى الجملة كالمفسر بان فلم یخرجها ذلك عن الحرفیة قوله تاء
التانیث الساكنة تلحق الماضی لتانیث المسند الیه فان كان ظاهرا غیر حقیقی فمخیر واما الحاق علامة التثنیة والجمع
فضعیف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانیث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند الیه دون المسند للاتصال الكلی

[Margin notes: نحو اما — حرف الردع — المخاطب — تاء التانیث]

بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك لان الاتصال بين جهته احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الاولى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فما بدت الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تانيث الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وجمد التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاسم بالاعراب اصل والتانيث من اول الامر بسكون هذه على بناء ما يحقنه لانها كالحرف الاخير تمام للحرف وحركة تلك على اعرابها ولينه ودليل قوة تلك على الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلبها اسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ التاء بخروف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل تاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي ويبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع لم يثبت اصلا حتى ذا تحرك لعارض فلما الحركة كانت كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل فيه اضرب لتضرب كما بينا فاصل لم يخافا فانه لم يقولا وقولا هو الحركة وهي لان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الغلمات فكون الالف والواو والنون مثل تاء التانيث حروفا منبئة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير ضرورة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل لا فعل لذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله بحوران يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر عائدا الى الظاهر متنا وما الفاعلية في مثل هذا بدلا فما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل

وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم اقول التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا فوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وقد يستغنى عن ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل نون الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابا قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين لكتابه في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا كما ذكرنا قوله التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه اللام كان اصلها في الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد ابن اختنا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف بنت وجهان كما مر في باب النداء وجاء نهانى نحو قوله حاتم تعاني وقاتب لما بي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد

ماحذف المفتوح ماقبلها انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت بعد الالف الاثنين والف
الفصل نحو اضربان واضربنان فتشبها بنون الاعراب التى فى المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون فى الاسم
المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضى لما مر فى باب المضارع ودخولها فى الاغلب المشهور
فى مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض واما فى المستقبل الذى هو خبر محض فلا بد خلاه
على آن الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة
لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض والعرض
والتمنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن
وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا ويقول كم يمكثن وانظر متى تفعلن قال
واقبل على رهطى ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا والخبر المتضمن معنى التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل
اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جازت فيها كما فى اما تفعلن ومهما تفعلن وايتما ما يفعلن واياما يفعلن وانما
تكون اكثر او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا فى جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط
مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشاء منه فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله يثم بنات الخيزران فى الثرى
حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها فى الشرط وقد تدخل فى الشرط بلا ما نحو ان تعطين اعطك قال
ومن يثقفن منكم فليس بآيب ابدا وقتل بنى قتيبة شاف ويجى النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اواخرها ما المزيدة
فى غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اى احمق الذى اراه بيك وبالم تجبنه يضرب
بطلب امر لا يبالا الايسفر ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شى اخر وقل ما تقولن
وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التى فى الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط يشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت
واما قوله ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات فضرورة وانما حسن لان ما زيدت فى رب وترفعن فى جزئها ويجى النون
بعد النفى بلا اذا كانت لا متصلة بالنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن
وقيل ان لا فيه للنهى وقد يجى مع لا الثابتة منفصلة نحو لا فى الدار يضربن زيد وعند ابى على لا يجى بعد النفى اختيارا لعراه
من معنى الطلب وبعده من ما المؤكدة فى الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى من جهة الجزم قال
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز فى الضرورة انت
تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهه بالمضارع قال رؤبة ان جاءك براملوا مرحلا وملبس البرد فانك لن احضروا
الشهود وافه الاخر باليت شعرى عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كالتشبيه فى دخول نون الوقاية فى قوله وليس حاملى الا
ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يفصل بجار سابق
كقوله ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون وقوله بعلم ربى ان بيتى اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها فى الامر
والنهى والاستفهام مع اما وعند الزجاج هى لازمة مع اما خلافا لغيره فاما تريني ولى لمة فان الحوادث اودى بها وترك
النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها فوكدوا ما قبلها مع الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين
هو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون
التاكيد للساكنين فى كلمتين والهامة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انها
على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها قال سيبويه
لو لم تحذف لقيل اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك
للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها لبست بمدة كما مر فى التصريف فى باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم
يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد فى جمع المذكر فى جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور
لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزى واضربى وارمى حذفت الياء للساكنين كما قلنا فى الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركتها بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون فى المخاطبة فى جميع الانواع مجرى واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف بلو الضمير بعد الفتحة لغة طائية فى نحو ارضن فى ارضى
قوله وفيما عداه مفتوح اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى
نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها فى المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف فتحة
واعل هذا اراده اما فتح ما قبلها فى الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

بدأن يفعل

ولا تفعلن

الخيزران القصب

فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى به

تتمة الكلام في نون التأكيد

نحو اضرب الرجل وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين
لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه
من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وجماعة الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل
او مبنيا لانه بالحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين
وحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بلا ضرورة كما كانت في اضرب الا انه حركة كالحركة الاولى لكون اللام متحركة
في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف اضرب الرجل
فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين
الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء
فانه يقول انما ردت اللام وفتح في نحو اغزون وارمين اذ لو لم ترد لالتبس اغزن بالضم وارمن بالكسر مكان يلتبس بالاول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله وانما ردت اللام في رضين وا...
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء التي هو لام في الواحد
المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيد وارمن يا زيد ولتخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله
اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو والياء
في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف
اخف من الواو والياء وايضا المد فيها اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين
وانما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الموقوع فيما فر منه وانما حذف النون
التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها
الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة
وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة من وقوع اللسان بها وبالمتحرك بعدها دفعة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه
ايضا الحاقها نحو اضربنان بنون الوقاية واضربان نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون
فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي ونحو التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلمتا
اوردوا في مقام التشبيه لا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف النون
واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين والمثقلة اصل المخففة قوله وهما في
غيرها اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني
ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو في ثلاثة جمع المذكر نحو ردوا
واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ردي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو رد واغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما تضمها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسر بها مع المنفصل نحو اخشين
كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وتعد
بالالف للتثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كانت النون بعد
الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما
كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن مثل المتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قال من النون عليه من المتصل
والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في اخشوا
الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم تعد في كلمة ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة
في المحمول فلا فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه

تحريك للساكن في اضرب الرجل

وان كان يرد على التقاء الساكنين الممنوع ... في نون الوقاية ونون نعمان

الحروف

يلتحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المجهول لحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حط الهاء عن النون لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها تدخل بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون
اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحرك في ابن ابنة بالشرط المذكور قياسا
وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئين والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس
انه اذا جاء بعد نون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن بعدها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال
سيبويه لو جوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفرد المذكر والمؤنث
جمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني
انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب
النون الخفيفة الفا يمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف طال مدها ما زادت على
الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان
المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى بمنزلة الف اخرى لم تنفصل عن الاولى ولم يتميز وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول ابدلها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فتقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو
اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ لان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند
غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي
بلا نون والواو والياء بدلان من الخفيفة عند يونس وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد
حذف نون التوكيد كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان
عند يونس وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت
لاجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل لاتصال
بسببها من الواو والياء وحذفها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي اذ من
الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم
لم يعدوا النون الخفيفة المؤكدة معدودة من اصلها لعدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاني قاضي
على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لانه اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله وصلواته على محمد واله الكرام الغر وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست ثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت

هاء السكت

وان كان المص ذكر بعضها في التصريف حتى تم التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت
فهاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرفا او اسما عريقا في البناء
نحو لا وها وهنا وذلك لان الالف حرف خفي فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فيتبين
واما الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزاد هاء السكت فلا تقول افعاه وحبلاه والضمير
المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبه
الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب فاما الف نحو هنا وهؤلاء فليس
الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق
الهاء ساكنا اخر غير الالف المذكورة سواء كان الواو والياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار
نحو الامراه والامبريه والامبريه تقصد الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة حركة الاخر حركة
غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة لانه اذا لم تزد الهاء تسقط الحركة للوقف وانما لم تبين الاعرابية
لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هاجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربته وعصاه وغاضبه وغلاميه وهوه
وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنا
لو سكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع

فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقنه وضربتنه لئلا يلتبس بضمير المقصود وروي ضربتنه بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه واشتريته ونعلمه واعلمته
وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء المشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها اخر نحو لا رجل وخمسة
عشر لعروض حركة البنا فيشبه بذلك حركة الاعراب كذا لم تلحقه وما اخو الماضي المجرد لانها تماحوله كما ذكرنا في بابه
لمشابهة المعرب فكان حركتها اعرابية فلم يقولوا اضربه واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف
واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك ولا الابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو
اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو لمه ومسلمونه لانك
اذا الحقت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهو في نحو اعه وافه في قولك ان تع اعه وان تف
افه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانما
ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المجزوم فلا يلحقها اغز
وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في الاستفهامية المجرورة اذا انهما بقيت على حرف الجر
كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء م ومثل م فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجيء
تعليل ذلك في باب الوقف انشاء الله تع وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا انه يجري الوصل مجرى
الوقف كقوله تع هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد الالف تجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة
للساكنين وروي على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها
بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر
فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف
المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم تمام الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف فيقال انشد ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما
ذكر كما تقول مثلا جاء زيد فيقول من يقصد فكذبك وان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه
لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور
على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر الهو على بعد المتهكم والسخرية كما تقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم
كقوله تع ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على السخرية وانما تلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف ولانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما
على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق من الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او تتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو
اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وقد يأتي بمدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة
بما يصح المعنى به تحاميا من جملة كلام مت فتقول لمن قال ذهبت واذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال اانا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان
يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي ومررت بالمعلى وزيد يغزو وحكمه
ان يزاد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان فتحذف اولهما فتقول القاضيه والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا
تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان
كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة
ياء نحو ازيدوه وازيداه وازيديه وليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز
للذي تلحق مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس وبجوز ان يلحق مدة الانكار باب مريده

اذا الحق قرينة بها تاء من الخبيث والتغير

ان زيدا جاء لتنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك

اذا اصطلاح

لراي نفسه

بعد المذكور

بعد المذكور مد خلافا لما في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المد اذن الا ياء لانك تكسر نون التنوين للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والايضاح لان حروف المد والهاء خفيات فهو زائد كما في ان تفعل قال المص الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا بعد آخر
ساكن محافظة لذلك الساكن لانه لم يرد ان يحرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة وقد يجيئها بعد المتحرك
في انا ابنه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
ثم الف لجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان لقيل انا بحذف الالف الا انك وقياس انا فلان ان يقال
المنطلق ابنه والقاضي ابنه وا يغزو ابنه ان اريد زيادة ان كما مر هذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخر لم يجيء في كلام النحاة
وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل
فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا
في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين
في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد المضمر والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا او عمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا او عمرا وان بدا لطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت ضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم
شيء من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف
التذكر فليس لحكاية كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف فيقطع كلامه فيصل آخر تلك
الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول في العام قالا ويمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما بعده
ويصله به ويقولو ومن العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي
اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا
الي والي وان كان اخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو يمد ذلك
ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلحق هذه
الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار
لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف
والله اعلم بالصواب
قد تمت الكتاب
بعون الملك

في يوم الثلثاء عشر شهر جمادى الاولى في الحلة [illegible] بعد الالف من الهجرة النبوية [illegible]
[illegible] محمد هادي [illegible] حامدا لله تعالى على نعمه ومصليا على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما